

الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية

(نهاية الإيجاز) لفخر الدين الرازي (ت606هـ)

(البرهان الكاشف) لابن الزمكاني (ت651هـ)

(معتك الأقران) لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)

رسالة تقدمت بها

نسرين حامد منعم المعموري

إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل

درجة ماجستير آداب في اللغة العربية/لغة.

بإشراف

الدكتور حسن منديل العكيلي

1424هـ

2003م

الإهداء

إلى القلب الكبير الذي تعلق برحمة ربه فدعاه خوفاً
وطمعاً أمي طيب الله ثراها.
إلى من استضاءت روعي بوجوده أبي
إلى رفيق الدرب... زوجي (محمد)
وصغيري الذي أنار بابتسامته حياتي (حسن)
وإليك (كوثر) ... كلمة طيبة في زمن صعب

شكر و امتنان

- كبيرٌ هو شكري، وعظيم هو امتناني لكل من أعان البحث وكاتبته، واذكر منهم :
- ✓ الأستاذ المشرف الدكتور حسن منديل العكيلي، لم تدخر جهداً في رعاية البحث مذ كان فكرة حتى أنجزت، فكنت نعم المعين والموجه ولم تبخل علي بمكتبتك الغنية، جزاك الله عني خيراً واحسن إليك .
 - ✓ العالم الجليل الدكتور كاصد الزيدي، كنت خير معلم وأب لم تبخل علينا بنصائحك العلمية .
 - ✓ الدكتور كريم حسين ناصح، كان لرأيك فضلاً في إتمام هذا البحث.
 - ✓ الدكتور علي جميل السامرائي نصائحك القيمة أفادت البحث وشجعتني على الاستمرار .
 - ✓ أساتذتي في السنة التحضيرية الذين قدموا لنا الكثير من علمهم وجهدهم، وهم: الدكتور ناظم رشيد، والدكتور محمد علي حمزة، والدكتورة خديجة زبار الحمداني، والدكتور عبد الهادي خضير، والدكتورة مي فاضل الجبوري.
 - ✓ الأخوات ندى سامي أشكر لك كرمك في فتح أبواب مكتبتك، كوثر كنت كلمة طيبة في زمن صعب، علياء أعطيت الكثير فبارك الله لك جهدي، مرفت نعم الأخت والصديقة، صبيحة أشكرك على جهدي معي.
 - ✓ ولكل من مدّ يد العون والمساعدة شكري وتقديري وختاماً فلأسرتي وأهل بيتي، أمي وأبي وزوجي الذي كان خير رفيق... لكم جميعاً فيض من العرفان والتقدير ... وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

أشهد أن إعداد هذه الرسالة قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية لبنات/جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:

الاسم : الدكتور حسن منديل العكيلي

(المشرف)

بناء على التوصيات المتوافرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : الدكتور حسن منديل العكيلي

رئيس قسم اللغة العربية

فهرس

الصفحة	الموضوع
أ-ج	المقدمة
8-1	التمهيد
2-1	إعجاز القرآن
8-3	المؤلفات في إعجاز القرآن

الفصل الأول

43-9	التعريف بكتب الإعجاز الثلاثة و بمؤلفيها
21-9	المبحث الأول : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز
9	المؤلف
12-10	مؤلفاته
13-12	مذهبه النحوي
16-14	كتاب (نهاية الإيجاز)
17-16	منهج الكتاب
18-17	أسلوبه
21-18	مصادره
34-22	المبحث الثاني: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن
23-22	المؤلف
25-24	مؤلفاته
26-25	مذهبه النحوي
28-27	كتاب (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن)
29-28	منهج الكتاب
30	أسلوبه
34-30	مصادره
43-35	المبحث الثالث: معترك الأقران في إعجاز القرآن

35	المؤلف
36-35	مؤلفاته
37-36	مذهبه النحوي
39-37	كتاب (معتك الأقران في إعجاز القرآن).
41-39	منهج الكتاب
41	أسلوبه
43-42	مصادره

الفصل الثاني

84-44	الفكر النحوي في كتب الإعجاز
59-44	المبحث الأول: أصول النحو
45-44	أصول النحو
46	أولاً : السماع
49-46	القرآن الكريم
52-50	القراءات القرآنية
53	الحديث النبوي الشريف
57-54	كلام العرب
56-54	الشعر
57	النثر
58	ثانياً : القياس
59	ثالثاً : الإجماع
67-60	المبحث الثاني: الحدود النحوية
61-60	الحدود النحوية
63-62	الاسم
64	الفعل
65	الخبر

67-66	النكرة
79-68	المبحث الثالث: الحذف
68	الحذف
70-69	الدلالة على المحذوف
72-71	الحذف والإضمار والإيجاز
78-73	أسباب الحذف
79	الإضمار على شريطة التفسير
84-80	المبحث الرابع: النحو والمعنى
82-80	النحو والمعنى
84-82	النحو والإعراب

الفصل الثالث

127-85	الأساليب النحوية
94-86	المبحث الأول
94-86	أسلوب الاستفهام
93-87	أدوات الاستفهام
90-87	الهمزة
90	هل
91	ما
92	مَنْ
92	أي
93	أيان
94-93	أدوات الجواب
102-95	المبحث الثاني
95	أسلوب الشرط
96	أدوات الشرط

96	إن
100-97	لو
100	لولا
100	مهما
102-101	أمّا
116-103	المبحث الثالث
105-103	أسلوب التوكيد
106	التوكيد بالمصدر
108-107	التوكيد بـ(إنّ) و (أن)
108	التوكيد نـ(القسم)
109	الاعتراض في القسم
110-109	التوكيد بضمير الفصل
112-110	لتوكيد بضمير الشأن
112	التوكيد بالقصر
113	طرق القصر
113	ما و إلا
115-113	إنّما
116	القصر بالعطف
116	القصر بتقديم ما حقه التأخير
122-117	المبحث الرابع
118-117	أسلوب النفي
121-118	لا و لن
122-121	ما النافية
123-122	دخول "كل" في حيز النفي
127-124	المبحث الخامس

126-124	أسلوب النداء
127-126	اللهم

الفصل الرابع

128	مباحث نحوية
140-128	المبحث الأول
128	الأفعال
131-128	إضمار الفعل
134-131	التعدية بالتضمين
139-135	أفعال المقاربة
140-139	دلالة الجملة الفعلية
147-141	المبحث الثاني : الأسماء المنصوبة
145-141	أولاً : المفعول به
146-145	ثانياً : الحال
147	ثالثاً : التمييز
148	المبحث الثالث التوابع
149-148	أولاً الصفة
150	قطع النعت
153-151	عطف الصفات
160-154	ثانياً : العطف
154	حروف العطف
154	الواو و الفاء و ثم
155	أو
156	أم
157	حتى
158	بل

158	لكن
159-158	العطف على اللفظ والمعنى
160-159	عطف الجملة الفعلية على الاسمية
162-161	الخاتمة
174-163	المصادر والمراجع



مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب معجزةً تدلّ على صدق نبوته والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد المؤيد بهذا النور والمخرج للناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد...

فإذا كان العلم يسمو بسمو موضوعه، فإن علوم القرآن أشرف العلوم، ذلك إن موضوعها كلام الله تعالى، الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة. فالقرآن الكريم هو معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، التي لا زال التحدي بها قائماً حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين.

إن هذا التحدي ليس مقصوداً على العرب وحدهم بل جاء عاماً ليشمل الأنس والجن كما في قوله تعالى : (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) (الإسراء: 88).

أدرك العرب إعجاز القرآن بفطرتهم العربية السليمة، وما جباهم الله به من ذوق سليم، وحس مرهف، وفصاحة، وبيان فأصبح محور تفكيرهم وهدفاً لتأليفهم، وقد أفاض العلماء في الكلام عن إعجاز القرآن والبحث في سر إعجاز العبارة القرآنية، وكانت جلّ دراساتهم تعنى بلغته و أسلوبه المتفرد ونظمه غير المؤلف.

ويظهر هذا الاهتمام جلياً في (نظرية النظم) التي أبرز معالمها الأمام عبد القاهر الجرجاني إلى حيز الوجود ليدل على أنه وجه الإعجاز في القرآن الكريم، وما النظم عنده إلا توحي معاني النحو.

ومن هنا جاءت أهمية النحو في الكشف عن سرّ نظم القرآن الكريم، لذلك عنيت كتب الإعجاز بالنحو عناية كبيرة، ولا سيما تلك التي جاءت بعد نظرية النظم.

وقد تناولت هذه الدراسة ثلاثة من كتب إعجاز القرآن، هي : (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) لفخر الدين الرازي (ت 606هـ)،(والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن) لكامل الدين الزملكاني (ت 651هـ)، ويبدو الاتجاه النحوي واضحاً في هذين الكتابين نتيجة لتأثرهما بـ (نظرية النظم)، وهذا أحد أسباب انتخابهما دون غيرهما من كتب الإعجاز، فضلاً عن أسباب أخرى سأذكرها في تضايف الرسالة.

وكتاب (معترك الأقران في إعجاز القرآن) لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) الذي يمثل كتاباً جامعاً لأغلب الآراء التي سبقته في الإعجاز، مستعيناً بكتب التفاسير والبلاغة، والكتب النحوية، وموظفا النحو في فهم النص القرآني، وبهذا الكتاب تكون دراستنا أكثر شمولاً وأعم نفعاً إن شاء الله.

أما مصادر الدراسة فيتصدرها القرآن الكريم معجزة البيان العربي ودستوره الخالد، فقد تعطرت بمعايشته والنظر في آياته أيما وشهوراً، مستضيئة بالنظر في كتب الإعجاز، والتفاسير والكتب النحوية والبلاغية القديمة والحديثة.

وقد شملت خطة البحث تمهيد واربعة فصول بعد المقدمة وختمنا هذا الجهد بخاتمة تبين خلاصة البحث ونتائجه.

جاء الفصل الأول في التعريف بالكتب الثلاثة وأصحابها وكان على ثلاثة مباحث، الأول تناول كتاب (نهاية الإيجاز) والثاني تناول كتاب (البرهان الكاشف)، والثالث تناول كتاب (معترك الأقران).

أما الفصل الثاني : فكان في الفكر النحوي في كتب الإعجاز، وتضمن أربعة مباحث تناول المبحث الأول : أصول النحو، والمبحث الثاني تناول الحدود النحوية ثم المبحث الثالث تناول الحذف، والمبحث الرابع تناول النحو والمعنى.

تناول الفصل الثالث طرائق التعبير المختلفة التي وردت في القرآن الكريم، التي درسها النحاة والبلاغيون تحت عنوان (أساليب نحوية) وقد وردت على خمسة مباحث تناول المبحث الأول أسلوب الاستفهام و أدواته وأهم المعاني التي يخرج إليها وتناول المبحث الثاني أسلوب الشرط والحديث عن أدواته. والمبحث الثالث أسلوب التوكيد، وإيضاح المؤكدات وأنماطها وتجميع أساليب التوكيد في دراسة متصلة. وتناول المبحث الرابع أسلوب النفي ودراسة أدواته وجاء المبحث الخامس في أسلوب النداء وبيان أهميته.

أما الفصل الرابع فتناول دراسة الموضوعات النحوية التي كثر ذكرها في كتب الإعجاز، وجاء على ثلاثة مباحث الأول في الأفعال، والثاني في الأسماء المنصوبة، والمبحث الثالث في التوابع.

ثم أعقبت البحث بخاتمة تضمنتها خلاصة البحث وأهم النتائج، ثم تنظيم سرد للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

ولم آل جهداً في الإخلاص لهذا البحث وبذل أقصى ما استطعت فيه، إذ أنه فوق كونه بحثاً في النحو، فهو أيضاً بحث في إعجاز كتاب الله العزيز.

والله أسأل أن ينفع بعلمي وأن يسبغ عليه نعمة الرضا والقبول.

إعجاز القرآن

القرآن الكريم كتاب دعوة، ودستور دولة، ومنهج حياة، قال تعالى: (أَلَسْ كِتَابٌ

أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) (هود: 1)

قد يتبادر إلى الذهن وهو يتلقى عبارة (الإعجاز القرآني) أنها تعني الإعجاز البلاغي للقرآن، وذلك يرجع إلى أن القرآن نزل في جزيرة العرب، والعرب هم أهل فصاحة وبيان. في حين إن الإعجاز البلاغي ما هو إلا طرف واحد إلى جانب الإعجاز الشامل المتمثل في استمرار القرآن، وتعظيم إعجازه كلما مر الزمن بما يجد البشر في مجالات العلوم، والاكتشافات والخبرات من تطابق بمنتهى الدقة بين الحقائق الجديدة ونصوص القرآن الكريم.

وقد دفع تفرد العبارة القرآنية العلماء إلى دراستها من جميع جوانبها، وأصبحت معرفة سر الإعجاز القرآني مطمح الباحثين. فنظرة إلى التأريخ تكفي لمعرفة حيرة العرب وذوهم - وهم أصحاب الفصاحة والبيان - أمام جلال القرآن وروعة نظمه وفرض إعجازه على كل من سمعه. وقد دلت الشواهد التاريخية على أن العرب من المشركين، كان إذا سمع القرآن رق له وربما آمن به، كما حصل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أو أعرض عنه وفي نفسه الحيرة من أمره، كما وقع للوليد بن المغيرة، وعتبة بن ربيعة وغيرهم⁽¹⁾.

وعندما استقر أمر المسلمين انبرى علماءهم لدراسة القرآن الكريم شارحين ومفسرين، إلا أن هذه الوقفات مع ما وجد فيها من تفسيرات أديبه أو فنية، لم تكن لتشكل نظرية أو علماً قائماً بذاته كما عرفت فيما بعد باسم (إعجاز القرآن).

بدأ الكلام في الإعجاز بصورة علمية منظمه في بداية القرن الثالث أو أواخر القرن الثاني الهجري، فقد ظهرت أكثر النظريات في الإعجاز التي صدرت عن أحرار الفكر و المعتزلة والمتكلمين حيث كثر الكلام في الدين والنبوة، ودرس الإعجاز على أنه فرع لهما⁽²⁾.

1. ينظر : السيرة النبوية ، ابن هشام / 1 / 270، 293، 343 ، وجامع البيان ، الطبري 29 / 156.

2. ينظر : نظرية إعجاز القرآن ، محمد حنيف فقيهي 64.

اختلفت الآراء بموضع الإعجاز فذهبوا مذاهب شتى بعضها ارجح من بعض, وما زال المحدثون يدركون معجزات لا حصر لها فيه , كل بحسب تخصصه واتجاهه الفكري والثقافي⁽¹⁾ فإن للقرآن عطاء جديداً في كل عصر, ومعنى متجدداً يتجلى لكل جيل, يختلف باختلاف العقول ويتضح بتقدم العلوم ويعرف بتسلسل الحوادث والأحداث .

فهو معجز ليس للعرب بل للناس جميعاً ذلك أن الناس عاجزون عن أن يعطوا نصاً متشابهاً كل في لسانه الخاص بحيث يبقى النص ثابتاً, ويطابق المحتوى الأرضيات المعرفية المتغيرة والمتطورة مع تطور الزمن إلى أن تقوم الساعة⁽²⁾

وكذلك يكون إعجاز القرآن الكريم متساوياً مع قدرة العقول على الفهم كما في قوله تعالى: **(وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضِيبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ)** (العنكبوت:43) . ويكون الإعجاز القرآني متطوراً مع طاقة العلوم على التفسير , كما في قوله تعالى **(سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعُوا الْحَقَّ وَلَمْ يَكُنْ مِنْكَ أُمَّةٌ إِلَّا أَلَّ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)** (فصلت:53).

فالقرآن الكريم قد احتوى الحقيقة المطلقة التي تلائم كل عصر فإذا أردنا النظر في التفاسير, نجد أن كل تفسير يبين الأرضية المعرفية للعصر الذي عاش فيه المفسر, فإذا أردنا أن نعرف الأرضية المعرفية لعصر الصحابة فما علينا إلا أن نتبع تفسيراتهم , وعلى رأسهم ابن عباس رضي الله عنه, فهو يحمل معرفة نسبية لفهم القرآن للعصر الذي عاش فيه ابن عباس رضي الله عنه, لا المعرفة المطلقة , وهذا هو سر الإعجاز الأكبر في القرآن الكريم⁽³⁾.

1. ينظر : القرآن يتحدى , الأستاذ محمد خلف الله , المباحث الأولى من الكتاب . إذ اثبت علمياً أن

معجزات القرآن لا حصر لها . وينظر : القرآن إعجاز يتعاضم , شاكر عبد الجبار .

2. ينظر : الكتاب والقرآن , محمد شحرور 60.

3. ينظر : الكتاب والقرآن 187.

المؤلفات في إعجاز القرآن .

نشأت الدراسات القرآنية مختلطة متداخلة , نظراً للعامل الموحد بينها , وهو خدمة القرآن الكريم, واتجهت هذه الدراسات إلى بيان اثر القرآن الكريم في الذوق العربي , وخصائصه من الناحية اللغوية والأدبية والبلاغية وغيرها , حتى يهتدوا من وراء ذلك إلى سرّ إعجازه وبلاغته , واثره في النفوس.

ولم تنفرد قضية الإعجاز أول الأمر بالبحث والنظر وإنما عولجت مع غيرها من القضايا التي احتدم فيها الكلام وتجادلت فيها الفرق , و لا سيما تلك التي تتصل بالنبوة والمعجزة كالذي في كتاب (الدين والدول) لعلي بن ربن الطبري (ت 247 هـ), و(حجج النبوة) للجاحظ(ت255هـ) و (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة (ت 276هـ) , و(الانتصار) لأبي الحسن الخياط (ت 300هـ).

وتناول المفسرون الإعجاز في سياق التفسير ومنهم الفراء (ت 207هـ) في (معاني القرآن) تعرض لبعض المسائل اللغوية والأسلوبية مع غلبة الطابع النحوي , فهو يجلي ناحية من النواحي التي تتعلق بالإعجاز.

ويعد كتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة (ت 210هـ) مرحلة من مراحل محاولة الكشف عن إعجاز القرآن وبلاغته , ولعله أول من تناول النواحي الخافية أو الدقيقة في أسلوب القرآن .

لذا كانت دراسات السابقين , دراسات جامعته شاملة تحدثت في النحو , واللغة والقراءات , والبلاغة وتناولت موضوع إعجاز القرآن من جملة ما تناولت في أبحاثها المختلفة⁽¹⁾. وقد تطورت الدراسات المختلفة بتقدم الزمن واختلاط الحضارات بما حملته من فكرٍ وتيارات وفلسفات, واختلفت نظرة الدارسين إلى إعجاز القرآن باختلاف العلماء واتجاهاتهم. فقامت أواخر القرن الثالث الهجري وما بعده دراسات مستقلة في الإعجاز مستندة إلى ما سبقها من مؤلفات ومستفيدة مما جاءت به من أفكار.

1. ينظر : تطور دراسات إعجاز القرآن د . عمر الملة حويش 240 وما بعدها . والتعبير الفني في

القرآن الكريم , بكري أمين 135 , والإعجاز البياني للقرآن الكريم د. عائشة عبد الرحمن 15.

تكاد كلمة العلماء تتفق على أن الجاحظ هو أول من درس موضوع الإعجاز في كتاب مستقل حيث ذكر له المؤرخون كتاب (نظم القرآن) (1). ويبدو أن الجاحظ يرى أن إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه إذ يقول: "في كتابنا المنزل الذي يدل على أنه صدق نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد" (2). لكن كتاب الجاحظ هذا مفقود فلا نعرف ما ميزات النظم البديع الذي يقصده (3).

وردّ الجاحظ في رأيه هذا على شيخه إبراهيم بن سيار النظام (ت 224هـ) الذي ذهب إلى أن الإعجاز كائن في أن الله تعالى صرف العرب عن معارضته، ولولا ذلك لكان بمقدورهم الإتيان بمثله، ويسمى هذا المذهب (بالصِّرفَة) وهو قول أنكره جمهور العلماء وردوه (4).

ومن ألف في الإعجاز، محمد بن يزيد الواسطي (ت 306هـ) له كتاب (إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه) شرحه عبد القاهر الجرجاني شرحين: الشرح الكبير المسمى بـ (المعتضد) (5)، والشرح المختصر، ولعله (إعجاز القرآن الصغير) الذي ذكره السبكي (6).

والحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت 308هـ) له كتاب (نظم القرآن) (7)، وأبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني المتوفى في أوائل القرن الرابع له كتاب (نظم القرآن) وهو في مجلدين (8)، وعبد الله بن أبي داود سليمان السجستاني (ت 316هـ)، له (نظم القرآن) (9).

-
1. ينظر: كشف الظنون 1964/2، وهدية العارفين 803/1.
 2. الحيوان 90/4.
 3. ينظر: التراث النقدي للمعتزلة، وليد قصاب 71.
 4. ينظر: بيان إعجاز القرآن الخطابي 20 (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز)، وإعجاز القرآن للباقلاني 29، والتراث النقدي للمعتزلة 70.
 5. ينظر: أنباه الرواة 189/2.
 6. طبقات الشافعية الكبرى 242/3.
 7. ينظر: طبقات المفسرين، الداودي 138/1.
 8. ينظر: تاريخ جرجان 186. واللباب في تهذيب الأنساب 288/2.
 9. ينظر تاريخ بغداد 464/9.

, وألف أبو زيد البلخي (ت 322 هـ) كتاباً بالعنوان نفسه (1), ومما يؤسف عليه أن هذه الكتب جميعاً لم تصل إلينا .

ويستفاد مما سبق أن المصنفات المبكرة بعنوان نظم القرآن تشير إلى أن مصنفها اتجهوا إلى الدرس البلاغي احتجاجاً لنظم القرآن ثم ظهرت كتب في (إعجاز القرآن)(2), ومن اقدم الكتب التي عالجت الموضوع (النكت في إعجاز القرآن)(3), لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 386هـ) فذكر أن وجوه إعجاز القرآن تظهر في سبع جهات ثم بين تلك الوجوه , وقد استغرق حديثه عن البلاغة وأقسامها معظم الكتاب .

وألف أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت 388هـ) كتاب (بيان إعجاز القرآن) , وبين أن القرآن "إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في احسن نظوم التأليف مضمناً اصح المعاني"(4).

وكتب أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي في (ت 403هـ) كتابه (إعجاز القرآن) بين فيه وجوه الإعجاز , ورأى أن كتاب الله معجز بالنظم, لأن نظمه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب (5), وقد عدّ الباقلائي الوحدة الفنية في السورة في القرآن الكريم وذلك بإعجاز النظم أو البلاغة وروعة البيان يمكن أن تتوفر لها شروط الإعجاز , لكن الباقلائي لم يستطع تفسير الإعجاز من حيث النظم تفسيراً دقيقاً على الرغم من إطنابه وتطويله(6).

-
1. ينظر: الفهرست 41, ونظرية النظم تاريخ وتطور 9, د. حاتم الضامن.
 2. ينظر: الإعجاز البياني للقرآن 214 المؤتمر العلمي للإعجاز القرآني المعقود بمدينة السلام بغداد 1990م .
 3. مطبوع ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز 67. 104.
 4. بيان إعجاز القرآن 24, (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز).
 5. ينظر : إعجاز القرآن للباقلاني 112.
 6. ينظر : تطور الجهود اللغوية في ضوء علم اللغة العام , وليد مراد 124, والبلاغة تطور وتاريخ , شوقي ضيف 109.

ويفرد القاضي عبد الجبار الأسدي المعتزلي (ت 415هـ) من موسوعته (المغنى في أبواب العدل والتوحيد) الجزء السادس عشر في الإعجاز القرآني , وكان أكثر تحديداً للنظم , بلور هذه الفكرة في أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام , وإنما في تركيبه (1).

ويختتم هذه المرحلة الأمام عبد القاهر الجرجاني بجهوده في إعجاز القرآن , حيث ألف (الرسالة الشافية) التي ضمنها جملاً من " القول في بيان عجز العرب حين تحدوا إلى معارضة القرآن , وإذعانهم وعلمهم أن الذي سمعوه فائت للقوى البشرية , ومتجاوز للذي يتسع له ذرع المخلوقين " (2). وهذه الرسالة كتبها عبد القاهر الجرجاني ليثبت حقيقة الإعجاز لا ليبين أسراره أما تفصيل القول في أسرار الإعجاز فقد جاء في كتابه (دلائل الإعجاز) يناقش فيه مسائل في البلاغة والنحو ويذكر أن ليس في استطاعة أحد أن يدرك إعجاز القرآن إذا لم يحسن التمييز بين الأشكال المختلفة للتعبير و يتذوق جمالها (3).

ولم يكن عبد القاهر الجرجاني مبتكراً لنظريته في النظم من العدم , بل كان لتأخره فضل الاستفادة من جهود أربعة قرون، كان للنظم فيها بذور في كتب الأولين، ولا سيما النحاة (4) فمن النحاة الذين كان لهم اثر فيه، أبو علي الفارسي حيث أكبر الجرجاني آراءه وعني بكتبه، فأدار أضخم تراثه على كتابيه (الإيضاح) و (التكملة)، وعند النظر في كتب أبي علي نجد الاهتمام بدراسة الجمل وتأليف الكلم حيث كان ذا دراسة رائده في هذا المجال من خلال آرائه المتناثرة في كتبه (5)، ثم جاء عبد القاهر الجرجاني فأكمل جهود أبي علي والسابقين له في هذا الميدان ومعالجة ما يسمى بنظرية النظم التي جعلت النحو غايتها الأساسية في نسيج الكلام , وأن البيئة النحوية لا بد أن يرتبط بها خبر بلاغي.

-
1. ينظر : المغنى في أبواب التوحيد والعدل 16 / 197.
 2. الرسالة الشافية 107 (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز).
 3. ينظر : نظرية إعجاز القرآن 32.
 4. ينظر : نظرية النظم , حاتم الضامن 7 , والبلاغة عند الجاحظ , احمد مطلوب 127
 5. ينظر : العسكريات لأبي علي الفارسي , تحقيق : علي جابر المنصوري 39.

ولعبد القاهر الأثر البالغ في كتب الإعجاز والبلاغة بعده، فلا يكاد ينطلق واحد من إيسار قيده فمعظم اللاحقين إن لم يكن جميعهم قد تأثروا بعد القاهر الجرجاني⁽¹⁾، وجمعوا على أن موضوع الإعجاز في نظمه المتفرد .

وجاء الفخر الرازي (ت 606هـ) ليلخص كتابي عبد القاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) ويصوغ منهما قواعد منطقية في دفاعه عن إعجاز القرآن في مصنفه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز).

وألف كمال الدين ابن الزملكاني (ت 651 هـ) كتابين في الإعجاز الأول : (التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن) والثاني (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن) والكتابان ترتيب وتبويب لكتاب عبد القاهر (دلائل الإعجاز) ويكاد يكون الثاني في المحتوى الكتاب الأول نفسه مع نضج في بعض الآراء.

وعلى الرغم من إن الرازي وابن الزملكاني يدوران في فلك كتاب عبد القاهر وعوامل التأثير و التأثير واضحة فيهما إلا أن لكل أسلوبه وشخصيته العلمية.

وممن كتب في الإعجاز ، ابن أبي الأصبغ العدواني (654 هـ) في كتابه المعروف بـ (تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن) واغلب أبواب الكتاب في علم البديع ، وكان تأثره بعبد القاهر غير مباشر عن طريق الرازي في ملخصه (نهاية الإيجاز)⁽²⁾.

وألف الأمام يحيى ابن حمزة العلوي (ت 741 هـ) كتابه (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز) وغايتها هي تلك الغاية التي رأيناها عند الأولين في البحث في إعجاز القرآن عن طريق فصاحة ألفاظه ، وبلاغة معانيه .

ويذكر العلوي في مقدمته أنه لم يطلع على مؤلفات علم البيان إلا على أربعة كتب هي (المثل السائر) لابن الأثير و(التبيان في علم البيان) لابن الزملكاني و (نهاية الإيجاز) للرازي و (المصباح) لابن سراج المالكي ، ومن ثم ينوه في مقدمته بعبد القاهر وبالكللمات نفسها التي ذكرها ابن الزملكاني⁽³⁾.

1. ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبد القادر حسين 404.

2. ينظر : تحرير التحرير 97.

3. ينظر: الطراز 9/1.

ولخص جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) جهود العلماء السابقين له في موضوع إعجاز القرآن في كتاب سماه (معترك الأقران في إعجاز القرآن) جاء في ثلاثة أجزاء كبيره , أنهى فيه وجوه الإعجاز إلى ثلاثين .

هذه اشهر الكتب التي أفردت في الإعجاز ووصلت إلينا (1). أما ما كتب عن الإعجاز سواء أكان في التفاسير أم كتب علوم القرآن أم غيرها فهو كثير لا تحصيه المجلدات . ولم يكن المحدثون اقل جهداً في بحث وجوه الإعجاز من السابقين فأتجهوا غيراً منهم على القرآن وترسيخ مبادئ إعجازه إلى وجوه الإعجاز المختلفة , ومنها الإعجاز الغيبي , والإعجاز التشريعي والإعجاز العلمي والإعجاز الصوتي , والإعجاز العددي , والإعجاز البياني.....(2) ويظل يتفكر في ذلك المتفكرون للكشف عن مكونات هذا الكتاب العظيم , وسيكتوبون ويبحثون في كتاب أفرغ الكون في صفحاته فمن يدرك الكون غير خالقه .

-
1. ينظر:معجم مصنفات القرآن , إسحاق علي شواخ 141/1.
 2. ينظر:ملاحح الإعجاز في القرآن العظيم، د.محمد حسين الصغير 547 . 560 , المؤتمر العلمي للإعجاز القرآني المعقود ببغداد 1990م.

الفصل الأول
الاول

الاعراب
بكتيب

الاجاز
الثالثة

واموالها
الفصل

المبحث الأول

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز

المؤلف

هو الأمام محمد بن عمر بن الحسين بن علي بن الحسن القرشي التيمي البكري النسب، الرازي المولد، الملقب بفخر الدين، المتوفى سنة 606 للهجرة⁽¹⁾.
ما أن يذكر الرازي حتى يتهدى إلى الذهن تفسيره الكبير الذي يفسر شخصيته العلمية، فقد جادت قريحته بالكثير من المصنفات العلمية الأصيلة في مختلف فنون المعرفة، و أثارت كثرة مؤلفاته علماء المسلمين، حتى عده بعضهم مجدد القرن السادس⁽²⁾، واجمع القدامى على أن له أثراً وعلماً متميزين فكان "علامة وقته في كل العلوم"⁽³⁾.
وقد حظي الأمام بمكانة عالية عند المحدثين فعكفوا على دراسته دراسات علمية متعددة ، وتعرضوا لآرائه في مختلف العلوم فكتبه العديدة ذات المضامين المتنوعة ، دفعت الباحثين إلى دراسته مفكراً ومتكلماً بارعاً⁽⁴⁾ ، ومفسراً عظيماً⁽⁵⁾ ، فيلسوفاً حكيماً⁽⁶⁾ وبلاغياً⁽⁷⁾ ، ونحويّاً ضليعاً⁽⁸⁾. فضلاً عن دراسات عنيت بتبويب مصنفاته وتقسيمها بحسب العلوم التي بحث فيها⁽⁹⁾. ولاشك أن كثرة الآراء التي تناقلتها المصادر عن الرازي وعناية الباحثين بدراسته في علوم مختلفة تبين أهميته ومكانته العلمية.

1. تنظر ترجمته: وفيات الأعيان 3/ 381 ، الأعلام 7/ 203 ، شذرات الذهب 5/ 21 ، الوافي بالوفيات 4/ 248 ، البداية والنهاية 13/ 55 ، طبقات المفسرين، السيوطي 100.
2. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى 1/ 202.
3. عيون الأنباء في طبقات الأطباء 3/ 38.
4. ينظر: فخر الدين الرازي، فتح الله خليفة.
5. ينظر: فخر الدين الرازي مفسراً، محسن عبد الحميد.
6. ينظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، محمد صالح الزرکان.
7. ينظر: فخر الدين بلاغياً، ماهر مهدي هلال.
8. ينظر: الرازي النحوي من خلال تفسيره، طلال يحيى إبراهيم (رسالة ماجستير).
9. تنظر: الأمام فخر الدين الرازي و حياته وآثاره ، محمد حسن العماري.

مؤلفاته

تناقلت المصادر التي ترجمت للرازي مؤلفاته , وتناولتها بالعد تارةً أو بالتقريض تارةً أخرى⁽¹⁾ , وذكر ابن كثير أنه "صنف في الفقه, والحكمة, والتفسير, والأدب ما يزيد على مائتي كتاب"⁽²⁾. وقد تناول غير واحد من المحدثين مؤلفات الرازي منهم: علي سامي النشار⁽³⁾, وجورج قنولي⁽⁴⁾ , وأفرد الأستاذ صالح الزرکان فصلاً لمؤلفات الرازي تحقق فيه مما نسب إليه من تصانيف⁽⁵⁾, فضلاً عن ذلك فإن كل من كتب عن الرازي أشار إلى حياته الحافلة بالعلم والتأليف. وقد نالت علوم العربية بسهم وافر من مؤلفات الرازي , وشارك في مختلف علومها من بلاغة و أدب, ولغة, ونحو, وكان له في النحو أكثر من كتاب, يدل على تقدمه فيه, إلا أنها فقدت فيما فقد من مصنفاته وحرمتنا بذلك من جهد هذا العالم في هذا الميدان المهم من ميادين العربية.

أما الكتب التي نسبت إلى الرازي في النحو فهي:-

1. الإعراب

نسب هذا الكتاب إلى الرازي كل من الزركلي⁽⁶⁾ , وفتح الله خليف⁽⁷⁾ والصحيح إن هذا الكتاب لتاج الدين الاسفراييني (ت 684 هـ) وقد طبع تحت عنوان (فاتحة الأعراب في إعراب الفاتحة), بتحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن.

-
1. ينظر: وفيات الأعيان 3 / 381. طبقات الشافعية الكبرى 5 / 35 , شذرات الذهب 5 / 21.
 2. البداية والنهاية 3 / 55.
 3. ينظر: مقدمة كتاب (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين), 26 وما بعدها.
 4. ينظر: (فخر الدين الرازي تمهيد لدراسة حياته ومؤلفاته), نشر ضمن مجموعة دراسات تحت عنوان (إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين). 193 - 234.
 5. ينظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية 56 - 164.
 6. ينظر: الأعلام 6 / 313.
 7. فخر الدين الرازي 160.

2. عرائس المحصل من نفائس المفصل

ذكرت بعض المصادر أن الرازي لم يتم شرحه للمفصل⁽¹⁾، وذكرت أخرى أنه شرح المفصل ولكنها أوردت الكلام بصيغة التضعيف.⁽²⁾ وذكر ابن قاضي شهبه (ت 851 هـ)، إن الرازي شرح قطعة من المفصل⁽³⁾، في حين أن المخطوط (عرائس المفصل) هو شرح كامل للمفصل كما ذكر الدكتور طلال يحيى إبراهيم الطوبجي أنه حصل على هذا المخطوط ودرسه، فتبين له أنه ليس للرازي.

3. المحرر في دقائق النحو

ذكرت المصادر التي ترجمت للرازي هذا الكتاب، ويبدو أن الرازي في هذا الكتاب سار على غير الطريقة التقليدية للنحاة، إذ قال فيه ابن مکتوم⁽⁴⁾ "سمعت شيخنا أبا جعفر بن الزبير⁽⁵⁾ يذكر هذا التصنيف ويقول: أنه ليس جارياً على مصطلح القوم... ولما وقفت على هذا الكتاب بديار مصر رأيت ما كان الأستاذ أبو جعفر يذم من هذا الكتاب"⁽⁶⁾. وقال ابن قاضي شهبه في ترجمة للرازي: "صنف كتاباً في النحو سماه المحرر في مجلد غالبه حدود"⁽⁷⁾ ونقل عنه السيوطي أيضاً في كتابه (الاقتراح في أصول النحو)⁽⁸⁾.

-
1. ينظر: عيون الأنباء 470، الوافي بالوفيات 4 / 255، ومفتاح السعادة 2 / 118.
 2. طبقات النحاة واللغويين 215.
 3. ينظر: الرازي النحوي 49 (رسالة ماجستير).
 4. هو تاج الدين أبو محمد أحمد بن مکتوم القيسي النحوي (ت 749 هـ)، ينظر: طبقات المفسرين، الداودي 51/1.
 5. هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي النحوي (ت 708 هـ). ينظر الدرر الكامنة 1 / 89.
 6. ينظر: الدر اللقيط من البحر المحيط، مطبوع بهامش البحر المحيط 3 / 481.
 7. طبقات النحاة واللغويين 215.
 8. الاقتراح في علم أصول النحو 130 _ 131.
 4. مؤاخذات جيدة على النحاة.

هناك من ظن إن هذا الكتاب للرازي⁽¹⁾ مستتجاً ذلك من قول ابن خلكان. "وله مختصر في الإعجاز , ومؤاخذات جيدة على النحاة وله طريقة في الخلاف"⁽²⁾ أغلب الظن إن هذه العبارة لا يقصد بها اسم كتاب الرازي بل على الأرجح ما ذكره الأستاذ صالح الزركان أن "ابن خلكان كان يقصد أن للرازي فضلاً عن كتبه الأخرى مؤاخذات وملاحظات على النحاة في كتبه كالمحرر والتفسير , وشرح المفصل"⁽³⁾

مذهبه النحوي.

الرازي من النحاة المنتقن لأرائهم النحوية فلم يشأ أن يرتبط بمدرسة معينة , ومع إن آراء المدرسة البصرية هي الغالبة عليه , إلا أنه في بعض الأحيان يميل إلى أقوال الكوفيين وتركيتها في مواضع عدة⁽⁴⁾ فهو يعتمد على التطبيق على آراء نحاة من المذهبين , وهو في هذا الجانب ناقل مختار , إذ لم ينسب نفسه في قول واضح لمذهب نحوي من قريب أو بعيد كإطلاقه مثلاً لفظة (أصحابنا) على أحد الفريقين الكوفي أو البصري سواء أكان ذلك في (نهایة الإيجاز) أم في كتبه الأخرى.

والمتتبع لمصطلحات الرازي النحوية يتبين له بصرية نحو: قوله إن المفاعيل خمسة⁽⁵⁾ , في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منه مفعولاً , و إنما مشبه بالمفعول"⁽⁶⁾، واستعمل مصطلح (ضمير الفصل)⁽⁷⁾ ,

-
1. علي سامي النشار في مقدمة (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) 37, وفتح الله خليف,(فخر الدين الرازي) 164.
 2. وفيات الأعيان 4/ 249.
 3. فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية 129.
 4. ينظر:التفسير الكبير 2/36, 2/8, 12/52, 5/29-31, 30/110.
 5. ينظر:نهایة الإيجاز 87.
 6. همع الهوامع 3/8.
 7. التفسير الكبير 9/13.

ويسميه الكوفيون (عماداً)⁽¹⁾ ولعل هذه المصطلحات التي استعملها الرازي متابعة منه للمصطلحات السائدة بين النحاة , لأننا وجدنا النحاة على هذا , ولاسيما بعد القرن الرابع الهجري.

و الرازي أحد علماء الأصول , لذا نجد أنه يفرق بين دلالة المصطلح النحوي , ودلالته عند الأصوليين نحو (فعل الربيع النور) فالنور غير مفعول في الحقيقة⁽²⁾ , وكذلك قولنا (مات زيد) فالأصوليون لا يعدون (زيداً) ليس فاعلاً في الحقيقة , و إنما ذلك عن طريق المجاز, ويرى ابن السراج (ت316 هـ) أن زيداً مفعولٌ به في الحقيقة⁽³⁾ .

وعدّ الدكتور عبد الله رفيدة , منهج الرازي النحوي في تفسيره منهجاً غريباً بين مناهج المفسرين النحوية , لاعتماده على الأقيسة والمقدمات والنتائج المنطقية⁽⁴⁾.

1. معاني القرآن, الفراء 299/3.

2. ينظر: نهاية الإيجاز 85.

3. ينظر: الأصول، ابن السراج 74/1.

4. ينظر: النحو وكتب التفسير 804/2.

كتاب (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز)

قدّم فخر الدين الرازي نظرية الجرجاني في النظم , بتحديد وإيجاز. إذ لخص كتابيه (دلائل الإعجاز), (وأسرار البلاغة) , وقد اعترف له في المقدمة بفضل السبق في الكشف عن أسرار الفكر البلاغي , بما وفقه الله به في استخراج أصول علم البيان وقوانينه لكونه مدار الإعجاز القرآني.

وقد ألف الرازي كتابه إيماناً منه بأن عبد القاهر "أهمل رعاية ترتيب الأصول والأبواب وأطنب في الكلام كل الإطناب"⁽²⁾ وبين سبب تأليفه إياه في المقدمة بقوله: "ولما وفقني الله لمطالعة هذين الكتابين التقطت منهما معاهد فوائدهما , ومقاصد فرائدها وراعى الترتيب , مع التهذيب والتحرير , مع التقرير وضبطي أوابد الإجماليات في كل باب بالتقسيمات اليقينية, وجمعت متفرقات الكلم في الضوابط العقلية, مع الاجتناب عن الإطناب الممل, والاحتراز عن الاختصار المخل, وسميته (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز)"⁽³⁾.

لقد استلهم الرازي الفكر البلاغي لكتابي عبد القاهر, ونقل تلك الأفكار بأسلوب موجز , عارضاً بذلك موضوعات البلاغة العربية بأسلوب التقنين والتقسيم, جاعلاً علم البيان في خدمة القرآن الكريم والغرض من وراء ذلك معالجة قضية الإعجاز التي جعل (الفصاحة مداره) والبحث في سائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر⁽⁴⁾.

-
1. أشار الرازي إلى كتابه هذا (التفسير الكبير) وسماه (دلائل الإعجاز), فقال: "ومن تأمل كتابنا دلائل الإعجاز, علم إن القرآن قد بلغ في جميع وجوه الفصاحة إلى النهاية القصوى" 116/2 طبع الكتاب بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة 1317 هـ , وطبع بتحقيق د. إبراهيم السامرائي و د. محمد بركات في عمان 1985 م.
 2. نهاية الإيجاز 28.
 3. المصدر نفسه .
 4. ينظر: نهاية الإيجاز 35.

و الرازي أول من التفت إلى دور النظم وما يتصل بتركيب الكلام من حيث كفياته وخصائصه في الربط القائم بين الآيات وترتيبها بقوله: "كلما كان الكلام أقوى ارتباطاً وشد التحاماً كان ادخل في الفصاحة"⁽¹⁾ وذلك في تعليق الجمل بعضها ببعض "فالقرآن الكريم كما هو معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضاً معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته"⁽²⁾ وإن لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط⁽³⁾ ولعل هذه النظرة في (الترتيبات والروابط) تعد الأولى من نوعها مقارنة بكتب الإعجاز السابقة⁽⁴⁾.

فالرازي يتناول الكيفية التي يتم بها ترتيب الكلمات ومواقعها في نظم القرآن ويدرسه من حيث الصحة والخطأ , برعاية قوانين النحو و معانيه.

أما سوء سلامة الترتيب فيحددها بسوء الاستعمال من ناحية موضع الكلمات, وعدم مراعاة التأليف فينشأ عن ذلك "فساد النظم بسبب ترك العمل بقوانين النحو , وجب أن يكون العمل بقوانينه معتبراً في صحة النظم وذلك هو المطلوب"⁽⁵⁾.

ولكتاب (نهاية الإيجاز) أهمية كبيرة في دراسة البلاغة العربية وتطويرها, لأنه يمثل المرحلة الأولى في حصر مباحث البلاغة وتحديد أبوابها.

ولعله كان أحد الأصول التي اعتمدها السكاكي اعتماداً كبيراً في تقسيم البلاغة في كتابه (مفاتيح العلوم)⁽⁶⁾ الذي أضفى على البلاغة العربية أسلوب المدرسة الكلامية وما عرفت به من استعمال أساليب الفلسفة والمنطق وتحديد الموضوعات وتقسيمها⁽⁷⁾.

-
1. نهاية الإيجاز 145.
 2. التفسير الكبير 2 / 175.
 3. ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية, الرافي 257.
 4. ينظر: الأسلوبية في كتب إعجاز القرآن 157 (رسالة دكتوراه).
 5. نهاية الإيجاز 142.
 6. ينظر: البلاغة عند السكاكي, احمد مطلوب 48 , 248.
 7. شاعت المدرسة الكلامية في المناطق الشرقية من الدولة الإسلامية بعد المدرسة الأدبية ينظر: دروس في البلاغة وتطويرها , احمد سعيد 80 .

لم يقف أثر الرازي عند السكاكي, فقد تبعه ابن الزمكاني في كتابيه (التيبان في علم البيان) و(البرهان الكاشف) فالناظر في مقدمة التبيان يرى أنها لا تخرج في أغراضها عما ذكره الرازي في مقدمته⁽¹⁾, وتابع ابن الزمكاني في (البرهان الكاشف) الرازي في تقسيمه, ولم يخرج إطار تبويب الكتاب عن تبويب الرازي. وكان (نهاية الإيجاز) أحد المصادر الأربعة التي اعتمدها يحيى ابن حمزة العلوي في كتابه(الطراز)⁽²⁾, وكذلك تأثر به كتاب الشروح والتلخيصات⁽³⁾, فقد اعتمده بهاء الدين السبكي في كتابه (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) الذي شرح فيه كتاب (التلخيص) للقزويني (ت 739 هـ) والذي تابع الرازي هو الآخر وتأثر به في بعض المواضع⁽⁴⁾.

منهج الكتاب

نستطيع أن نتبين المنهج الذي سار عليه الرازي في كتابه (نهاية الإيجاز) من خلال تبويب الكتاب, وأسلوبه الخاص في التعبير عن آرائه في عرض مادته وتوضيحها مبيناً ما وصل إليه من ثقافة لغوية و أدبية وعقلية. جاء الرازي والكثير من الآراء مطروحة في إعجاز القرآن , فأجال الطرف فيها, وأخذ زبدة أفكارها, ورتب كتابه على مقدمة وجملتين. جعل المقدمة في فصلين: تحدث في الأول منها عن السر في إعجاز القرآن, وعرض آراء من سبقه في الإعجاز, "لكنه لا يتخذ موقف الناقل بقدر ما يتمثل موقف العالم الناقد"⁽⁵⁾.

ففند تلك الآراء وردّها بحججه العقلية واختار أن يكون الإعجاز في الفصاحة التي جعلها المناط الذي يعلق عليه الإعجاز بقوله: "لم يبق وجه معقول في الإعجاز سوى الفصاحة"⁽⁶⁾ فكان الفصل الثاني من المقدمة في شرف علم الفصاحة, والفصاحة عند الرازي "أما أن تكون عائدة إلى مفردات الكلام أو إلى جملة"⁽⁷⁾.

1. ينظر: مقدمة التبيان 15.

2. ينظر: الطراز 7/1.

3. ينظر: فخر الدين الرازي بلاغياً 257 – 279.

4. ينظر: القزويني وشرح التلخيص, أحمد مطلوب 368 – 531.

5. إعجاز القرآن البياني, د. حفني محمد شرف 106.

6. نهاية الإيجاز 35.

7. المصدر نفسه.

وبذلك جعل الجملة الأولى في المفردات، و الجملة الثانية في النظم ولعله في تقسيمه هذا أفاد من قول عبد القاهر الجرجاني "اعلم إن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين، قسم يعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم"⁽¹⁾ وتناول الرازي في الجملة الأولى المفردة في التركيب، متابعاً الجرجاني في أن الكلمة تُبان من خلال السياق وأن المحاور التي تسلكها تتباين تبعاً للسياقات التي تستعمل فيها.

أما الجملة الثانية فرتب فيها النظم بطريقة مبوبة، وجعله لا يزيد على أوراق قليلة بعد أن كان موزعاً على صفحات مشتتة في (دلائل الإعجاز) وتدرج الرازي في معالجته هذه الظاهرة مبتدئاً بفوائد التقديم والتأخير، و الفصل والوصل، و الحذف والإضمار خاتماً كتابه في الرد على الطاعنين في القرآن الكريم من جهة التكرار والتطويل .

واستطاع الرازي بطريقته بعرض المادة التي تعتمد على ذكر المسألة وتقسيمها، إلاّ يشذ عن تلك المسألة فرع منها أو ماله علاقة بها، وإن كان يؤخذ عليه الكثرة والتزاحم في المقدمات وفصولها⁽²⁾.

أسلوبه

لفخر الدين الرازي سمات أبرزت معالم شخصيته العلمية فهو يمتاز بدقة التفكير ، وجدة المنطق ، والقدرة على تشعيب المسائل والإحاطة بها إحاطة تامة، وبهذه الطريقة ألف مصنفه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز).

ومن يطالع كتب الرازي يرى إن الصبغة الفلسفية والعقلية ظاهرة في مادتها فنلاحظ أنه خلط ، مباحث (نهاية الإيجاز) بثقافته العقلية وصبغها بأقيسته المنطقية، والملاحظ على الكتاب رجحان الجانب العقلي واستعمال مصطلحات الفلسفة والمنطق التي تكثر عند أرباب المدرسة الكلامية، نحو: حرف السلب ، وسلب العموم وغيرها وهو يتبع في تقرير القاعدة

1. دلائل الإعجاز 382.

2. البيان العربي، بدوي طبانة 336 وينظر منهج البحث في المثل السائر. علي جواد الطاهر 41 وإعجاز

القرآن بين المعتزلة والأشاعرة د. منير سلطان 194.

وإبصارها إلى ذهن القارئ، أسلوب المناظرة وهو أسلوب المنهج التعليمي بذاته، فالرازي يعرض الآراء والشواهد ومن ثم يبادر بقوله، أما مُبطلاً قول من سبقه أو موافقاً له، ومن خلال هذا الأسلوب المقترن بالحجة يخلص إلى القاعدة (1) فقال مثلاً: "احتج أصحاب اللفظ بأن قالوا إنا لا نعقل الترتيب والنظم في المعاني إلا بواسطة حصولهما في الألفاظ فلو كان حصولهما بما في الألفاظ تابعاً لحصولهما في المعاني لزم الدور" ثم يجيب على هذا بقوله: "والجواب إن هذا القائل نسي حال نفسه واعتبر حال السامع، وذلك لأنه أولاً ينتظم الكلام في ذهنه ثم يعبر عنه بلسانه" (2)

ومن الواضح إن للرازي شخصيته في كل ما كتب، فعلى الرغم من إعجابه (بالشيخ الأمام) ويعني به الجرجاني إلا أنه لا يمتنع عن إبداء رأيه في المسائل التي يرى فيها رأياً مخالفاً (3)، أو الاستعانة بأي عالم آخر نراه مقتنعاً برأيه نحو "علي بن عيسى" (4)، الذي ناقش ونقل عدداً من آرائه في (نهاية الإيجاز). وبذلك يخرج الرازي من صنيع التلخيص والتبويب لآراء عبد القاهر الجرجاني فيما رأى الدكتور عبد القادر حسين في أن دوره لم يكن "يعدو آراء عبد القاهر في التلخيص والتبويب" (5).

مصادره

إن مصادر أي علم هي المادة الأولية له وتتجلى مقدرة أي مصنف في طريقة تعامله معها، واستيعابه لمادتها وكيفية إفادته منها. وقد استقى الرازي مادته من مصادر تكاد تكون محدودة ذلك إن لكتاب (نهاية الإيجاز) هو تلخيص لكتابي عبد القاهر الجرجاني (الدلائل) و(الأسرار)، ومن ثم استعانت به بعض أعلام العربية نحو سيبويه وعلي بن عيسى، و الزمخشري، دون الإشارة إلى كتبهم.

1. ينظر: فخر الدين الرازي بلاغياً 99.
2. نهاية الإيجاز 48.
3. ينظر: نهاية الإيجاز 137, 151, 159.
4. هو علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) ذاعت أقواله في كتب البلاغيين والنحويين. ينظر: معجم الأدباء 73/14، و الرماني النحوي الدكتور مازن المبارك 71.

5. أثر النحاة في البحث البلاغي 406.

ويبدو إن هناك مصادر بلاغية لم يصرح بذكرها الرازي، أفاد منها في بحث فنون البديع، التي لم يعرض لها عبد القاهر الجرجاني إلا قليلاً⁽¹⁾. تعامل الرازي مع مصادره بأسلوبه الخاص، فكأنه يصهر المصادر في بوتقة فكره المنطقي، فيعطيك زبدة المادة التي يعالجها مستنبطاً قواعدهما، ولا يفوته أن يقف عند المصادر مناقشاً أو مضيفاً أو راداً. وفيما يأتي نذكر منهج الرازي في الأخذ من مصادره:-

1. عبد القاهر الجرجاني:

بني (نهاية الإيجاز) على تلخيص كتابي الجرجاني كما ذكرنا، ولكن للرازي طرائق عدة في نقل الآراء منها:

• قد ينقل النص بلفظه أو بتغيير يسير، نحو فعله في تقديم الخبر بقوله: "ومن هنا تعلم الفخامة في قوله تعالى: (أَفَلَمْ نَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) (الحج:46)، وإن فيه ما ليس في قولهم فإن الأبصار لا تعمي، وكذلك السبيل في كل كلام فيه ضمير قصة كقوله: تعالى: (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (المؤمنون:117)، فإنه يفيد من القوة في نفي الفلاح مالا يفيد قولنا إن الكافرين لا يفلحون⁽²⁾. يلاحظ هذا الكلام نفسه في (دلائل الإعجاز)⁽³⁾.

• نقل معنى النص بصورة مختصرة، نحو الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في المعنى، فيقول الرازي: "إن كان الغرض من الأخبار الإثبات المطلق الغير مشعر بزمان وجب أن يكون الإخبار بالاسم كقوله تعالى (وَتَحْسِبُهُمْ أَيُّقَاتًا وَهُمْ مَرْقُودٌ وَتَقَلُّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَكَلَّمْتَهُمْ مِنْهُمْ رُجْبًا) (الكهف:18)

1. ينظر: فخر الدين الرازي بلاغياً 165.

2. نهاية الإيجاز 156.

3. ينظر: دلائل الإعجاز 153.

لأنه ليس الغرض إلا إثبات البسط للكلب فأما تعريف زمان ذلك فليس بمقصود، و أما إذا كان الغرض من الإخبار الإشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له الفعل كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ) (فاطر: 3) فإن المقصود بتمامه لا يحصل بمجرد كونه معطياً للرزق بل بكونه معطياً في كل حين وأوان⁽¹⁾، وكلام الجرجاني مبسوط في صفحات عدة⁽²⁾، وقد أوجزه الرازي دون أن يخل بالمعنى.

ج. قد يرد على الجرجاني في بعض المسائل، كما في تقديم حرف السلب على صيغة العموم وتأخيره عنها بقوله: "واعلم إن الشيخ جزم بأن نفي العموم يقتضي خصوص الإثبات فبقوله لم يفعل كله يقتضي أن يكون فاعلاً لبعضه وليس الأمر كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي خصوص الإثبات"⁽³⁾

- قد يضيف الرازي على بحث الجرجاني فيما يرى أنه يستحق الإضافة وذلك نحو: بعد أن أجمل ما بحثه عبد القاهر من مواضع التقديم والتأخير، وبوبها وحدد أمثلة كل موضع، و أضاف بحثاً فصل في الصور النحوية التي تتبين فيها الحالات التي تستحق التقديم⁽⁴⁾.
- أخذ على الجرجاني في فصل (حذف المبتدأ)، وإيراده الأمثلة المتعددة لكنه لم يعلل بدقة في بيان حسن الأمثلة، فقال: أورد الشيخ الأمام أبياتاً كثيرة فيها حذف المبتدأ وحكم بحسن ذلك الحذف ولم يذكر علته⁽⁵⁾ وقد أفاض في استشهاده بآيات القرآن الكريم لبيان وجه الحسن في حذف المبتدأ وتأويل مشكلاته.

1. نهاية الإيجاز 75.

2. ينظر: دلائل الإعجاز 182 - 186.

3. نهاية الإيجاز 159. وينظر: دلائل الإعجاز 270.

4. ينظر: نهاية الإيجاز 160 - 162.

5. المصدر نفسه 174.

2. علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)

وهو أكثر مَنْ أفاد الرازي من آرائهم بعد (الشيخ الأمام)، سواء أكان في الأخذ بآرائه أم مناقشتها وردّها، مثال ذلك:-

- نقل قول (علي بن عيسى) في التقديم والتأخير بقوله: "قال علي بن عيسى: النقل في الكلام بالتقديم والتأخير يحسن في وجوه ستة: الأول..."⁽¹⁾
- أخذ الرازي برأيه في ذكر مخارج الحروف بقوله الحروف ستة عشر: الأول..."⁽²⁾
- رد رأيه في الاستعارة بقوله: "قال علي بن عيسى، الاستعارة، استعمال العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة"⁽³⁾ وهذا باطل من وجوه أربعة..."⁽⁴⁾

3. سيبويه (ت 180 هـ)

أورد الرازي نصاً واحداً لسيبويه في فائدة التقديم والتأخير قائلاً⁽⁵⁾: "قال سيبويه عندما ذكر الفاعل والمفعول، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى وإن كان جميعاً يهمنهم ويعنيانهم"⁽⁶⁾ ويبدو أنه نقل هذا النص عن دلائل الإعجاز، لأنه نقل النص الذي ذكره عبد القاهر وتعليقه عليه⁽⁷⁾.

4. الزمخشري (ت 538 هـ)

نقل عنه ملخص رسالة في وجه الإعجاز في (سورة الكوثر) فقال: "لجار الله العلامة في ذلك رسالة وأنا أذكر حاصل ما فيها في هذا الموضع، قوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) (الكوثر: 1) فيه ثمان فوائد..."⁽¹⁾. مما تقدم تبين لنا موضوعية الرازي في تعامله مع المصادر النحوية التي أفاد منها في (نهاية الإيجاز)، وأنها على قلتها تبين وجهة نظره في اعتماده على النحو في بيان سر الإعجاز القرآني.

1. نهاية الإيجاز 160.

2. المصدر نفسه 56.

3. ينظر: النكت في إعجاز القرآن 79.

4. نهاية الإيجاز 115.

5. ينظر: نهاية الإيجاز 151.

6. الكتاب 1/ 34.

7. ينظر: دلائل الإعجاز 136. 8. نهاية الإيجاز 190.

المبحث الثاني

البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن

المؤلف

هو كمال الدين أبو المكارم عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري السماكي الدمشقي الشافعي الزمלקاني المتوفى سنة 651 للهجرة⁽¹⁾.

الزملكاني نسبة إلى (زملكان)⁽²⁾، قرية بغوطة دمشق، عاش في الشام في عهد الدولة الأيوبية وكان عهداً زاهراً بالحركة العلمية و الأدبية⁽³⁾.

ولي ابن الزملكاني القضاء في (صرخد)⁽⁴⁾، ودرس مدة في بعلبك. أشار الذين ترجموا لحياته إلى معرفته بالمعاني والبيان،عني بالإعجاز القرآني،فألف فيه كتابين (البرهان الكاشف) و(التيبان في علم البيان) وكان كتاباه امتداداً لبلاغة عبد القاهر الجرجاني. اشتهر بأنه بلاغي،وان كان قد شرح (المفصل في علم العربية) للزمخشري⁽⁵⁾.

توفى بدمشق في المحرم من سنة(651هـ) ودفن في مقابر الصوفية⁽⁶⁾، تبقى سيرة ابن الزملكاني فيها شيء من الغموض،ذلك أنه لم يشر في كتبه إلى أساتذته سوى أبي عمرو ابن الحاجب (ت 646هـ)⁽⁷⁾،ولم يشر إلى ثقافته التي تمثلت في كتبه الأخرى. أما المصادر القديمة فقد أغفلت ذكره،واهتمت بحفيده الكمال الزملكاني (ت 727هـ)⁽⁸⁾، فنقلت آراءه الفقهية واللغوية ونسبت بعض كتب جده إليه.

1. تنظر ترجمته: البداية والنهاية 13/ 325، وشذرات الذهب 5/ 254.
2. ينظر:معجم البلدان 3/ 401، واللباب في تهذيب الأنساب 1/ 507.
3. ينظر:الدارس في تاريخ المدارس 1/ 193،و ابن الحاجب النحوي،طارق عبد عون 9.
4. (صرخد) بلد ملاصق لبلاد حوران من أعمال دمشق. ينظر:معجم البلدان 3/ 38.
5. ينظر:الأشباه والنظائر 3/ 80ومعجم المؤلفين 6/ 209.
6. ينظر:تراجم رجال القرنين السادس والسابع 187.
7. البرهان الكاشف 270،والتبيان 12.
8. .. تنظر:طبقات الشافعية الكبرى 5/ 133 وشذرات الذهب 5/ 254وبغية الوعاة 2/ 19.

وتبدو أهمية كتب ابن الزملكاني وثقافته من خلال أثره فيمن جاء بعده، فمن الذين كان لابن خطيب زملكا أثر فيهم العلوي (ت 741هـ) صاحب (الطراز) حيث عد (التبيان في علم البيان) أحد مصادره الأربعة التي اعتمد عليها في علم البيان⁽¹⁾.

و أشار أبو حيان (ت 745هـ) إلى آراء ابن الزملكاني في تفسيره⁽²⁾، وابن قيم الجوزية (ت 751هـ) عد كتاب (نهایة التأمیل في كشف أسرار التنزيل) لابن الزملكاني أحد مصادره في (الفوائد المشوق)⁽³⁾. وأكد بهاء الدين السبكي (ت 773هـ) تأثره بآراء ابن الزملكاني، إذ جعل البرهان الكاشف أحد مصادره في (عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح)⁽⁴⁾. ونقل آراءه بدر الدين الزركشي (ت 794هـ) في (البرهان في علوم القرآن) في مواضع عديدة⁽⁵⁾. و السيوطي نقل آراء ابن الزملكاني في أكثر من كتاب وفي مواضع مختلفة⁽⁶⁾. وهذا النقل لآراء ابن الزملكاني يؤكد مكانته العلمية وسعة اطلاعه وثقافته التي جعلته يتصدر للقضاء والتدريس معاً.

لكن يبدو أن آراء ابن الزملكاني في كتاب (التبيان) لم تلق قبولاً عند بعض اللغويين، فقد ذكر السيوطي "حين وصل كتاب (التبيان) هذا إلى الغرب نقضه ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضاً في كل قواعده"⁽⁷⁾ و أنكره أبو المطرف بن عميرة في كتاب (التمويهات على التبيان) وعبر عنه أنه غريب لا مستند له⁽⁸⁾، والحقيقة أن التبيان اسند إلى (دلائل الإعجاز).

1. ينظر: الطراز 9/1.
2. ينظر: البحر المحيط 23/3.
3. ينظر: الفوائد المشوق 7، 8.
4. ينظر: عروس الأفرح 1/ 28.
5. ينظر: البرهان 1/ 2، 3/ 39، 58، 95، 101، 168، 199، 387.
6. ينظر: الأشباه والنظائر 79/3، معترك الأقران 496/3.
7. ينظر: الأشباه والنظائر 80/3.
8. معترك الأقران 496/3، وينظر: البرهان 4/ 72.

مؤلفاته

- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن⁽¹⁾. (مطبوع)
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن⁽²⁾. (مطبوع).
- المفيد في أعراب القرآن المجيد⁽³⁾.
- عجالة الراكب في ذكر اشرف المناقب⁽⁴⁾.
- المفضل على المفصل⁽⁵⁾.

وفقد من كتبه

- رسالة في الخصائص النبوية⁽⁶⁾.
- شرح التنبيه⁽⁷⁾.

-
1. طبع عام 1964م بتحقيق د. احمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي.
 2. طبع عام 1974م بتحقيق د. احمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي.
 3. ينظر: فهرس المخطوطات بجامعة الدول العربية، فؤاد سيد 411/1 (دار الكتب المصرية 1924م) ومعجم المؤلفين 6/ 209 والبلاغة والنقد بين التاريخ والفن، مصطفى الجويني 69 وذكر السيوطي أن لابن الزملكاني كتاباً في الإعجاز ومختصره المجيد. ينظر: الإتيقان 7/1.
 4. ينظر: الأعلام 4/ 325 ، 7/ 175، وهو منسوب لابن الزملكاني الجد، وأخرى لحفيده، وتاريخ الأدب العربي، عمر فروخ 3/ 570 .
 5. وهو شرح كتاب المفصل للزمخشري ، نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر 4/ 29، 7/ 142، 34. وينظر: معجم المؤلفين 6/ 209 وهدية العارفين 1/ 635، وتاريخ الأدب العربي، عمر فروخ 3/ 570.
 6. ينظر: الأعلام 4/ 325، والتبيان في علم البيان 12.
 7. ينظر: البرهان الكاشف (مقدمة المحققين) 22 وأحال إليه المؤلف في البرهان 74 ، 261.

- نهاية التأميل في كشف أسرار التنزيل⁽¹⁾.
- المنهاج المفيد في أحكام التوحيد⁽²⁾، وذكر في بعض المصادر باسم (المنهاج المفيد في أحكام التوكيد)⁽³⁾.

مذهبه النحوي

الذي يقف على آثار النحويين الشاميين يطمئن إلى أنهم لم يخرجوا عن دائرة آراء المدرسة البصرية، فالذي شاع في هذه البيئة من كتب نحو بصرية كان عاملاً مهماً في سيادة المذهب البصري في الدراسات النحوية في عصر ابن الزمكاني وقد ظهرت سمات هذا المذهب في الدراسات النحوية التي ألفت في هذا العصر⁽⁴⁾.

لذا نجد ابن الزمكاني قد عالج المسائل النحوية في كتابه على وفق المذهب البصري، واستعماله المصطلح البصري دليل على ميوله لمذهبهم.

والمطلع على كتب النحو التي اعتمدها ابن الزمكاني يرى عنايته بكتاب سيبويه، وآراء أبي علي الفارسي، وكتاب المفصل للزمخشري الذي دارت حوله الدراسات النحوية في عصره وشرح شروحاً كثيرة تصل إلى خمسة وعشرين شرحاً، منها: شرح ابن الحاجب الذي سماه (الإيضاح) وشرح ابن يعيش، وشرح لابن الزمكاني سماه (المفصل)⁽⁵⁾.

والزمخشري الذي اعتمد ابن الزمكاني آراءه كثيراً وكان يشير إليه بـ(فخز خوار زم)⁽⁶⁾.

1. أحال إليه المؤلف في البرهان الكاشف 48، 49، 76، 207 واعتمده ابن قيم الجوزية كأحد

مصادره في الفوائد المشوق 8، وأخذ منه أبو حيان في البحر المحيط 23/3. والسيوطي في معترك

الأقران 360/1

2. ينظر: كشف الظنون 2/ 1883، ومعجم المؤلفين 209/6

3. ينظر: الإتيقان 7/1.

4. ينظر: ابن الحاجب النحوي 15.

5. وهو لا يزال مخطوطاً، ينظر: معجم المؤلفين 209/6.

6. البرهان الكاشف 193، 255.

وإن كان بصري المذهب⁽¹⁾، إلا أنه متحرر العقل والتفكير، لا يجعل المذهب قيماً⁽²⁾. ويعتمد ابن الزملاكي فضلاً عن كتب النحويين، كتب التفسير، ومعاني القرآن، وكل هذه الكتب غالباً تنحو منحى البصريين.

ونخلص من هذا كله إلى أن ابن الزملاكي كان ناقلاً لآراء النحاة السابقين له، ففي كتابيه (البرهان الكاشف) (التبيان في علم البيان) يصرح بأسماء علماء العربية الذين اعتمد على كتبهم أو يذكر آراءهم من دون ذكر أسمائهم، من غير إضافة رأي خاص به. يبدو أن ابن الزملاكي استعمل النحو كوسيلة من وسائل البلاغي الذي يلجأ للنحو واللغة لبيان معنى آية أو شرح معنى بيت شعري وحكم الكلمة الإعرابي ضمن التراكيب فهو بلاغي⁽³⁾، وان شرح (المفصل) فلم يتخذ مذهباً نحويّاً معيناً.

1. ينظر: ابن الحاجب النحوي 121.

2. ينظر: النحو في كتب التفسير، عبد الله رفيدة 1 / 688.

3. ينظر: الأشباه والنظائر 80/3، ومعجم المؤلفين 6 / 209.

كتاب (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن)⁽¹⁾

اقتفى ابن الزملكاني في كتابه (البرهان الكاشف) أثر الشيخ عبد القاهر الجرجاني كتابه (دلائل الإعجاز) للبحث عن سر الإعجاز القرآني، فقال بفكره النظم، وفضلها ودافع عنها وجعلها رأيه في الإعجاز قائلاً: "فتعين أن يكون الإعجاز نشأ من جهة التأليف الخاص به لا مطلق التأليف وبذلك بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزنه وعلت مركباته معنى"⁽²⁾.

وتحدث في مقدمة البرهان الكاشف، بعد الصلاة والدعاء الممزوج بالسجع والصنعة عن أهمية علم البيان، والتنويه بفضل عبد القاهر الجرجاني في الكشف عن مكونات هذا العلم، والبوح بأسراره وهو يرى أن يجمع شتات هذا التصنيف -يعني به دلائل الإعجاز- ويحي رفاته في كتابه "المشتمل على التلخيص والإيجاز الذين هما دعامة الإيجاز"⁽³⁾.

يمتاز (البرهان الكاشف) بالتبويب والتنسيق للمسائل المتفرقة التي عرضها الجرجاني في كتابه وهو يتعدى عرض آراء الشيخ إلى مناقشتها، ومناقشته الأعلام الذين أورد آراءهم في ثنايا كتابه، و اتخذ موقف ثابت في الكثير من المواضع النحوية والبلاغية.

ويبدو أن قناعة ابن الزملكاني بأن (النظم عبارة عن توحي معاني النحو بين الكلم) جعل الغلبة للاتجاه النحوي في مناقشاته مسائل (البرهان الكاشف).

ولم يقف ابن الزملكاني عند (الدلائل) والكتب النحوية التي أفاد منها الجرجاني إنما تجاوزها إلى كتب لم يشر إليها، استفاد منها في بحث فنون البديع مثل كتاب (نهاية الإيجاز) للرازي، ومفتاح العلوم للسكاكي (ت 626هـ) كذلك لم يوزع مباحث البلاغة بين علومها بل جعلها في إطار علم البيان مثلما فعل ابن الأثير (ت 637هـ) في كتابه (المثل السائر) و الرازي في (نهاية الإيجاز)⁽⁴⁾، وذلك لا ينفي عن ابن الزملكاني أنه نظم دراسة في الإعجاز القرآني تعتمد على (نظرية النظم) وشخصيته بارزة في كثير من المواضع التي ترى فيها أثراً للفهم والتذوق، والنظر فيما عرض من موضوعات.

1. نسبه حاجي خليفة إلى ابن الزملكاني مرة، وإلى حفيده الكمال الزملكاني مرة أخرى. ينظر: كشف

الظنون 1/ 241، 212.

2. البرهان الكاشف 54.

3. المصدر نفسه 43.

4. ينظر: البرهان الكاشف (مقدمة المحققين) 21.

وقد سبق ابن الزملكاني كتابه هذا بكتاب عن الإعجاز يكاد يكون في المضمون والمحتوى نفسه هو (التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن) إلا أننا نجد إضافات وآراء التزم بها ابن الزملكاني في البرهان يتضح فيها النضج وسعة الأفق مما لم نجده في التبيان⁽¹⁾. وهذا ما دعانا إلى انتخاب كتابه (البرهان) في دراستنا هذه فضلاً عن رجوعنا إلى كتاب التبيان كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

منهج الكتاب

كشفت لنا ابن الزملكاني في مقدمة كتابه المنهج الذي سار عليه مبيناً التبويب الذي اتبعه في تقسيم مباحث الكتاب، متابعاً عبد القاهر الجرجاني وما كتب في (دلائل الإعجاز) عارضاً ذلك بأسلوبه.

جمع ابن الزملكاني مسائل كتابه فرتبه على تمهيد وثلاثة أقسام أما التمهيد ففيه ثلاثة

فصول:

- الأول: في حقيقة علم البيان - ويعني به فنون البلاغة - إذ قال: "أما حقيقته فعلم يعرف به معاني المجاز على اختلاف مراتبه، وتوخي معاني النحو في التركيب"⁽²⁾. ويرى إن إتقانه يتم بإتقان علمي اللغة و النحو.
- الثاني: في حصر مواقع الغلط باللفظ، وهي ثلاثة، الأدلة الافرادية، والإعرابية، و مواضع التركيب⁽³⁾. ويقصد بالأولى الأدلة المعجمية للكلمة المفردة، والثانية إعراب أو آخر الكلم، والثالث تعلق الكلم فيما بينها بالتركيب. وقد بسط القول في ذكر الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف مبيناً أن النص وحدة لغوية متكاملة تعتمد على الدلالة اللفظية والإعرابية والعلاقة التركيبية بين الكلم معتمداً على أفكار عبد القاهر الجرجاني في (الدلائل) داعماً إياها بالشواهد⁽⁴⁾.

1. حقق الكتباين الدكتور احمد مطلوب، والدكتورة خديجة الحديثة وقدما للكتباين المقدمة نفسها وأضافا

لمقدمة البرهان صحة نسبه لابن الزملكاني بعد أن نسب لحفيدة (مقدمة البرهان). 5 - 32.

2. البرهان الكاشف 44.

3. ينظر: المصدر نفسه .

4. ينظر: دلائل الإعجاز 58 - 63.

• الثالث: وضع فيه المصطلحات التي تتداولها علماء البيان، وهي الفصاحة والبيان والتبيان. ويتساءل ابن الزمكاني عن الفصاحة، هل هي من عوارض اللفظ أم المعنى؟ فيرى رأي الجرجاني بأنها تعود إلى المعنى ذلك أن الكلمة قد تكون فصيحة في موضع وركيكة في موضع آخر⁽¹⁾.

ثم يعقب على أن الفصاحة من عوارض اللفظ، ولكن بشرط قوة الدلالة والربط ويرى أن البلاغة لا ترادف الفصاحة وأن أحدهما تكمل الأخرى وهذا رأي الرازي في مقدمة (نهاية الإيجاز)⁽²⁾.

عند البدء بالقسم الأول من (البرهان الكاشف) عرض ابن الزمكاني آراء من سبقه في الإعجاز ثم يفندها ويرد عليها بالحجة والبرهان على طريقة الرازي ويلتزم رأياً واحداً يراه الصواب الذي لا يأتيه الباطل، وهو أن يكون الإعجاز راجعاً إلى توخي معاني النحو و أحكامه في النظم بقوله بعد مناقشة الآراء: "ليس الإعجاز منحصرًا في ذلك بل نظمه المخصوص المعجز"⁽³⁾. وشرح بعد ذلك في شرح مقاصد سورة الفاتحة وأنها مشتملة على مقاصد القرآن الكريم. أما القسم الثاني من الكتاب، فهو يتعلق بالدلالات الفردية، وفيه مقدمة وأبحاث، ناقش فيه علم البيان ومحسناته البديعية. والقسم الثالث: "فيما يتعلق بمراجعة أحوال التأليف" وفيه مقدمة وعشرون فناً، تناول فيه مباحث علم المعاني، وما يعنيننا من الكتاب القسم الثاني والثالث لما انطوى عليه من مباحث نحوية.

يتبين أن ابن الزمكاني يتخذ في كتابه منهجاً خاصاً به، يدل على استيعابه لمباحث (دلائل الإعجاز)، قادراً على تناولها دون الأخذ بتبويب تلك المباحث، ومبتعداً عما استقر عليه علم البلاغة في عصره وتقسيمه البلاغة إلى (معاني وبيان وبديع).

1. ينظر: البرهان الكاشف 50.

2. ينظر: نهاية الإيجاز 52، والبرهان الكاشف 50.

3. البرهان الكاشف 55.

أسلوبه

يتبين لقارئ مقدمة كتاب (البرهان الكاشف) وخاتمته إن ما يغلب على نصوصها السجع وأساليب البديع، إلا إن أسلوب الكتاب يمتاز بالسهولة والوضوح ودقة التعبير فضلاً عن الأسلوب التعليمي الذي يهدف من خلاله خدمة الإعجاز القرآني الذي ألف كتابه من أجله، وذلك نراه من خلال كثرة الأمثلة والشواهد التي يحللها ويبينها لإيصال الفكرة التي يريد إلى ذهن القارئ.

وبثبت ابن الزمكاني شخصيته العلمية في قوة الجدل والحوار و براعة التعليل وعمق الفكرة فيشير اعتراضات على شكل أسئلة ثم يجيب عنها فضلاً عن مناقشته باستعمال أسلوب (المنقلة) نحو قوله : "فان قلت: لو دلت الفكرة..... قلت: هذا مشترك....." (1) وهكذا يستمر بالمحاورة كأنه يخاطب القارئ وقد تناول مباحث (دلائل الإعجاز) بأسلوب اقرب إلى النحو من البلاغة.

مصادره

أفاد ابن الزمكاني من مصادر متعددة، أثرت بحته النحوي في البرهان، فقد اسهم كل مصدر من المصادر التي اعتمدها في تعزيز الجهد الذي بذله المؤلف، وهي: كتب الإعجاز وكتب التفسير، وكتب معاني القرآن، وكتب النحو.

ويعد كتاب (دلائل الإعجاز) المورد الأول الذي نهل منه المؤلف مادته، فالبرهان الكاشف—كما أشار المؤلف في المقدمة— هو تهذيب وتنسيق لكتاب دلائل الإعجاز وعلى الرغم من أثر عبد القاهر في ابن الزمكاني إلا إن للرجل طريقته في استقاء المعلومات وتعامله معها وقد تنوعت فقد ينقل النص بتمامه ثم يناقشه أو يستدرك عليه بعض الشواهد ويحللها تحليلاً أدبياً أو ينقل النص بالمعنى أو بتغيير يسير، أو لا ينقله كاملاً، لكنه يختار المادة أو المسألة المراد توضيحها، و هو في مسأله يتابع عبد القاهر الجرجاني.

1. البرهان الكاشف 134.

أما طريقة تعامله مع مصادره الأخرى فقد يأخذ منها دون تعليق أو يناقشها أو يرددها، ويبدو أن هناك من المصادر اخذ منها بوساطة (دلائل الإعجاز) فهو يذكرها كما وردت في الدلائل وفي المسائل نفسها. ولكن هذا لا يعني أنه لم يرجع إلى مصادر أخرى، بل استعان بالعديد منها والتي لم يرد ذكرها في الدلائل، فقد نهل ابن الزمكاني مادته النحوية فضلاً عن (دلائل الإعجاز) الذي هو بصدد تلخيصه وتبويبه من موارد نحوية أخرى، وذكر آراء سبقه إليها علماء آخرون إلا أن التزامه بما تجعلنا ننسبها إليه وقد صرح بأسماء من أخذ عنهم في مواضع عديدة من الكتاب دون ذكر كتبهم إلا قليلاً وموارد أخرى لم يصرح بها ونقصد تلك المواضع التي يذكر فيها المؤلف آراء نحوية دون أن ينسبها إلى أصحابها ولا يعد إغفاله للمصادر التي ينقل عنها سرقة، فهو منهج اتصف به ولم نجد من ينكر عليه هذا السبيل، و من النحاة الذين نقل عنهم آرائهم النحوية:

1. سيبويه (ت 280 هـ)

ذكر ابن الزمكاني سيبويه في مواضع عدة، مستعرضاً آراءه أو مناقشاً لها فقد اعتمد عليه في توضيحه لمسائل نحوية ومن هذه المسائل.

- ذكره في شرحه دلالة النكرة ودخول (لا) النافية للجنس⁽¹⁾. وقد اخذ ابن الزمكاني أمثلة سيبويه دون ذكره.
- وافق سيبويه في رده على من يظن إن المعرفة أكثر إيضاحاً من النكرة بقوله: "قد يظن ظان أن المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى"⁽²⁾ وهي عبارة سيبويه في الاسم "الخاص شائعاً في الأمة، ليس واحداً منها أولى به من الآخر"⁽³⁾.
- نقل عنه مسألة الحرف (أما) المتضمن معنى الشرط فقال: "زيداً ذاهب، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب وأنه على عزم الذهاب قلت: "أما زيدٌ فذاهب" ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب"⁽⁴⁾، وعبارة سيبويه: "و أما (أما) ففيها معنى

1. ينظر: الكتاب 2/274، والمقتضب 4/357، والكافية 1/256، والبرهان الكاشف 134.

2. البرهان الكاشف 136.

3. الكتاب 2/93، وينظر: دلائل الإعجاز 135.

4. البرهان الكاشف 195.

الجزء كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً"⁽¹⁾

- اعتمد ابن الزمكاني رأي سيوييه في تقديم المتعلق " إذ قد تكون النسبة معلومة عند المخاطب والمنسوب إليه ومجهولاً فيكون بيانه أهم فيتقدم تنبيهاً على ذلك" (2)
- خالف ابن الزمكاني سيوييه في شرح بيت أبي النجم العجلي ولم يذكره في شرحه البيت (3).

واخذ ابن الزمكاني عن سيوييه بعض الشواهد التي شرحها دون الإشارة إليه، وبعضها مذکور أيضاً في (دلائل الإعجاز) مما يرجح نقلها من (الدلائل).

2. الأخفش الأوسط (ت 215هـ)

ذكر ابن الزمكاني عنه مسألتين سبق أن ذكرهما في (دلائل الإعجاز)، وهي ضمير الشأن، ورفع ما بعد الظرف بالابتداء (4).

3. المبرد (ت 286هـ)

نقل عنه حديثه مع الفيلسوف الكندي، وذكره بكنيته أبي العباس (5)، وقد ذكر هذا الحديث بالنص في (دلائل الإعجاز) (6).

4. الزجاج (ت 311هـ)

نقل عنه ابن الزمكاني مسألة واحدة، هي اختياره في أن (ما) هي التي تمنع (أن) من العمل (7) في قوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَارَ وَالْحَمَّ وَالْخَنِزِيرَ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَيْسَ اللَّهُ بِمُنْضِطٍّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَلْمَسْهُ إِلَّا الْمَيْتَةَ) (البقرة: 173)، ويكون المعنى: "ما حرم عليكم إلا الميتة"، لأن (إنما) تأتي إثباتاً للمذكور بعدها ونفيًا لما سواه (8).

1. الكتاب 4 / 235.

2. البرهان الكاشف 231، وينظر: الكتاب 2 / 155.

3. ينظر: البرهان الكاشف 148، والكتاب 1 / 85.

4. ينظر: دلائل الإعجاز 299، والبرهان الكاشف 254.

5. ينظر: البرهان الكاشف 159، والتبيان في علم البيان 7.

6. ينظر: دلائل الإعجاز 180.

7. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 243.

8. ينظر: دلائل الإعجاز 311، والبرهان الكاشف 162، والتبيان 65.

5. أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)

نقل عنه ابن الزملكاني أربعة آراء.

- نقل عنه رأيه في (الشيرازيات) في (إنما) (1).
- نقل عنه شاهداً بين فيه تفضيله ترك (واو الحال) (2).
- ذكر طريقته في تقدير العامل المحذوف (3).
- بين ابن الزملكاني رأي أبي علي في اتباع الألفاظ للمعاني وأثر المعنى في توجيه الإعراب (4).

6. الزمخشري (ت 538 هـ)

اهتم بآرائه كثيراً، وذكره في مواضع عديدة من كتابه، ويبدو أثره واضحاً في تناول ابن الزملكاني لمسائل النحو التي يكون للمعنى فيها أثره في توجيه إعرابها، وكذلك أخذ بعض مسائله من (تفسير الكشاف). ومن تلك المواضع:-

- وافق رأيه في (سلام) (5) فقال: ”ومن ثم قالوا: إن سلام إبراهيم ﷺ أبلغ من سلام الملائكة في قوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ) (هود: 69) .
- خالفه في (لن)، ورأى ابن الزملكاني أن (لن) تنفي ما قرب ولا تنفي ما تمادى زمانه، ووافقه في أنها أكد في النفي من (لا) (6).
- خالفه في اعتبار الأول هو المبتدأ في حالة كون المبتدأ والخبر معرفتين فعند ابن الزملكاني، إن تقديم كل واحد منهما يكون للجملة معنى معين (7).

1. ينظر: البرهان الكاشف 162.

2. ينظر: البرهان الكاشف 250، والتبيان 120.

3. ينظر: المصدر نفسه 255.

4. ينظر: المصدر نفسه 306.

5. ينظر: المصدر نفسه 143، والكشاف 1 / 48.

6. ينظر: البرهان الكاشف 193، والمفصل 2 / 2002.

7. ينظر: البرهان الكاشف 227.

- ذكر عبارته المشهورة "إنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقرار في مكانه"⁽¹⁾ دون إن ينسبها إليه.

7. فخر الدين الرازي (ت 606هـ)

نقل عنه مسألتين، واحدة في الحقيقة والمجاز، وأخرى في حد النكرة رده فيها⁽²⁾.

8. ابن الحاجب (ت 646هـ)

لم يذكر اسمه إلا مرة واحدة لكنه اعتمد على آرائه في مسائل نحوية عديدة أو في رده لبعض المسائل.

- اعتمد ابن الزمكاني رأي ابن الحاجب في رده على الزمخشري الذي أجاز اعتبار أي المعرفتين في الجملة الاسمية مبتدأ فقد رأى ابن الزمكاني عدم جواز ذلك مخالفاً الزمخشري وموافقاً شيخه⁽³⁾.
- أخذ برأيه في (كاد)⁽⁴⁾.

• ذكر رأيه في دلالة (لو): "وقول النحاة أنها تدل على امتناع الثاني لأمتناع الأول، سهو"⁽⁵⁾. وهذا يؤكد لنا الاتجاه النحوي عند ابن الزمكاني فضلاً عن أسلوبه التعليمي الذي يهدف من خلاله إلى خدمة الإعجاز القرآني والذي ألف كتابه من أجله، لذلك كان لزاماً عليه أن تتنوع مصادره التي شملت كتب النحو والتفسير والبلاغة، وهو دليل ثقافة ابن الزمكاني وسعة اطلاعه.

-
1. الكشاف / 1 / 515، والبرهان الكاشف 232.
 2. ينظر: البرهان الكاشف 99، 135.
 3. ينظر: البرهان الكاشف 223، والإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب 201/1.
 4. ينظر: البرهان الكاشف 152، والإيضاح في شرح المفصل 2 / 92، وينظر: مبحث (الأفعال) في الفصل الرابع من الرسالة.
 5. البرهان الكاشف 191، ينظر: أمالي ابن الحاجب 1 / 309.

المبحث الثالث

معتك الأقران في إعجاز القرآن

المؤلف

هو الأمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الكمال بن ناصر الدين محمد الخضري، الأسيوطي، الطولوني المتوفى 911 للهجرة⁽¹⁾.

نظراً لكون السيوطي من الأعلام الأفاضل المشهورين فقد كثرت تراجمه وتعددت مصادره، وتأتى في مقدمتها ما كتب السيوطي عن نفسه في (المقامات)، و (الخواوي) و (حسن المحاضرة). وقد من الله عليه بحفظ القرآن الكريم قبل أن يبلغ الثامنة من عمره، و أبحر في فنون المعرفة فنهل منها ما وسعه أن ينهل من زاد العلم والمعرفة فرزقه الله التبهر في سبعة علوم هي: التفسير، و الفقه، و النحو، و المعاني، و البديع على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم و أهل الفلسفة⁽²⁾.

مؤلفاته

ألف السيوطي تأليف كثيرة، جامعاً ومفرداً و مطباً ولم يترك جانباً من جوانب المعرفة، عظم شأنه أو هان أمره إلا وتعمق فيه وما تركه من مؤلفات تشهد له تبهره، وسعة نظره ودقة فكره وكان السيوطي يهدف من خلال مؤلفاته إلى تكوين مكتبة متخصصة كاملة في كل الفنون التي تناولها، فحين يتناول فناً يؤلف فيه كل ما يدور حوله من علوم⁽³⁾.

أما ما عرف عنه في مؤلفاته من النقل والجمع والتلخيص من كتب السابقين فهو عمل لا يستهان به إذ حفظ لنا كثيراً من النصوص التي باتت أصولها مفقودة وبذلك حافظ على جزء لا يستهان به من التراث الفكري للامة العربية.

1. تنظر ترجمته: حسن المحاضرة 336/1، الضوء اللامع 65/4، البدر الطالع 328/1، معجم المؤلفين 128/5.

2. ينظر: حسن المحاضرة 336/1.

3. ينظر: الأمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن, الشر بجي 194.

وأهمية السيوطي في الدراسات اللغوية و النحوية تتمثل في كتبه أكثر مما تتمثل في آرائه، فقد أتخف المكتبة العربية بمؤلفات تعد مفخرة من مفاخر التأليف منها (المزهر في علوم اللغة)، و (الأشباه والنظائر في النحو)، و (الإتقان في علوم القرآن)، و (همع الهوامع)، و (معتك الأقران في إعجاز القرآن).

إنماز السيوطي بالأمانة العلمية، فهو يشير إلى المصدر الذي ينقل عنه أو إلى اسم مؤلفه، حتى لو كان النقل من خطوط العلماء أو حواشي الكتب⁽¹⁾، و ذلك إن المؤلفين قد جبلوا على الأخذ من كتب من سبقهم قال الشوكاني: "ومن ذاك الذي يعمد إلى فن قد صنف فيه قبله فلا يأخذ من كلامه"⁽²⁾ ولكثره مؤلفاته حيث من العسير إحصاؤها، لذا انصب اهتمام بعض الباحثين إلى وضع فهرس لمؤلفات السيوطي منهم أحمد الشرقاوي في كتابه (مكتبة الجلال السيوطي)، واعد أحمد الخازن دار ومحمد إبراهيم الشيباني كتاباً جمعاً فيه مخطوطات السيوطي سموه (دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها)، ووضع يوسف سر كيس معجم للمطبوعات العربية عدد فيه ما طبع من كتب السيوطي.

مذهبه النحوي

للنحو في مؤلفات السيوطي مكانة متميزة سواء أكانت في كتب علوم القرآن نحو، (الإتقان) و (معتك الأقران)، أم في كتبه النحوية الخاصة نحو (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) (الأشباه والنظائر في النحو) .

والسيوطي من أشهر نحاة مصر وعلم من أعلامها، والمتتبع للنحاة المصريين يجد أثر الأندلسيين واضحاً فيهم، فالمعروف إن النحاة المتأخرين ليس لديهم ابتكارات هامة إذا ما قورنت بصنيع النحاة المتقدمين لدى مدرستي الكوفة والبصرة، فقد كان دور المتأخرين في معظمه ترجيحاً للآراء السابقة وتنقيحاً لها⁽³⁾.

1. ينظر: السيوطي النحوي، عدنان سلمان 328.

2. البدر الطالع 333/1.

3. ينظر: المطالع السعيدة، السيوطي (مقدمة المحقق). وينظر الأشباه والنظائر 342/1، و همع

الهوامع 54/1.

وقد تأثر السيوطي كونه نحويًا مصريًا بالأندلسيين، فالمتتبع لآثار السيوطي في النحو يجد منهج النحويين الأندلسيين واضحاً نحو ابن مالك وابن حيان وابن عصفور وابن الطراوة، كما تأثر بنحاة البيئة المصرية كابن هشام، الذي اعتمد آراءه في مواضع عديدة من (معترك الأقران). ولم يكن له مذهباً نحويًا معيناً في (معترك الأقران) وإنما كان متابعاً لأقوال النحاة السابقين، فنجد آراء نحوية كثيرة لسيبويه والأخفش والفراء، وأبو علي وابن جني، وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم.

وفي غمرة هذا السيل من النقول تبرز شخصية السيوطي العلمية واضحة، ففي قوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) (الشورى: 39)، قال السيوطي: "فإذا في الآيتين ظرف للمبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجمله الاسمية جواب قرنت بالفاء وقول بعضهم: أنه على تقديرها مردود لا تحذف إلا ضرورة. وكقول آخر إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإنما بعده الجواب، تعسف، وقول آخر إن جوابها محذوف، مدلول عليه بالجمله بعده، تكلف من غير ضرورة" (1).

كتاب (معترك الأقران في إعجاز القرآن).

يعد كتاب (معترك الأقران) من الكتب الجامعة في علوم القرآن، فضلاً عن كونه مرجع في إعجاز القرآن وفنون البلاغة، محيطاً بجوانب الموضوع أفاد السيوطي في بحثه للإعجاز من مصنفات كثيرة سواء أكانت أفردت للبحث في الإعجاز أم كتب التفاسير وعلوم القرآن التي اهتمت بهذا الجانب، وقد نبه في مقدمته إلى أمهات الكتب و أفاضل المؤلفين في موضع الإعجاز. وقد أراد السيوطي إن يغني قارئه عن غيره من المؤلفات الطوال فقال: "وأيم الله لو أراد الاستغناء به عن النظر في غير لكفاه" (2).

1. معترك الأقران 1 / 583.

2. المصدر نفسه 1 / 517.

وقد اختلفت المصادر بالإشارة إلى هذا الكتاب، وقد ذكره السيوطي في ترجمته لنفسه (حسن المحاضرة) في فن التفسير وتعلقاته باسم (معترك الأقران في مشترك القرآن)⁽¹⁾ وفي حديثه عن مؤلفاته التي تفرد بها يقول: "ثم أفردت..... كراسة سميتها معترك الأقران في مشترك القرآن فائقة معناها"⁽²⁾ و أحال إليه بالعنوان نفسه في (الإتقان) وفي النوع التاسع الثلاثين (في معرفة الوجوه والنظائر)⁽³⁾، ولكنه لم يشر إليه عندما تعرض لبحث الإعجاز في النوع الرابع والستين من الإتقان، ومع ذلك فقد تكرر ما ذكره في (الإتقان) في (معترك الأقران) دون الإحالة في أحد الكتابين على الآخر⁽⁴⁾.

و أشار السيوطي إلى الكتاب باسم (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) في الوجه الخامس والثلاثين في (معترك الأقران) نفسه⁽⁵⁾.

وذكر ناسخ الكتاب في الخاتمة: "تم الكتاب.... المسمى معترك الأقران في إعجاز القرآن"⁽⁶⁾. فالسيوطي إذن قد ذكر هذين العنوانين لكتاب واحد مما يدل على ذلك إن السيوطي سمى كتابه بـ (إعجاز القرآن) نسبة إلى الجزء الأول من الكتاب الذي بحث فيه وجوه إعجاز القرآن وسماه مرة أخرى بـ (مشترك القرآن) نسبة إلى الوجه الخامس والثلاثين (الألفاظ المشتركة) وهو القسم الأكبر من الكتاب، إذ تضمن الجزء الثاني والثالث. فإذا ثبت أن للكتاب عنوانين، فإنما ثبت هنا ما اشتهر به الكتاب و أثبتته الأستاذ المحقق علي البجاوي باسم (معترك الأقران في إعجاز القرآن) والتسمية الأخرى لعلها إشارة إلى أكبر وجه من وجوه الإعجاز في الكتاب.

1. ينظر: حسن المحاضرة 1/ 336.

2. أسرار التنزيل ويسمى قطف الأزهار في كشف الأسرار (نقلاً عن كتاب السيوطي النحوي 130).

3. الإتقان 1/ 445، وقد عدده اسحاق علي شواخ غير كتاب (معترك الأقران في إعجاز القرآن)

ينظر: معجم مصنفات القرآن الكريم 4/ 253.

4. ينظر: الإتقان 2/ 324.

5. ينظر: معترك الأقران 1/ 515.

6. المصدر نفسه 3/ 523.

وطبع الكتاب بالعنوان نفسه بتصحيح شمس الدين بدار الكتب العلمية، وليس لهذه الطبعة فضيلة على سابقتها فكلاهما يفتقد الفهارس الفنية.

ويبدو أن (معتك الأقران) كان خلاصة جهد السيوطي في علوم القرآن إذ نرى السيوطي لا يفتخر بكتابه هذا في المقدمة مثل مقدمات كتبه الأخرى فهو يتجه الوجهة الصوفية فيقول عن فائدة وجوه الإعجاز: "نذكر بعضها تطفلاً على من سبق، فإن كنت لا ممن أجول في ميدانهم، ولا اعد من فرسانهم لعمرك إن دار كريم أبناء الدنيا تتحمل من تتطفل عليه فكيف بأكرم الأكرمين وارحم الراحمين" (1).

منهج الكتاب

بدأ السيوطي كتابه بمقدمه راعى فيها براعة الاستهلال، بقوله: "الحمد لله الذي جعل معجزات هذه الأمة عقليه لفرط ذكائهم" (2). ثم ذكر من أفراد في الإعجاز كتابا نحو الرماني والخطابي وأبي بكر الباقلاني وابن سراقه. وقد افصح السيوطي عن الغرض الذي يرمي إليه من هذا المؤلف، وهو الحديث عن وجوه الإعجاز بقوله: "وأنتهى بعضهم وجوه إعجازه إلى ثمانين" (3) ويرى السيوطي أنه لا نهاية لوجوه الإعجاز (4).

وعد السيوطي من وجوه الإعجاز خمسة وثلاثين وجهاً، وبعد النظر فيها يلاحظ القارئ إن هذه الأوجه تكاد تكون منقولة من الاتقان ومن الملاحظ أيضاً أن هناك عدد منها لا يدخل في إعجاز القرآن كالوجه السادس: متشابهات آياته، والسابع ورود مشكله، والثامن وقوع ناسخه و منسوخه وقد تنبه السيوطي لذلك فقال: "وان كانت بعض الأوجه لا تعد من إعجازه، وإنما ذكرتها للاطلاع على بعض معانيه فيثلج بها صدرك وتبتهج نفسك" (5) فواضح من كلام السيوطي في كتابه هذا الجمع والاتساع في ذكر أوجه إعجاز القرآن الكريم.

1. معتك الأقران 1/11، 12.

2. المصدر نفسه 1/1.

3. المصدر نفسه 3/1.

4. ينظر: المصدر نفسه 3/1، والاتقان 2/324.

5. المصدر نفسه 1/514.

وهو عندما يتكلم عن وجوه إعجاز القرآن يذكر من ألف فيه، وأسماء الكتب التي بحثت الموضوع، وان كان السيوطي ألف في ذلك فيذكره ثم يتناول التعريف بذلك حاشداً في ذلك كل ما وصل إليه من أقوال العلماء وآرائهم.

و السيوطي عند حديثه عن وجوه الإعجاز، يفرع الوجه أحيانا إلى عدة مواضيع، يبين من خلالها بعض المعاني اللغوية أو النحوية في تراكيب الشواهد القرآنية ويذكر الخلاف بين العلماء في التفسير ، أو الإعراب ، أو القراءات القرآنية ، وهو في حديثه لا يخرج عن الشاهد القرآني.

يصل السيوطي ذروة إعجابه بالوجه الخامس والثلاثين وهو في ألفاظ القرآن المشتركة⁽¹⁾ ، حيث يجعل تحديد المعاني للكلمة الواحدة من اعظم وجوه إعجاز القرآن الكريم " حيث كانت الكلمة الواحدة تتصرف إلى عشرين وجهاً وأكثر وقل ولا يوجد ذلك في كلام البشر"⁽²⁾ وهو يتبع طريقه المعاجم اللغوية في شرح الألفاظ القرآنية فلا يطيل كثيراً في الشرح ، وقد تبع في ترتيبه المغاربة للحروف ، وهي: {أ-ب-ت-ث-ج-ح-خ-د-ذ-ر-ز-ط-ظ-ك-ل-م-ن-ص-ض-ع-غ-ف-ق-س-ش-ه-و-ي}.

ولعل هذا من عمل الناسخ فالسيوطي من علماء المشرق. و هو لم يراع في ترتيبه هذه الألفاظ أصول الكلمات بل أنه يضع الكلمة كما وردت في القرآن الكريم ولم يكتف بذكر الألفاظ المشتركة بل أضاف إليها معاني الحروف والأدوات وقد صرح بذلك: "و أعقبت كل حرف بحروف تشاكلها منها من الأسماء والظروف ، لان معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها"⁽³⁾. ففي آخر حرف الهمزة وبعد كلامه عن الألفاظ تكلم عن هذه الأسماء والحروف والأدوات ، فبدأ بالهمزة وتكلم عنها بالتفصيل ثم تحدث عن (إذ) وتكلم عنها كلاماً طويلاً ثم إذا، وإذن، و إذ، و ال، و إلا، وألا، و الآن، وإلى، واللهم، وأم، و أما، و إما، و إن، و أن، و إن، و أن، و أنا، و أو، و أولى، و إي، و أي، و إيا، و أيان، و أين⁽⁴⁾.

1. ينظر: معترك الأقران 514/1. (وسماه السيوطي في الإتيان الوجوه والنظائر)، الإتيان 1/ 445.

2. معترك الأقران 514/1.

3. المصدر نفسه 3 / 531.

4. المصدر نفسه 572/1 – 619.

وقد نقل كثيراً من آراء العلماء، ولا سيما الزركشي في البرهان⁽¹⁾. وفي حرف الباء قال في آخره: الباء حرف جر، له معان وذكر أثنى عشر معنى كالإلصاق والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والاستعلاء، والمجاورة، والتبعيض، والغاية، والمقابلة، والتوكيد،⁽²⁾، و ساق الأمثلة عليها ثم تحدث عن بل، بلى، وبئس، وبين⁽³⁾، وهكذا في كل حرف يذكر ما يتعلق به من أدوات.

ثم كتب فصلاً في قواعد يحتاج إليها المفسر محلها كتب اللغة أولها: قاعدة في الضمائر، ذكر فيه ضمير الفصل، وضمير الشأن، وقاعدة في التذكير والتأنيث، وثالثة في التعريف والتكثير، ورابعة في الإفراد والجمع وقاعدة في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل يتخلل هذه القواعد فوائد وتنبهات ثم ذكر قاعدة في المصدر وقاعدة في العطف. و أخيراً ختم الكتاب بفصل في أحاديث نبوية محذوفة الأسانيد من صحيح البخاري راجياً من الله حسن الخاتمة⁽⁴⁾.

أسلوبه

ينماز السيوطي بسلاسة الأسلوب ووضوحه وخلوه من التعقيد وهو أسلوب عرفت به مؤلفاته فهو عندما ينقل أو يروي لا يعلق إلا حين تدعو الحاجة إلى الإيضاح وإثبات النتائج فهو لا يتدخل بين القارئ والنصوص فهو يعد القارئ غير محتاج إلى هادٍ ولا دليل وتلك طريقة المحدثين في ابسط أشكالها ومثال ذلك قوله: ”قال ابن الحاجب في شرح المفصل: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس في تقديم المعمول وهم، واستدل على ذلك بقوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) (الزمر: 2) وقوله تعالى: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) (الزمر: 66).

1. ينظر: البرهان في علوم القرآن 4 / 154 - 222.

2. ينظر: معترك الأقران 1 / 634 - 636.

3. ينظر: المصدر نفسه 1 / 637 - 640.

4. ينظر: المصدر نفسه 3 / 501.

وردّ السيوطي هذا الاستدلال بأن "مخلصاً له الدين أغنى عن إعادة الحصر..... واعترض أبو حيان على مدعي الاختصاص بنحو(قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّكُمُونَ وَإِنِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) (الزمر:64) و أوجب بأنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله في العبادة" (1).

استعمل السيوطي في الغالب الشاهد القرآني ولم يستشهد بكلام العرب أو الأبيات الشعرية إلا بيتين في آخر الكتاب في القواعد النحوية التي تهم المفسر، فحين يورد معاني الأدوات ويجد معنى لم يرد في القرآن الكريم يذكره باختصار ويذكر أنه لم يرد في القرآن الكريم. و السيوطي يستعمل غالباً أسلوب الفنقلة فيقول:فأن قلت قلت... أو الجواب كذا... فمثلاً يقول:"فإن قلت كل من ذلك أفاد معنى جديداً فلا يكون إطناباً، قلت:هو إطناب لما قبله من حيث رفع توهم غيره وان كان له معنى في نفسه"(2).

مصادره

إن المطلّع على الكتاب يلمس لأول وهلة كثرة مصادر السيوطي وتنوعها في (معتك الأقران)،فكأنه لم يترك كتاباً يتعلق بإعجاز القرآن إلا ونهل منه وأخذ عنه،ومصادر أخرى أعانته في توضيح نظم القرآن نحو المصادر النحوية والبلاغية واللغوية. وقد ذكرنا مسبقاً الجزء الأول من الكتاب يكاد يكون "كتاب الإتقان في علوم القرآن" ومصادره هي نفسها المصادر التي ذكرها السيوطي في مقدمة الإتقان ونظراً لكثرة المصادر وتنوعها فقد اخترنا أن نذكر بعض كتب اللغة و الإعراب التي اعتمد عليها:

- الواحد والجمع في القرآن - للأخفش الأوسط (ت 276هـ).
- اللغات التي نزل بها القرآن- لأبي عبيد القاسم ابن سلام (ت 224هـ).
- تأويل مشكل القرآن- ابن قتيبة الدينوري(ت 276هـ).
- الخاطريات - لأبي الفتح عثمان ابن جني(ت 392هـ).
- الخصائص،لأبي الفتح عثمان ابن جني.

1. معتك الأقران 1/ 190.

2. المصدر نفسه 1/ 369.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جني.
 - الغرائب والعجائب(غرائب التفسير وعجائب التأويل) ، الجواليقي (ت 540هـ).
 - الوجوه والنظائر، لأبي القاسم النيسابوري (ت 550هـ).
 - إعراب القرآن (التبيان في أعراب القرآن لأبي القاسم العكبري) (ت 616هـ).
 - إعراب القرآن (الفريد في أعراب القرآن المجيد) ،منتجب الدين (ت 643هـ).
 - أمالي ابن الحاجب (الأمالي النحوية)، جمال الدين ابن الحاجب(ت 646هـ).
 - إعراب القرآن (المجيد في أعراب القرآن المجيد)، للسفا قسي (ت 742هـ).
 - شرح التسهيل (التذليل والتكميل في شرح التسهيل)، لأبي حيان (ت 745هـ).
 - ارتشاف الضرب في لسان العرب، لأبي حيان (ت 745هـ).
 - الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي (ت 756هـ).
 - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام (ت 762هـ).
 - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري (ت 583هـ).
 - الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي(ت 911هـ).
 - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، ابن فارس(ت 395هـ).
 - معاني القرآن ،أبو زكريا الفراء (ت 207هـ).
 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي(ت 764هـ).
- هذه أهم المصادر النحوية التي ذكرها السيوطي في (معترك الأقران) وهناك مصادر أخرى في التفسير والغريب والمفردات والبلاغة وقد تنوعت طريقة السيوطي في ذكر هذه المصادر فقد يذكر المؤلف دون ذكر الكتاب أو ذكر الكتاب دون ذكر مؤلفه أو يذكر الكتاب و مؤلفه. و أخيرا فالكتاب فريد في بابه قيّم في محتوياته، شامل في موضوعاته،جم الفائدة"ألفه السيوطي على كثرة المشاغل وتآلب العلماء والعوام عليه فغلب عليهم الحسد وسرى بينهم سريان الدم في الجسد"⁽¹⁾ ، ومن هنا جاء العنوان (معترك الأقران) ربما أراد السيوطي بهذا العنوان كثرة خلاف العلماء بمواضع إعجاز القرآن كثرةً تجعلهم في معترك.

1. الإمام السيوطي وجهوده 431 ، وتنظر:خاتمة السيوطي على معترك الإقران في إعجاز القرآن 522/3.

الفصل الثاني

الفكر النحوي

المبحث الأول أصول النحو

أصول النحو

"علم يبحث فيه أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"⁽¹⁾ . وتمثل دراسة اصول النحو دراسة الأسس التي قام عليها النحو.

وقد ظهر البحث في أصول النحو نتيجة تأثير النحاة بعلم اصول الفقه، فقد رغب النحاة في أن تكون لهم أصول معلومة يرجعون إليها في استنباط الحكم النحوي، كما أن للفقهاء أصولاً ينتهجونها في استنباط الأحكام.

يبين ابن الانباري (ت 577هـ) العلاقة بين الفقه والنحو فيعرف اصول النحو بأنها: " أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه، أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيله"⁽²⁾.

ويربط السيوطي بين أصول الفقه وأصول النحو فيقول عن أصول النحو: "هو بالنسبة إلى النحو وكأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"⁽³⁾ فالأصول النحوية، إذ نشأت متأثرة بأصول الفقه

وتأتي أهمية دراسة الأصول أو الأدلة من أن فروع المادة النحوية وفصولها تنفرع منها، أي إن هذه المادة تبنى على هذه الأصول، وعلى الرغم من استقرار المادة النحوية وظهور عدد غير قليل من المؤلفات فيها، لم نقف قبل نهاية القرن الرابع على كتاب جامع لأصول النحو تعرض فيه الأصول وحدها دون مزجها بمباحث النحو، وإنما كانت هناك كتب تضم أصولاً متفرقة من هذا العلم .

1. الاقتراح 21.

2. لمع الأدلة في أصول النحو 27.

3. الاقتراح 22.

فكتاب (الأصول) لابن السراج (ت316هـ) يضم في ثناياه لمحات عن الأصول كأبي كتاب نحوي آخر ، قال عنه ابن جني في (الخصائص) " فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله "(1) ، و أول كتاب وصل إلينا يحوي بين دفتيه أصول النحو هو (الخصائص) و إن كان ليس خالص ففيه من مباحث اللغة والنحو الشيء الكثير .

وقد لمّ شتات هذا العلم ابن الانباري في رسالته (لمع الأدلة في أصول النحو) فجمع أصول النحو في كتاب مستقل(2).

ألف بعد ذلك السيوطي كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) الذي أفاد فيه من جهود سابقه كالخصائص ولمع الأدلة وكتب أخرى ، وذكر أن أدلة النحو الغالبة أربعة هي : السماع، والقياس ، والإجماع واستصحاب الحال(3).

ولهذه الأدلة أثر في توجيه المعاني النحوية في كتب الإعجاز التي استعانت بالنحو في فهم سر تركيب العبارة القرآنية .

الخصائص 2/1.

1. ينظر:لمع الأدلة 23.

2. ينظر:الاقتراح 21.

أولاً : السماع

عرف ابن الانباري السماع بأنه " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"⁽¹⁾ فالسماع هو النقل⁽²⁾. والسماع الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة، فكان هدف العلماء ومبتغى الرواة، ومقصد الأوائل من النحاة وعرفه السيوطي بأنه : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"⁽³⁾ وقد بين أبو البركات الانباري أقسام المادة المسموعة أو المنقولة وجمعها في " قسمين : تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن ... و أما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به"⁽⁴⁾، وأقسام المادة المسموعة التي تبين مدى اهتمام العلماء بهذا المنبع الثر، والاستشهاد بها وهي :-

• القرآن الكريم

إن القرآن الكريم هو كلام الله المعجز، المبين ، و معجزة الرسول ﷺ. الكبرى على مر الأجيال ، فمن أجله نشأت علوم اللغة وللحفاظ عليه وضعت . وللنص القرآني عند النحويين الصدارة في استقراء المادة النحوية في استنباط القاعدة وضبطها، وكذلك كتب الإعجاز عند استعانتها بالنحو في معرفة سر الإعجاز ، شأنها شأن كتب النحويين، ولاسيما إن كلام الله هو المحور الذي تدور حوله . ومن أمثلة المواضع التي استشهاد بها الرازي في إثبات حكم نحوي في قوله تعالى : (وَإِذِ ابْنَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتِ فَاتَمَهَنَ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (البقرة:124) ، في كون " المضمّر مؤخراً في اللفظ مقدماً في المعنى وهو جائز"⁽⁵⁾ .

1. مع الأدلة 28.

2. ينظر: السيوطي النحو 272 .

3. الاقتراح 36.

4. مع الأدلة 33.

5. نهاية الإيجاز 162.

وفي مسألة خروج الهمزة عن الاستفهام للتقرير بالشاهد القرآني لتوثيق مثاله
المصنوع فقال: "أنت فعلت ذلك"⁽¹⁾ لتقرير الفاعل نحو قوله تعالى: (قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ
هَذَا بِالْهَيْتِ يَا إِبْرَاهِيمَ) (الأنبياء: 62).

أما ابن الزملكاني فقد كان أكثر ذكراً للشواهد القرآنية في إثبات الأحكام النحوية
ففي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (المائدة: 69) قال: "ارتفع
(الصابئون) على محل (إن) واسمها العامل في محلها هو الابتداء وجب أن يكون هو العامل
في الخبر، لأن الابتداء ينظم الجزأين في عمله كما تنظمهما (إن) في عملها لو
رفعت (الصابئون) المنوي به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بـ(إن) لأعملت فيهما
رافعين مختلفي"⁽²⁾، وخالف بهذا الرأي الكوفيين الذين يجيزون عطف (الصابئون) على
موضع (إن) قبل تمام الخبر، أي أن يعمل في الاسم عاملان⁽³⁾، وينسب هذا الرأي
للکسائي⁽⁴⁾.

ويستشهد ابن الزملكاني بآيات بينات في توثيق أمثله المصنوعة كما وردت في
مسألة (تنازع الفعلين) فيقول: "إن الأصل (ضربت وضربني زيد) و(ضربت زيداً
وضربني زيد) لكن استغني بذكر (زيد) مرة... ومنه قوله تعالى: (أَتُونِي زُبْنَ الْحَدِيدِ حَتَّى
إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُضُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِمِ
قَطْرًا) (الكهف: 96) و(فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ يُمِينُهُ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ مِرْأَقٌ وَأَكْنَائِيهِمْ)
(الحاقة: 19)"⁽⁵⁾ واحتج ابن الزملكاني بأكثر من آية في الفعل المحذوف وجوباً يفسره
المذكور⁽⁶⁾.

1. المصدر نفسه 152.
2. البرهان الكاشف 231.
3. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 1 / 186.
4. ينظر: معترك الأقران 3 / 498.
5. البرهان الكاشف 246.
6. المصدر نفسه 241.

نحو قوله تعالى : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) (الرحمن:7) وكذا : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (النكوي:1) و (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ) (النوبة:6).

أما السيوطي فقد استلهم القرآن الكريم في كل القواعد النحوية ، ولم يستشهد بأمثلة مصنوعة أو كلام العرب إلا ما ندر⁽¹⁾ ، فالقرآن فوق كل كلام فمنه يجب ان تؤخذ القواعد لا من غيره ، وهذا ما طبقه علمياً في مناقشته وجوه إعجاز القرآن ، ولم نجد هذا عند غيره من أصحاب كتب الإعجاز .

ومن أمثلة استشهاده في القرآن في حكم نحوي، خروج "إذا" عن الشرطية نحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) (الشورى:37) ، (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) (الشورى:39) "إذا في الآيتين ظرف للمبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطية والجمله الاسمية جواب قرنت بالفاء"⁽²⁾.

ومنهج الثلاثة في الاستشهاد بالقرآن ، أن يذكروا أجزاء من الآيات القرآنية المحتج بها، وهذا ما لاحظناه في معظم مسائلهم ، وقد يذكروا أكثر من آية في موضع يريدون إثبات حكمه النحوي نحو استشهاد الرازي في حذف الخبر أو المبتدأ في قوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النور:1) ، وقوله : (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمْتَ الْأَمْرَ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ) (محمد:21) ، وابن الزمكاني يستشهد في فائدة (إنما) الحصر⁽³⁾ نحو قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُسِفِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا فَخِزْنٌ مُصْلِحُونَ) (البقرة:11) ، (أَمْ نَهَوْا أَنْتِ إِذَا لَيْلٌ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةً مِنْ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) (الزمر:9) .

1. قلما يستشهد السيوطي بأبيات من الشعر. ينظر: معترك الأقران 2/ 254 ، 3 / 473 ، 3 / 498.

2. معترك الأقران 1 / 582 .

3. ينظر: البرهان الكاشف 162.

وأكثر السيوطي في الاستشهاد بالآيات القرآنية عند إرادته لحكم نحوي معين نحو دخول (لولا) على الجمل الاسمية حرف امتناع لوجود⁽¹⁾ نحو قوله تعالى: (فَلَوْلَا أَنَّمَا كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لِلْبَيْتِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) (الصفوات: 143-144)، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يُشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (النور: 21) وقوله: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْجَعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنَّمَا لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) (سبأ: 31).

ونلاحظ أنهم قد يتخذوا بعض القرآن دليلاً في النحو على بعض ، نحو رأي ابن الزملاكي في أن (لن) تنفي ما قرب ، و(لا) تنفي ما تمادى زمانه⁽²⁾ ، قال : " ومما يثبت عندك ذلك قوله ﷻ : (وَلَا يَتَمَنَّوْنَ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) (الجمعة: 7) بعد حرف الشرط وهو : (قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (الجمعة: 6) كأنه قيل: متى زعموا ذلك في وقت من الأوقات وقيل تمنوا الموت فلا يتمنونه أبدا فلما كان حرف الشرط لا يختص بوقت دون وقت وعمّ جميع الأزمنة قوبل بـ (لا) ليعم ما جعل جواباً له " (3) .

إن ما ذكرناه من الاستشهاد بالآيات القرآنية على سبيل المثال الحصر، ولا أقول أن ما ذكرته قد انفرد به أصحاب كتب الإعجاز المذكورين أو إنهم لم يُسبقوا إليه، فالفضل يعود في استنباط الأحكام النحوية وإثباتها للمتقدمين.

1. ينظر: معترك الأقران 2/ 257 .

2. ينظر: البرهان الكاشف 193 .

3. المصدر نفسه.

● القراءات القرآنية

القراءات القرآنية: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفتها، من تخفيف و تثقيب وغيرها"⁽¹⁾ ، فالقرآن الكريم هو الكتاب المنزل على النبي ﷺ والقراءات هي وجوه أداء هذا النص . وقد اعتد النحويون بالقراءات في مجال التقييد النحوي ، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول⁽²⁾ ، ولها من المكانة ما للقرآن الكريم .

وقد احتج الرازي في حذف المبتدأ بقراءة من أسقط التنوين صورة ومعنى⁽³⁾، من (عزير) في قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ) (النوبة:30)، أي (عزير هو ابن الله)، وخطأ قراءة التنوين وذلك يكون بتقدير خبر محذوف فيكون (عزير ابن الله معبودتا)⁽⁴⁾ وبين سبب هذا الخطأ فقال: "وهذا الأخير خطأ لأنك قد عرفت انه إذا اخبر عن مبتدأ موصوف بخبر فالتكذيب ينصرف إلى الخبر ، وتبقى الصفة على اصل الثبوت فلو قلنا الابن صفته لزم إخراجه عن موضع النفي إلى موضع الإثبات تعالى الله عنه"⁽⁵⁾ وعد الأخفش قراءة من أسقط التنوين رديئة، لأن التنوين يترك إذا كان الاسم يستغني عن الابن وكان ينسب إلى اسم معروف، فالاسم ها هنا لا يستغني ، كأن أرادوا: (قالت اليهود عزير بن الله)⁽⁶⁾ وذكر ابن خالويه أن "الحجة لمن ترك التنوين انه جعله اسماً اعجمياً"⁽⁷⁾.

1. البرهان في علوم القرآن 1 / 318 .
2. ينظر: السبعة في القراءات 49 .
3. قرأ عاصم والكسائي (عزير) بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين . ينظر: التبصرة في القراءات لأبي طالب القيسي 214 . وشرح طيبة النشر لابن الجزري 245.
4. ينظر: نهاية الإيجاز 175 .
5. المصدر نفسه .
6. ينظر: معاني القرآن للأخفش 2 / 329 .
7. الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه 174 .

وذكر ابن الزمكاني ما قاله الرازي بشأن قراءة (عزير) ولكن بأسلوبه بشأن قراءة (عزير) ولكن بأسلوبه ، ويبدو أن كليهما اعتمد على رأي الجرجاني في (دلائل الإعجاز)⁽¹⁾.

واستشهد ابن الزمكاني في عطف المفردات بقوله تعالى: رَبِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ ضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفْسٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنْزِلَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (المائدة:6)، فذكر أن من قرأ بالنصب⁽²⁾، (وأرجلكم) فقد عطفها على (الوجوه)، ومن قرأ بالجر تعين عطفها على (الرؤوس) ، وذهب لترجيح الرأي الثاني في قراءة الجر ، فقال: " أن قراءة النصب توجب غسل الرجلين والالتفات إلى قول بعضهم إن النصب على المحل لكون الباء في (برؤوسكم) زائدة"⁽³⁾، وبين رأيه فيما لو كانت (الأرجل) مغسولة لما فصلها عن المغسولات لما فيه من إيهام خلافه⁽⁴⁾. وهي من المسائل الخلافية المذهبية، إذ يؤولها كل عالم بحسب مذهبه الفقهي لا النحوي، لذلك بلغت أوجه الخلاف فيها عشرات الآراء. واستشهد السيوطي بالقراءات القرآنية لتثبيت أحكامها نحوية في مواضع عدة⁽⁵⁾، من (معترك الأقران) منها :

1. ينظر:دلائل الإعجاز 351 والبرهان الكاشف 306.
2. قرأ نافع الكسائي وابن عامر وحفص " وأرجلكم " بالنصب وقرأ الباقر بالخفض ،ينظر:التبصرة 186 و إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع،الشاطبي 427.
3. البرهان الكاشف 262.
4. ينظر:المصدر نفسه 263.
5. ينظر:معترك الاقران 1 / 46 ، 2 / 353 ، 323 ، 3، 154/3، 165، 299، 498.

في قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) (المنافقون:10)

ذكر السيوطي العطف على التوهم في عطف (أكن) المجزوم على (أصدق) المنصوب وهو على توهم أن الفاء لم ينطق بها⁽¹⁾، والإجماع على الجزم غير قراءة أبي عمرو بالنصب واثبات الواو⁽²⁾، وجمع السيوطي فيما قرء بأوجه عدة، واختلاف الإعراب فيها، دون أن ينسب تلك القراءات إلى قراءها نحو قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالرَّحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ مَرِيبًا) (النساء:1)، (الأرحام) قرء بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، وهذا وجه القراءة عند البصريين⁽³⁾، و قرء بالخفض عطفاً على ضمير به⁽⁴⁾، وفي قوله تعالى (فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ) (البقرة:37) أي أخذ وقيل، على قراءة الجماعة برفع (آدم) ونصب (الكلمات) وقرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع الكلمات، فتلقى على هذه من اللقاء⁽⁵⁾.

1. ينظر: الكتاب 3/ 101، والبرهان في علوم القرآن 4/ 112 ومعتك الأقران 498/
2. ينظر: الحجة في القراءات 346 .
3. ينظر: الحجة في القراءات 118، و إبراز المعاني 410.
4. ينظر: معتك الأقران 3/ 460.
5. ينظر: معتك الأقران 5/3، و إبراز المعاني 323

● الحديث النبوي الشريف

بحث موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف عند النحاة في عدد من الدراسات ، وعرض باحثون لأسباب تحفظ أكثر النحاة من الاستشهاد بالحديث، إذ إن الاستدلال به كان نزرًا قليلاً لا يرتقي إلى مرتبة من هو أفصح العرب. وكان نكير غير واحد من النحاة والمفسرين شديداً على من لا يعتد كثيراً بالاستشهاد بالحديث في علوم العربية⁽¹⁾، لأنه أفصح العرب فهو من وسيطة قريش ومسترضع في بني سعد.

وعلى هذا فإن أصحاب كتب الإعجاز مثلهم مثل غيرهم نادراً ما يأتون بالحديث استدلالاً وإلتزام المعنى الذي يبينونه ونجد ابن الزملاكي يذكر أحاديث عدة لكنه لا يستدل بها على صحة القاعدة النحوية إلا في بعض المواضع نحو ، العطف بالجر في قول الرسول ﷺ: " ذكاة⁽²⁾ الجنين ذكاة أمه " ⁽³⁾ ، من نصب (ذكاة أمه) أشرت في حله ذبحه ، ومن رفع أجتزأً بذكاة أمه ويجوز أن يكون على إرادة مضاف تقديره: " مثل ذكاة أمه ، وعلى هذا يتحد المعنى رفعاً ونصباً " ⁽⁴⁾ ، ونظيره قوله ﷺ: " البكر تستأذن وإذنها صماتها " ⁽⁵⁾ .

ويستشهد ابن الزملاكي في دخول " كل " في حيز النفي في قول رسول الله ﷺ " كل ذلك لم يكن " حين قال له ذو اليمين :- " اقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ " فقال ذو اليمين " بعض ذلك قد كان " المعنى على أن النبي ﷺ نفى أن يكون واحداً منهما ولو قال " لم يكن كل ذلك " لكان المعنى على أنه قد كان بعضه⁽⁶⁾

وختم السيوطي كتابه بفصل من الأحاديث النبوية التي تفسر الكلم القرآني لكن لم نجده استشهد بحديث نبوي في إثبات حكم نحوي .

-
1. ينظر: منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم، د. كاصد الزيدي 294.
 2. التذكية : الذبح والنحر ، يقال: ذكيت الشاة تذكية. ينظر: لسان العرب (مادة ذكا) 1/ 223.
 3. ينظر: النهاية في غريب الحديث 2/ 164 ، والبرهان الكاشف 47، أي جعله خير المبتدأ الذي هو ذكاة أمه .
 4. البرهان الكاشف 47.
 5. صحيح البخاري 7 / 23.
 6. البرهان الكاشف 147. وينظر: التبيان في علوم البيان 57.

• كلام العرب

وهو ما تكلمت به العرب من شعر ونثر، وقد استنبط النحاة من الطرائق التي كان قد سلكها العربي في حديثه وكانت شواهد كتب الإعجاز بالشعر والنثر وبيان نظمه عند الحديث عن نظم القرآن .

جاء الاحتجاج بالشعر أكثر من النثر في كتب الإعجاز شأنها شأن الكتب اللغوية الأخرى، ذلك أن الشعر أسرع في الحفظ والتداول وسرعة الانتشار . وكانت شواهدهم من العصرين ،عصر قبل الإسلام وعصر الإسلام ولم يستشهد بشيء من شعر المولدين في النحو موافقين أهل العلم ، إذ " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين "(1) ، واحتج أصحاب كتب الإعجاز بأشعار المحدثين على المعاني ، وهذا لاختلاف فيه، ومما ذكره ابن جني في هذا المجال : " إن المعاني يتناهبها المولدون، كما يتناهبها المتقدمون"(2) ، وأيد عبد القاهر الجرجاني هذا الاتجاه قائلاً : " إذا جئنا إلى الاستشهاد بما يتعلق بالمعاني والحقائق فالقديم والمحدث فيه سواء"(3) .

وقد احتج الجرجاني في (دلائل الإعجاز) بشعر المتنبي والبحتري وأبي تمام وغيرهم وكذلك فعل الرازي (في نهاية الإيجاز) وابن الزمكاني في (البرهان الكاشف). و استقى أصحاب كتب الأعجاز شواهدهم من كلام العرب من كتب السابقين، لأن مرحلة السماع قد توقفت. قال ابن جني في الخصائص: " لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحةً في كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسر ذلك ويقدم فيه، وينال ويغض منه"(4) ، فكأنه لم يجد بدوياً فصيحاً يحتج بكلامه.

وإذا نظرنا في شواهد كتب الإعجاز وجدنا لشواهد سيبويه مكانة واضحة ولاعجب في ذلك، لأنها أول الشواهد التي وصلت إلينا في كتاب نحوي، ولأن في طائفة منها مشافهة لأصحابها من العرب الفصحاء، مما يمنحها قيمةً كبيرةً فمن الشواهد الشعرية التي أفادتها من الكتاب.

1. الاقتراح 54.

2. الخصائص 1/ 24.

3. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني 1/ 610.

4. الخصائص 2/ 5.

قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيارِ تدّعي عليّ ذنباً كله لم أصنع⁽¹⁾

فلو رفعت (كله) كان النفي عاماً واستقام غرض الشاعر في تنزيه نفسه عن جملة الذنوب، ولو نصبته كان النفي نفيّاً للعموم وهو لا ينافي إثباته لبعض الذنوب فلا يتم غرضه⁽²⁾.

أعتمد ابن الزملكاني رأي سيبويه في شرحه لتقديم المتعلق فانشد ما ذكره سيبويه:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق⁽³⁾

أي : فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك.

أورد ابن الزملكاني بيت للنابغة الذبياني شاهداً على التوكيد بالاستثناء⁽⁴⁾ وهو:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب⁽⁵⁾

ويستشهد ابن الزملكاني في حذف المفعول مع العلم به لغرض إثبات الفعل للفاعل⁽⁶⁾,

كما في قول عمرو بن معد يكرب :

فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجزت⁽⁷⁾

1. ينظر: الكتاب 1 / 85، ودلائل الإعجاز 274، ونهاية الإيجاز 159، البرهان الكاشف 148،

والتبيان 58.

2. ينظر: دلائل الإعجاز 274، نهاية الإيجاز 159، البرهان الكاشف 148.

3. ديوان بشر ابن أبي خازم 165، وينظر الكتاب 156/2، والانصاف 190/1. والبرهان الكاشف

231، وتحليص الشواهد لابن هشام 373.

4. ينظر: البرهان الكاشف 237.

5. ديوان النابغة الذبياني 15، وينظر: الكتاب 326/2، ومغنى اللبيب 141/1.

6. ينظر: البرهان الكاشف 243.

7. ينظر: دلائل الإعجاز 121، والتبيان 115، و تحرير التعبير 205.

ويحتج أصحاب الإعجاز في أن (ما) هي التي تمنع (إن) من العمل في (إنما) ،
بقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يُدافع عن أحسابكم أنا أو مثلي⁽¹⁾
ذلك أن (إنما) تأتي إثباتا للمذكور بعدها ونفيها لما سواه⁽²⁾، أما السيوطي فلم
يستشهد بالشعر إلا قليلا ومنه قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان حائيا⁽³⁾
وذلك في عطف التوهم أي على توهم دخول الباء في الخبر⁽⁴⁾ .

-
1. ديوان الفرزدق 2/ 712 ، دلائل الإعجاز 252 ، نهاية الإيجاز 187 ، البرهان الكاشف 162.
 2. ينظر: نهاية الإيجاز 187 ، البرهان الكاشف 162 .
 3. ينظر: الكتاب 1 / 165 ، الخصائص 2/ 353 ، تخلص الشواهد 512 .
 4. ينظر: معترك الأقران 3 / 498.

• النشر

يبقى الاحتجاج بالنشر أقل من الاحتجاج بالشعر على الرغم من كون النشر هو اللغة التي يتعامل بوساطتها أبناء العربية ، إلا أن للشعر مكانته ومنزلته الجديرة بالاهتمام

استشهد العلماء الثلاثة في كتبهم بما روي من أمثال و أقوال منشورة قالها العرب الفصحاء .

ومن تلك المواضع قولهم (شر أهر ذا ناب) وهو في تقديم النكرة على الفعل . " إنما قدم فيه شر ، لأن المراد أن تعلم أن الذي أهر ذا ناب من جنس الشر لا من جنس الخير " (1) و أورد ابن الزمكاني قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه " نعم الرجل صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " (2) ، للاحتجاج بأن (لو) ليست حرف امتناع لامتناع . (3) ومنه قولهم " جحر ضب خرب " في الجر على المجاورة في الصفة والتقدير " جحر ضب خرب جحره " (4) واحتج السيوطي في معنى (كاد) بقول ابن عباس رضي الله عنه قال : " كل شيء في القرآن و إن كادوا ، وكاد ، ويكاد فإنه لا يكون أبدا " (5) .

-
1. نهاية الإيجاز 158 ، و ينظر: الخصائص 319/1 ودلائل الأعجاز 335 والتقديم والتأخير في القرآن الكريم ، العامري 26.
 2. ينظر: غريب الحديث ، أبو عبيده 3/ 394 .
 3. ينظر: البرهان الكاشف 191.
 4. ينظر: المصدر نفسه 261.
 5. معترك الأقران 2/ 188.

ثانياً: القياس .

أخذ النحاة يلحظون الشبه بين الفرع والأصل في الكلام ، وبين ظاهرة وأخرى من خلال ملاحظة الأساليب العربية فابن جني مثلاً، يقول : " واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع إلى الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وانه منها على أقوى بال " (1) .

فالقياس يعني : " حمل شيء على شيء لضرب من الشبه " (2) أو " حمل فرع على الأصل بعلّة، وأجراء حكم الأصل على الفرع " (3) وللقياس أركان أربعة هي : المقيس عليه ، و المقيس والعلّة والحكم .

ويمكن أن نتبين موقف ابن الزملاكاني في بعض المواقع من القياس ، من ذلك قوله : " قد توصف الكلمة بالفصاحة بالنظر إلى كونها أكثر استعمالاً من غيرها ... نحو (جاءني أبوك) أفصح من (جاءني أبك) و إن كان الثاني أدخل في القياس " (4) .
ومنه قول الشاعر :

إن أباه وأبا أباه
قد بلغا في المجد غاياتها (5)

وهذه لغة في (أب) أن يكون بالألف : رفعاً ونصباً وجرأً . وقد عدّ البيت من الشواذ وإن كان على القياس ، لكنه أقل في الاستعمال (6) .

-
1. الخصائص 1/111.
 2. شرح المقدمة المحسبة 1/ 90
 3. لمع الأدلة 42.
 4. البرهان الكاشف 202.
 5. نُسب البيت لأبي النجم العجلي ، ولرؤبة بن العجاج . ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 51 ، والتبيان في علم البيان 197 ، والبرهان الكاشف 202 .

6. ينظر: البرهان الكاشف 203.

ثالثاً: الإجماع

بعد الإجماع من الأصول الأساسية التي اعتمدها النحاة ، " والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة "(1) و أجاب ابن جني عن الإجماع متى يكون حجة ؟ فقال : " إجماع أهل البلدين إنما يكون حجةً إذا أعطاك خصمك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجةً عليه "(2) . واحتج أصحاب كتب الإعجاز في بعض المواضع ، ومنهم ابن الزمكاني في رده النحاة في الإجماع على أن الصفة للتوضيح في المعارف فقال : " أطلق النحويون أن الصفة للتوضيح في المعارف ، إني لأراها للتخصيص في أسماء الأجناس "(3) واستدل السيوطي بالإجماع في مواضع نحوية منها : (إذا) ظرف للمستقبل تضمنت معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، وتحتاج لجواب وتقع في الابتداء إن كانت غير فجائية، والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية(4) .

ولكن الإجماع لم يسلم من خروج عدد من النحاة عنه ومخالفتهم له، كما نقل السيوطي عن الرازي بمخالفته جمهور النحاة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس(5) . ويبدو أن كتب الإعجاز المذكورة لم تعن بأصول النحو عناية واضحة عدا السماع الذي يمثل الأساس الذي اعتمدت عليه في تفسيرها لبعض الظواهر النحوية .

1. الاقتراح 66 .

2. الخصائص 1 / 189.

3. البرهان الكاشف 144.

4. ينظر: معترك الأقران 582/1.

5. المصدر نفسه 499/3.

المبحث الثاني

الحدود النحوية

تختلف الحدود بحسب العلوم ومبادئها ، وبحسب التوجهات، والمناهج ، والثقافات، والأرضيات المعرفية، وبحسب تطور العلوم، فحد الاسم مثلاً يختلف بين طائفة وأخرى من العلماء بحسب تخصصاتهم العلمية واللغوية والفقهية والفلسفية وغير ذلك .

والحد في اللغة هو : "الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر" (1).

أما في الاصطلاح فيعرف بأنه : " الدالّ على حقيقة الشيء" (2) فكأن الحدّ إفصاح عن ماهية الشيء بلفظ موجز، بحيث يتميز الحد عن غيره .

وإذا نظرنا في كتاب سيبويه، وجدنا أن الغالب عليه انه يقتصر في التعريف على التمثيل له، وأنه في غير موضع يضع الحدود لطائفة من الأبواب والمصطلحات النحوية (3)، " كأنه هو الذي وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفاً جامعاً ، يجمع قضاياها و جزئياتها المختلفة" (4).

ثم أخذت فكرة الأبواب النحوية، وبيان ما يراد بكل مصطلح تتسع لدى النحاة بعد سيبويه، ودخل المنطق في صياغة الحد النحوي، حتى أن من النحاة من شارك المنطقيين في بعض الحدود على نحو ما ذهبوا إليه في تحديد الاسم، إذ قيل فيه : " صوت مقطّع مفهوم دالّ على معنى، غير دال على زمان ولا مكان" (5) .

وهذا الحد معارض " لأن من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو : أن، ولكن، وما أشبه ذلك " (6).

1. لسان العرب، مادة (حدد) 55/4 .

2. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي 46 .

3. ينظر: الكتاب ، مثلاً الفعل 12/1 ، الترقيم 239 /2 ، الاسم الممدود 539/3 .

4. المدارس النحوية، شوقي ضيف 164 .

5. الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس 51 .

6. الإيضاح في علل النحو 48، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس 51 .

والذي يعنينا هنا مدى إسهام كتب الإعجاز في هذا المجال والعلاقة بينها وبين كتب النحو. وقد ذكر الرازي طائفة من الحدود التي إنمازت بالدقة والمنطق، و لا عجب في هذا فهو ذو قدم راسخة في الفلسفة والمنطق، ومما تجدر الإشارة إليه أن الحدود الواردة في (نهاية الإيجاز) لا تمثل كل ما تركه الرازي في هذا المجال، فقد وردت العديد من الحدود في تفسيره الكبير المسمى (مفاتيح الغيب)⁽¹⁾، فضلاً عما ورد في كتابه (المحرر في دقائق النحو)، إذ أن غالبه حدود⁽²⁾، يشعرونا بذلك قوله في كتابه المحصول: " اعلم أن البحث عن ماهية الاسم، والفعل، والحرف دقائق غامضة ذكرناها في كتاب (المحرر في دقائق النحو)"⁽³⁾، بل إن له كتاباً بعنوان (الحدود)⁽⁴⁾، إلا أننا لا ندري أي الحدود المنطقية هو، أم على غرار كتاب الحدود لابن سينا، أم في الحدود النحوية؟ .

أما ابن الزمكاني فلا يصوغ حداً بعينه غير أنه يناقش ويرد على صياغة حدود الذين سبقوه، نحو رده حد النكرة عند النحاة⁽⁵⁾، وأما السيوطي فيذكر ما استقر عليه الحد⁽⁶⁾. وهذه الحدود مهما اختلفت في وضعها فهي لا تختلف اختلاف تضاد، لأن الحد كما يقول الزجاجي: " لا يختلف اختلاف تضاد وتنافر لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده"⁽⁷⁾ بل كان هذا الخلاف يدور حول جعل الحد مانعاً جامعاً .

ومن الحدود التي وردت في كتب الإعجاز

1. ينظر: التفسير الكبير (مثلاً): 20/1، 35/1، 36/1 .

2. ينظر: طبقات النحاة واللغويين 215.

3. المحصول في علم أصول الفقه 1 : 323 / 1 .

4. ينظر: عيون الأنباء 470، الوافي بالوفيات 256/4 .

5. ينظر: البرهان الكاشف 135.

6. ينظر: معترك الأقران 3 / 494.

7. الإيضاح 46 .

• الاسم

حد الرازي الاسم بأن : " له دلالة على الحقيقة دون زمانها "(1). ورأى ابن الزمكاني، " أن الاسم يعطي تعلق المعنى بالذات وأنها متصفة به من غير تعرض دلالة لوقت أو انقضاء"(2)، وهذا معنى الحد الذي ذكره السيوطي وهو : " الاسم يدل على الثبوت والاستمرار"(3) .

والمعروف أن حدّ الاسم في الدلالة على الثبوت أو الحقيقة هو المشهور لدى علماء البيان وحين نستعرض ما قيل في حد الاسم، نجد أن كل حد ذكره النحاة، هناك من يعارضه، حتى استقر عند المفهوم الذي وقف عنده البيانون.

قال سيبويه : " الاسم نحو رجل و فرس وحائط"(4) وهذا من قبيل التمثيل لا التحديد، ونقل ابن فارس رأياً لسيبويه وهو إن " الاسم هو المحدث عنه وهذا معارض ب (كيف) وهي اسم ولا يجوز الحديث عنها"(5) .

وقال الكسائي : " الاسم ما وصف " وهذا أيضاً معارض ب (كيف) و (أين)
أثما اسمان ولا ينعثان(6) .

وحدّ أبو العباس المبرد ، الاسم في أول المقتضب قائلاً: " الأسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو رجل ، و فرس، و زيد، و عمرو وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بوحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر، وإن امتنع من ذلك فليس باسم "(7) .

1. نهاية الإيجاز 75.

2. البرهان الكاشف 140.

3. معترك الأقران 3 / 494.

4. الكتاب 12/1 .

5. الصاحي 49.

6. المصدر نفسه 50.

7. المقتضب 3/1.

قال الزجاجي: "ليس غرض أبي العباس هنا تحديد الاسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المبتدئ فذكر أكثر ما يدل على الأسماء المتمكنة"⁽¹⁾.
وأخذ على المبرد في هذا الحد، أن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو (كيف) و(إذا)، و(صه) و (مه) وما أشبه ذلك.
وقد عرض ابن فارس في كتابه (الصاحبي) لهذه الحدود للاسم وغيره، ذاكراً معارضتها، وذكر الحد الذي رآه قريباً قائلاً "هذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد ذكرته. وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من المعارضة، والله أعلم أي ذلك أصح، وذكر لي عن بعض أهل العربية أن (الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه لازماً له) وهذا قريب"⁽²⁾.
وهذا الحد الذي رآه ابن فارس قريباً هو معنى الثبوت والاستمرار، وحد الاسم بعد ذلك إنه "كلمة دلت على المعنى في نفسها غير مقترنة بزمان"⁽³⁾.

1. الإيضاح 51.

2. الصاحبي 51.

3. شرح ابن عقيل 15/1. ينظر: شرح الحدود النحوية 46، والأشباه والنظائر 4/225.

• الفعل

حدّ سيويوه الفعل بأنه : " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" (1) أو بعبارة أخرى إن الفعل لفظ أشتق من المصدر، إلا أنه اقترن بزمن كما يفسره كلام سيويوه : . " وئببت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع" (2).
وقد نقد الرازي حد سيويوه ، بقوله: "وينتقض بلفظ الفاعل والمفعول" (3) ولم يكن الرازي أول من نقد سيويوه حده للفعل ، فقد سبقه إليه آخرون ، نحو ابن فارس (ت 395 هـ) بقوله: " يقال لسيويوه : ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن (ليس ، عسى ، ونعم ، وبئس) أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر فإن قلت : إني حددت أكثر الفعل وتركت أقله، قيل لك : إن الحد عند النظّر ما لم يزد المحدود ولم ينقصه ما هو له " (4)، وحدّ الزمخشري الفعل: " ما دلّ على اقتران حدث بزمان " (5) وأخذ الرازي على الزمخشري حده هذا، بأن كان عليه أن يقول : " كلمة دالة على اقتران حدث بزمان " (6) .

أما الحد الذي اختاره الرازي في كتابه (نهاية الإيجاز) فهو : " ما دلّ على الحقيقة وزمانها" (7) وقال ابن الزمكاني: " الفعل يدلّ على الحدث والزمان " (8) وذكر السيوطي أن " الفعل ما دلّ على التجدد والحدوث" (9) ويبدو أن التجدد والحدوث هو نتيجة اقتران الفعل بالزمن. واستقر حد الفعل عند النحويين المتأخرين بأنه: " كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين" (10) ، وهذا قريب من معنى الفعل " ما دلّ على الحقيقة وزمانها" إلا أن هذا مصوغاً بأسلوب الرازي المنطقي .

1. الكتاب 1 / 12.
2. المصدر نفسه 1 / 12.
3. التفسير الكبير 1 / 36.
4. الصاحبي 52.
5. المفصل 243.
6. التفسير الكبير 1 / 36.
7. نهاية الإيجاز 75.
8. البرهان الكاشف 140.
9. معترك الأقران 3 / 494.
10. شرح الحدود النحوية 48 ، وينظر: شرح ابن عقيل 1 / 15.

• الخبر

ذكر أغلب النحاة أن الخبر ، هو الجزء المكمل للفائدة، ويريدون فائدة المبتدأ فقد ذكر المبرد: أن " الفائدة للسامع في الخبر " (1)، وقال صاحب الأصول في الخبر : " هو الذي يستفيدة السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت (عبد الله جالس) فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله " (2) وقيل الخبر هو " كلما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه " (3)، ويبدو أن الخبر في حدوده هذه هو تابع للمبتدأ أو شريك معه فلا يكون خبراً حتى يكون مبتدأ، ولذا عدّ أحد المحدثين ، الخبر أحد التوابع بقوله " أن الخبر وقع من حيث كان المبتدأ هو هو " (4)، معتمداً على كلام سيبويه : " إن المبتدأ لا بد له أن يكون المبني عليه شيئاً يكون هو هو " (5).

وكانت لبعض كتب الإعجاز وقفة عند حد الخبر، ذلك أن الخبر أحد مسائل نظرية النظم التي اعتمدت المعاني النحوية في التراكيب، فقد ذكر الرازي حدين للخبر : الأول " هو القول المقتفي بصريحة نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات ، والثاني ، أنه المحتمل للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور " (6).

والملاحظ على تعريف الرازي أسلوب الفلسفة الكلامية التي تميز بها الرازي، غير أننا حين ننعم النظر نجد إنه استمدتها من قول النحاة السابقين في حد الخبر (7) ثم حد ابن الزمكاني الخبر فقال : " الخبر أن لا يكون معلوماً وإلا لم يفده ما ليس عنده، ومن ثم أنكر أعرابي سمع مؤذناً ينصب (الرسول) في قوله : " أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال : صنع ماذا ؟ إذ أفهمه نصب قصد الصفة فبقيت (أن) بلا خبر فذهبت الفائدة " (8).

1. المقتضب 126/4.

2. الأصول في النحو 1/62 وينظر المقتضب 3/89.

3. اللمع، ابن جني 80.

4. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى 126.

5. الكتاب 127/2.

6. نهاية الإيجاز 71.

7. ينظر: المقتضب 126/4 ، والأصول 1/62 .

8. البرهان الكاشف 145.

وذكر السيوطي أن الناس اختلفوا في حد الخبر فقيل لا يحد لعسره⁽¹⁾. ونقل السيوطي عن القاضي الجرجاني والمعتزلة "الخبر الذي يدخله الصدق والكذب، فأورد عليه خبر الله تعالى، فإنه لا يكون إلا صادقاً فأجاب القاضي بأنه يصح دخوله لغة . وقيل : الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور نفيًا أو إثباتاً⁽²⁾.
ويبدو مما ذكرنا من حدود الخبر، إن حد ابن الزمكاني هو الأقرب إلى النحو حيث حاول إثبات معنى الخبر وإنه الجزء المكمل للفائدة بربط المعنى بالإعراب.

• النكرة

رأى سيويوه أن "النكرة أخف عليهم من المعرفة"⁽³⁾ وحدّ أبو العباس المبرد الاسم المنكر بأنه : "الواقع على كل شيء من أمته، لا يخص واحد من الجنس دون سائره، وذلك نحو رجل وفسر وحائط وأرض"⁽⁴⁾.
وحدّ الزجاجي النكرة بأنها "كل اسم شائع في جنسه ولا يخص واحد دون آخر نحو رجل، وثوبٌ.."⁽⁵⁾.
وقال ابن يعيش : "النكرة هي كل اسم يتناول مسمين فصاعداً"⁽⁶⁾. وأوجز ابن الزمكاني حد النكرة عند النحاة وبينه بقوله : "قد علم من قولنا النكرة ما دلّ على واحد بعينه ، إن الوحدة من دلالاته مع خصوص ما دلّ عليه من الجنسية، ولذلك قد تطلقه مرادك الجنس مجرداً من إرادة الوحدة"⁽⁷⁾. إذن النكرة تدل على أحد أمرين: إرادة الوحدة أو إرادة الجنس.
ناقش ابن الزمكاني حد النكرة من خلال عرضه لحد الرازي الذي عبّر عنه "بالمطلق: هو

1. ينظر: معترك الأقران 420/1.

2. معترك الأقران 421/1.

3. الكتاب 22/1 .

4. المقتضب 276/4.

5. الجمل في النحو، الزجاجي 178.

6. شرح ابن يعيش 88/5.

7. البرهان الكاشف 135 .

الدالّ على الحقيقة من حيث هي هي غير أن تكون فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة، نفيًا كان ذلك القيد أو إيجابًا وخطأ القدماء في حدهم له بما سلف محتجاً لأن الوحدة والتعيين قيدان زائدان على الماهية" (1).

ورد ابن الزمكاني عليه قائلًا: "أعلام الأجناس كأسامة وفعالة ، فإنها تدلّ على الحقيقة من حيث هي هي ، فوجب لها التنكير كما وجب لأسد وثلعب وكلا الأمرين باطل بالقطع لما علم من استعمال مجاري العرب وقد اتضح من هذا البحث اختلال الحدين وأن الصواب سلوك غير هذين المذهبين" (2) .

ويبدو أن الزمكاني لم يرتض الحدين، ولم يكن أول من وقف عند حدّ النكرة فقد ذكر السيوطي أن الناس أكثرها في " حدّ النكرة وليس منها حدّ سالم" (3) .

واحترز ابن مالك عن حد النكرة بقوله " حد النكرة عسير فهي ماعدا المعرفة " وقال أيضا عن التعريف والتنكير " من تعرض لحدّهما عجز عن الوصول دون استدراك عليه" (4) .

وقد بسط أصحاب كتب الإعجاز القول في فضل التنكير ومواطن فوائده، وجمالية التعبير واتساع المعنى في شواهد النص القرآني، ومنه قوله تعالى : (وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرًا مِّنَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْحَزٍّ مِّنَ الْعَذَابِ إِنَّ يُعْمَرُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ) (البقرة:96)، وفائدة التنكير في (حياة) إن الحريص لا بد وأن يكون حريصاً على الحياة المستقبلية ولما يكن الحريص متعلقاً بالحياة على الإطلاق، بل الحياة في بعض الأحوال ، لا جرم حسن التنكير (5).

1. ينظر: نهاية الإيجاز 76، وأسرار التنزيل 58، والبرهان الكاشف 135.

2. البرهان الكاشف 135.

3. همع الهوامع 54/1.

4. المصدر نفسه .

5. ينظر: نهاية الإيجاز 177 ، والبرهان الكاشف 136 .

المبحث الثالث

الحذف

الحذف مظهر من مظاهر تكثيف التركيب العربي وإيجازه، " والحذف الذي يجري في سائر التعبيرات عند النحاة، يطلعنا على حقيقة العربية وميلها الشديد إلى الإيجاز "(1) .
ودور المحذوف في التركيب الجملي أي في المبنى وجه من أوجه التركيب العربي ، وقيمة من قيم النظم أخذت مكانة واضحة في الأسلوب العربي.

وقد استهدى النحاة أسلوب العرب في كلامها، وما سلكته من طرائق في التعبير، وهم يميلون إلى الإيجاز ، ويكرهون فضول الكلام ولا يميلون لذكر المعلوم واثبات ما دلّ عليه دليل .
وتبدو أهمية تبيان المحذوف في الدرس النحوي من ارتباطه في إيضاح المعنى الكامل للكلام ، فضلاً عن ذلك فهو يسهم في تفسير الحالة الإعرابية، " لأن فهمنا لكثير من العبارات الموجزة يعتمد على تقديرنا لألفاظ غير منطوقة في لغة الحديث، أو غير مكتوبة في ما نقرأه، ومن ثم فلا مجال لإنكار هذه الظاهرة على الرغم من إمكان وقوع الخلاف في بعض تفصيلاتها عند تقدير المحذوف"(2)

ففي الإيجاز تكمن البلاغة ويسمو الكلام حتى يصل إلى قوة السحر في التأثير، وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعاً في النفس من الذكر، لأنها تذهب كل مذهب في القصد(3) .

1. ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي 134.

2. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة 18.

3. ينظر: النكت في إعجاز القرآن 76، وإعجاز القرآن للباقلاني 262.

• الدلالة على المحذوف

يسير الحذف في اللغة على وفق منطق منظم. فلا يكون اعتباطياً أو انتقائياً يعمد إليه المتكلم أو المنشئ، فلا يحذف عنصراً من عناصر الجملة إلا بدليل يدل على المحذوف وفي ذلك يقول ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا من دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"⁽¹⁾.

وقد يستدل على المحذوف إذا كان المخاطب على بينة من أحد أجزاء الكلام، فيحذف ذلك الجزء المعروف، لكونه معلوماً للمخاطب، يقول سيبويه: "سألت الخليل عن قوله جل ذكره: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (الزمر: 73) أين جواهما؟، وعن قوله جل وعلى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يُرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ) (البقرة: 165)... فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام"⁽²⁾.

وقد ذكر الفراء في (معاني القرآن) الكثير من صور الحذف التطبيقية فهو يقول: " وإنما يحسن الإضمار (الحذف) في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره كقولك: قد أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبید والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب، ولكنه من صفات اليسار فحسن الإضمار لما عرف ..."⁽³⁾.

إذن فعندما يكون الكلام معلوماً للمخاطب، فإن الحاجة إلى الإيجاز تكون شديدة، شرط ألا يؤدي إلى خلل أو لبس، أما إذا لم يكن الكلام مفهوماً فيجب ذكره حتى يتجنب السقوط في الخطأ.

1. الخصائص 362/2.

2. الكتاب 103/3.

3. معاني القرآن، الفراء 1/ 13- 14.

ويمكن إظهار هذا المحذوف من خلال السياق، لكن حذفه أبلغ و أوجز .ولا يشمل إمكان الإظهار، النص القرآني والنص الشعري إذا كان ذلك يؤثر في الوزن والقافية، إذ غالباً ما يختل النظام الشعري بمثل هذه الزيادة المتأنية من إظهار المحذوف .

أما امتناع الإظهار في النص القرآني، فيعود إلى الإخلال بإعجازه، فضلاً عن احترام قدسيته. وفي ذلك يقول ابن الزملاكي: " وأمعن النظر فتعلم علم اليقين أن المحذوف لو ظهر رأيت منكراً من القول، ومنه قول عبد الله بن الزبير :

تثائب حتى قلتُ داسعُ نفسه وأُخرجُ أنياباً كالمعاول

التقدير: حتى قلت هو داسع نفسه من شدة التثائب"⁽¹⁾. ويؤكد ابن الزملاكي أن الحسن الذي بينه ليس خاصاً بحذف المبتدأ بل هو جارٍ في كل اسم وفعل حُذف بقصد التفخيم.⁽²⁾ وفي قوله تعالى (وَإِنْ تَجَهَّزْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) (طه:7)، أفخم من قولك (وأخفى من السر)⁽³⁾، وبهذا فإن التركيب بعد حذف أحد عناصره يصبح ابلغ في إعطاء الكلام التفخيم والإعظام ، ذلك إن الذهن يحاول استنباط المحذوف فتكون في الكلام لذة لما فيه من الإبهام (الحذف).

ويبين الجرجاني إعجابه بهذا الباب في العربية بقوله : " ... ترك الذكر أفصح من الذكر ،والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبين"⁽⁴⁾ .

1. البرهان الكاشف 239، التبيان في علم البيان 113.

2. ينظر: المصدران نفسيهما .

3. البرهان الكاشف 240.

4. دلائل الإعجاز 162.

• الحذف والإضمار والإيجاز

يستعمل النحاة الإضمار مع مصطلح الحذف من غير تفرقة وقد أشار ابن مضاء (ت 592هـ) إلى الجمع بينهما قائلاً: "والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون (أعني هذا فهم) إن الفاعل يضم ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالضم ما لا بد منه، والمحذوف ما قد يُستغنى عنه، فهم يقولون هذا انتصب بفعل مضم، ولا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب.. لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق"⁽¹⁾.

إذن لم يراع النحاة الفرق بين الحذف والإضمار، فالمبرد -مثلاً- يقول في جواز حذف المبتدأ: "ولو قلت على كلام متقدم عبد الله... لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع"⁽²⁾، وابن مضاء الذي تنبه إلى الخلط بين الاستعمالين، فهو يستعملهما كليهما⁽³⁾، وعندما يثبت عبد القاهر الجرجاني نص أبي علي الفارسي في حذف الشرط، يشرحه بإضمار فعل الشرط⁽⁴⁾، وكذا يفعل الرازي في حذف المبتدأ حين يقول: "ثم تارة يضمرون المبتدأ"⁽⁵⁾، فالمصطلحان "يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداءً من سيبويه، ولا توجد تفرقة في استعمالهما، باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً"⁽⁶⁾.

ومع هذا الاختلاط في استعمال المصطلحين نجد ابن الزمكاني يقف عند التفرقة بينهما فيقول: "أما الحذف فيحتاج إلى مقدر نحو قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَى الْمَصِيرِ) (الحج:48)

1. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي 92.

2. المقتضب 129/4.

3. ينظر: الرد على النحاة 79.

4. ينظر: المقتصد 1123/2.

5. نهاية الإيجاز 175.

6. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي 18.

أما الإضمار فنحو قوله ﷺ: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَةٌ أُلْقِيَ بِهَا إِلَى مَرْيَمَ فَرُوحٌ مِنْهُ فَأَمْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهَوْا خَيْرَ الْكُفْرِ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ يَأْتِ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) (النساء: 171)، أي: وآتوا خيراً. ويفارق الحذف من جهة أن شرط المضمرة بقاء أثر المقدر في اللفظ نحو: (يَدْخُلُ مِنْ شَيْءٍ فِي مَرْحَمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (الإنسان: 31)، أي ويعذب الظالمين⁽¹⁾

ويرى ابن الزمكاني أن الإيجاز ليس من الحذف والإضمار في شيء "إذ من شرط هذين أن يكون ثم مقدر بخلاف الإيجاز فانه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجملة بنفسه"⁽²⁾.

وقد سبقه الرازي في حد الإيجاز بقوله: "إنه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال"⁽³⁾، وهذا الذي وضع له حداً هو إيجاز القصر الذي عُني به البلاغيون.

أما السيوطي فهو الباحث المتمكن من عرض واختيار آراء من سبقه في الموضوع، فقد عدَّ الإيجاز و الإطناب وجهاً من وجوه إعجاز القرآن الكريم، بدأ بتقسيم الإيجاز إلى إيجاز قصر، وإيجاز حذف تحدث عن كل نوع من الإيجاز مبيناً أسبابه، وفوائده، وأنواعه ذاكراً آراء النحويين والبلاغيين فيه⁽⁴⁾، ولم نر لمصطلح الإضمار عنده مكاناً.

1. البرهان الكاشف 233.

2. المصدر نفسه.

3. نهاية الإيجاز 176.

4. ينظر: معترك الأقران 1/293-333، والبرهان في علوم القرآن 3/102-232.

أسباب الحذف

1. الاختصار

يكون الحذف للإيجاز والاختصار إذا كانت الكلمة المحذوفة معلومة ومفهومة من سياق الكلام . يذكر لنا سيبويه أن الحذف قد يكون لسعة الكلام والاختصار : " وذلك قولك متى سير عليه ، فيقول : مقدم الحاج و خفوق النجم ، فإنما هو زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام ، والاختصار "(1) .

وفي ذلك يقول ابن الزمكاني : " إن أفضل الكلام ما قلّ ودلّ ولذلك قال ﷺ : أوتيت جوامع الكلم وأختصر لي اختصاراً "(2) .

ويرى السيوطي أن أحد فوائد الحذف هي : " الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره "(3) .

2. كثرة الاستعمال .

يغلب الحذف على ما يكثر في الكلام ، لأن ذكر المحذوف لا يضيف شيئاً جديداً إلى الكلام ، قال سيبويه : "وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير"(4)

يشمل الحذف المعلل بكثرة الاستعمال ، الصيغ والتراكيب ، لكنه يغلب على الصيغ(5) ، لأن حذفها لا يلبس على المتلقي ، فبإمكانه معرفة الصيغة المحذوفة مما يدل عليها .

يرتبط هذا الحذف المعلل بالكثرة ارتباطاً وثيقاً ببعض الأساليب النحوية منها : ما يذكره السيوطي في حذف حرف النداء لكثرة دورانه في الكلام(6) نحو قوله تعالى :

(يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ) (يوسف:29) .

1. الكتاب 1 / 222.

2. البرهان الكاشف 232. وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر 1/ 295 .

3. معترك الأقران 1/ 305.

4. الكتاب 2 / 130.

5. ينظر: ظاهرة الحذف 38.

6. ينظر: معترك الأقران 1 / 306.

وفي باب التحذير نحو (إياي والشر) و (الطريق الطريق) و (الله الله عباد الله) تنبيهاً على أن الزمان يتقاصر عن سعة الفعل المضمر وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم (1) نحو قوله: (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) (الشمس: 13) ، فناقاة الله تحذير بتقدير ذروا وسقياها إغراء بتقدير إزموا (2) .

3. العلم بالمحذوف

من الأسباب التي دعت العرب إلى الحذف العلم بالمحذوف، حتى يكون ذكره وعدمه سواء، وقد كثر الحذف المعلن بعلم المخاطب في القرآن الكريم، وهذا ما يؤكد ابن مضاء القرطبي بعد أن جعل هذا الحذف أحد أنماط المحذوف بقوله : " والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة وهي أن أظهرت تم الكلام بها وحذفها أوجز وأبلغ " (3) .
ونقل السيوطي عن الزمخشري في هذا الحذف " من دلالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال " ، وحمل عليه قراءة حمزة في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ مَقْرِبِيًّا) (النساء: 1) ، لأن هذا مكان شهر بتكرير الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر " (4) .

1. ينظر: البرهان الكاشف 240، ومعترك الأقران 1 / 305.

2. معترك الأقران 1 / 306.

3. الرد على النحاة 78.

4. معترك الأقران 1 / 307.

4. التخفيف

إن التخفيف الذي يهدف إليه المتكلم ، هو تقليل الحروف في التركيب وهذا التقليل يخفف من الجهد الذي يبذل في الكلام ، وهو نمط من الاختصار مالت إليه العرب يتفق مع الميل إلى السرعة في النطق⁽¹⁾ .

ومنه حذف النون في (لم يكُ) ، والنون في الجمع السالم ومنه قراءة : و المقيمي الصلاة ، ويا في قوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) (الفجر:4) ونقل السيوطي عن الأخفش قوله " عادت العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه، والليل لما كان لا يسري ، وإنما يُسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى : (يَا أُخْتَهُ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَعِيًّا) (مريم:28) الأصل بغية، فلما حوّل عن فاعل نقص منه حرف"⁽²⁾، ويمكن عد هذا السبب ذا أساس صوتي ، فما كان كثيراً في الكلام يخفف بحذف بعض حروفه ، لأن هذه الكثرة في تركيب الكلمة ، أو الجملة تؤدي إلى البطء في إنجاز الكلام ، فالمتحدث في النتيجة يميل إلى حذف ما يمكن حذفه مخففاً من العناء على لسانه.

4. رعاية الفاصلة

من أساليب الحذف رعاية الفاصلة نحو قوله تعالى : (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) (الضحى:3)، أي وما قلاك⁽³⁾ . والحذف يكثر عند رؤوس الآي⁽⁴⁾ . كما يقول ابن الزملاكي. والسبب في ذلك ما رآه الفراء لمشاكلتها رؤوس الآيات⁽⁵⁾ ، فحذف أواخر الكلمات واقعة لغوية أجاد الفراء تحليلها مبيناً قيمة الصوت المحذوف في مشكلة رؤوس الآيات وإقامة علاقات سياقية. ومثل لذلك في آيات عديدة من القرآن الكريم⁽⁶⁾ .

1. ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس 132.

2. ينظر: معترك الأقران 1/ 307.

3. المصدر نفسه 1/ 308.

4. ينظر: البرهان الكاشف 241.

5. ينظر: معاني القرآن 3/ 260.

6. ينظر: المصدر نفسه.

وقد ربط ذلك بكلام العرب ، قال : " وكأن القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع"(1)

وذكر الرازي ثلاثة وجوه في حذف الكاف في قوله تعالى: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) (الضحى:3).

- الاكتفاء بالكاف الأولى في (ودعك).
- إن اتفاق الفواصل أوجب حذف الكاف .
- فائدة الإطلاق. أي إنه ما قلاك ولا أحداً من أصحابك ولا أحداً ممن أحبك إلى يوم الدين(2) .

ويبدو أن اتفاق فواصل الصور أوجب حذف الكاف ، هو الذي جعل الآية مكتفية بفهم السامع لمعناها . وتفسير الرازي لهذه الآية يرجع إلى أن علماء الإعجاز (الاشعرية) ومنهم الرازي لم يعدوا الفواصل وزنة كلمات القرآن من إعجاز القرآن(3) كما إن الرازي خص الإعجاز بالمعنى لا باللفظ وحده(4) .

6. الغرض البلاغي

وهو أهم فوائد الحذف وأسبابه لما فيه من التفخيم والإعظام ولما فيه من الإبهام ، فالحذف إن أضيف على التركيب ألقى في النفس تشوقاً إلى ما هو المراد(5)، إن هذا القول يرتبط بإعجاب عبد القاهر بالحذف في العربية ويعلن بأنه " باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت ، عن الفائدة، أزيد للإفادة، وتجهدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين"(6).

1. معاني القرآن 224/3.
2. ينظر:التفسير الكبير 420/8.
3. ينظر:الرازي مفسراً 247.
4. ينظر:فخر الدين الرازي بلاغياً 239.
5. ينظر:البرهان الكاشف 239، ومعتك الأقران 306/1
6. دلائل الأعجاز 162.

ويبين ابن الزملاكي فضل الحذف بقوله " رَبِّ صَمْتٍ أَفْصَحَ مِنَ الْكَلَامِ وَرَمَزِ أَلْمِ مِنْ لَدَعِ الْحَسَامِ "(1) ومما شهد له ذلك حذف القول في كلام الله كثير، ففي قوله تعالى : (وَإِنْ تَجَهَّ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) (طه:7)، أفصح من قولك : "وأخفى من السر"(2). ومما هو دائر بين الحذف والذكر قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْ لَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ) (النوبة:6) فإن الفعل المفسر دلّ على التسلط على المذكور ، ولكن لا يتعين إلا بعد تقديم إبهامه(3).

وذكر السيوطي قوله تعالى في وصف أهل الجنة : (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُرَّامًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِن حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَىٰ الْكَافِرِينَ) (الزمر:71) فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى ، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وترك النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هناك "(4).

وكان علي بن عيسى الرماني قد نص على القول ببلاغة الحذف في أثناء كلامه على الجواب المحذوف في قوله تعالى : (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُرَّامًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طَابَ لَهُمْ فَاَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (الزمر:73) . فالرماني يرى : "كأنه قيل : حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التنغيص والتكدير ، وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر ، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب"(5)

1. البرهان الكاشف 239.

2. المصدر نفسه 240.

3. المصدر نفسه 241.

4. معترك الاقران 306/1. وينظر: بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ، فتحي عامر 302.

5. النكت في إعجاز القرآن 76.

ويمكن القول أن المتكلم يحذف أحياناً بعض عناصر كلامه طلباً للمسحة البلاغية في عبارته ، من خلال إشراك السامع في تعيين المحذوف ، لذلك كان الحذف أظهر غناءً من الإظهار ، وأوسع قدرة في إيصال المعنى. ومن الأفعال المتعدية أن يكون له مفعول به معلوم إلا إنه يحذف من اللفظ ، لثلاثة أغراض استخلصها الرازي من كلام الجرجاني

- أن يكون المقصود فيه بيان حال الفاعل لا بيان المفعول والضابط أنه متى كانت العناية متوفرة على مجرد إثبات الفعل لا المفعول فالأولى أن يحذف المفعول ومنه قوله تعالى : (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيُنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْتُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) (القصص:23) ، وإنما حذف المفعول هنا لأن المقصود أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي ، ومن المرأتين ذود ، وإثما قالتا لا يكون لنا سقي حتى يصدر الرعاء وإنه كان من موسى عليه السلام.

- إن في حذف المفعول المعين أن يكون المقصود ذكره لكنك تحذفه لإيهام أنك لا تقصد ذكره كقول البحثري:

شجو حساذه وغيظ عداه أن يرى مبصراً واعياً⁽¹⁾

، لأنه أراد أن يقول أن فضائله يكفي منها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل .

- أن يحذف لكونه جلياً كقولهم : أصغيت إليه ، وهم يريدون أذني وأغضيت عليه والمعنى جفني⁽²⁾.

1. البيت من قصيدة للبحثري يمدح بها المعتز . ينظر:الديوان 2 / 1244.

2. ينظر:نهایة الإيجاز 173، والبرهان الكاشف 243.

الإضمار على شريطة التفسير

ومن صور الحذف التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني ، وتابعه فيها الرازي (الإضمار على شريطة التفسير) ، وذلك مثل قولهم : " أكرمني وأكرمت عبد الله) أردت أكرمني عبد الله و أكرمت عبد الله ثم تركت ذكره استغناء بذكره في الثاني "(1).

ويرى ابن الزملاكي " إن في البيان بعد الإبهام الذي يحصل في النفس دغدغة ، ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدمها محرك"(2) وهو يتابعهم في ذكر الشواهد ، إلا أنه يختلف عنهم في التسمية بـ (تنازع الفعلين)(3) والتنازع ، هو اصطلاح النحاة ، حين يتنازع عاملان معمولاً واحداً ، قال ابن يعيش : " اعلم انك ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ووجهتهما إلى معمول واحد نحو (ضربني وضربت زيداً) فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى إذ كان فاعلاً للأول ومفعولاً للثاني ولم يجز أن يعملوا جميعاً فيه لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة"(4) .

ومن هذه الفكرة التي تقول إنه لا بد لكل فعل من فاعل وأن المعمول لا يمكن أن يعمل فيه عاملان ذهب النحاة إلى توجيه هذا الأسلوب توجيهاً خاصاً ، فقالوا انه لا بد أن يكون كل من الفعلين عاملاً فأضمروا وقدروا ما لم يكن مذكوراً(5) .

ولا نريد هنا أن نبين موضوع التنازع وما كتب فيه ، ولكن التساؤل لماذا اختلف ابن الزملاكي في تسمية هذا النوع من الحذف ولم يتبع عبد القاهر ؟ يبدو لي أن سبب هذه التسمية جاءت نتيجة اتجاهه النحوي الذي جعله يستعمل مصطلح النحويين .

1. نهاية الإيجاز 173، وينظر:دلائل الأعجاز 174.

2. البرهان الكاشف 232.

3. المصدر نفسه.

4. شرح المفصل ، لأبن يعيش 77/1.

5. ينظر:معاني النحو 566/2.

المبحث الرابع

النحو والمعنى

نشأ النحو العربي في رحاب القرآن الكريم بعقول عربية ودوافع إسلامية أملت لها ظروف المجتمع الإسلامي الجديد ، وما آلت إليه الدولة الإسلامية ، من اتساع واختلاط بين العرب والأمم الداخلة في الإسلام ، فنشأ النحو لصيانة القرآن الكريم من اللحن ، وُحِدَ بعد ذلك بأنه : " علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب من الإعراب والبناء وغيرها"⁽¹⁾ .

فعلم النحو علم المقاييس الدقيقة لصحة الكلام ، وهو يسبق جميع علوم اللسان العربي على الرغم من الحاجة إليها كلها ، لكنها مبنية عليه ، وفي ذلك يقول ابن خلدون : " والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها (علوم اللسان العربي) هو النحو إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجهل أصل الإفادة "⁽²⁾ ، والإفادة هي المعنى الحاصل من دلالة التركيب .

والمعنى المقصود هو المعنى الوظيفي الناشئ من تركيب الجملة⁽³⁾ ، والنحو العربي وجد من أجل صيانة هذا المعنى ، لأن اللحن يؤدي إلى سقوط فهم النص ، ولهذا أُستعين به على "فهم معاني الكتاب والسنة ، ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضاً"⁽⁴⁾ .

ودراسة النحو على أساس المعنى فضلاً عن كونها ضرورة فوق كل ضرورة تعطي هذا الموضوع نداوه وطراوة وتكسبه جدة وطرافة بخلاف ما هو عليه من جفاف وقسوة .

وقد أحكم الجرجاني الحديث عن النحو ، وبيّن وجه الحاجة إليه ، جاعلاً نظرية النظم ومبنى بلاغة الكلام واستقامة الأسلوب نابعة من أحكام النحو . وعني بالعنصر اللفظي داخل العلاقات التي يقيمها مع غيره من العناصر ، وبذلك يلتقي عبد القاهر في استعمالات اللغة مع معظم الألسنيين المعاصرين الذين يعنون باستخراج القوانين التي تحدثها

1. التعريفات ، السيد الجرجاني 131 .

2. مقدمة تاريخ ابن خلدون 753/1 .

3. ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين 9 .

4. شرح الحدود النحوية 31 .

العلاقات بين العناصر⁽¹⁾. وأشار ابن الزمكاني إلى أن فهم معنى النص القرآني يأتي بالنظر في الجملة لا إلى كل كلمة على انفرادها ويدل على وقوع الأشكال فيه⁽²⁾، قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) (آل عمران:7)، "والراسخون في العلم، مبتدأ خبره (يقولون). فإن قلت و(الراسخون) معطوف على اسم الله و يقولون، حال من (الراسخون) لا يقال يفضي إلى عود الضمير إلى بعض المذكور لأننا نقول لا يلزم من كون الحكم مقيدا في المعطوف أن يكون مقيدا في المعطوف عليه"⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: (وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ) (الشمس:3)، أي كشفها وأظهرها، ذكر السيوطي، "ضمير المفعول للشمس، وضمير الفاعل للنهار لأن الشمس تنجلي بالنهار فكأنه هو جلاها وقيل ضمير الفاعل لله وقيل الضمير المفعول للظلمة، أو الأرض، أو للعالم وهذا كله بعيد، لأنه لم يتقدم ما يعود الضمير إليه"⁽⁴⁾.

والجواب فيه: "إن واو القسم مطروح معها إبراز الفعل إطرأحا كليا، فكأن لها شأن من حيث أبرز معها الفعل، وواو، فكانت الواو قائمه مقام الفعل، والباء سادة مسددهما جميعا والواوات العواطف نواب عن هذه الواو، فحقيقته أن تكون عوامل على الفعل والجار جميعا كما نقول: ضرب زيد عمراً، وبكر خالدًا، فترفع بالواو وتنصب لقيامها مقام ضرب الذي هو عاملها"⁽⁵⁾.

1. ينظر: الأبعاد الإبداعية، عباس محمد 66، واللغة العربية معناها ومبناها 19، وتطور الجهود اللغوية 177.

2. البرهان الكاشف 93، وينظر التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، د. لاشين 38.

3. البرهان الكاشف 94.

4. معترك الأقران 357/3.

5. المصدر نفسه 358/3.

إذن لا يمكن فصل النحو عن المعنى , فبالمعنى تعرف حقائق المعاني , واستعانة مصنفي الأعجاز بالنحو تأتي للإسهام في إيضاح المعنى وبيان حقيقة النظم , ولكن نجد كثيراً من المسائل و الأفكار يذكرونها تعبيراً عن ثقافتهم النحوية , نحو بحث الرازي الصور النحوية التي تتبين فيها الحالات التي تستحق التقديم⁽¹⁾.

النحو والإعراب

الإعراب أسمى حلية تتحلى بها لغة العرب , فقد اخذ بأنظار النحاة واستبد همهم , فهو ميدان يكشف به أسرار الكلام وبيان الغرض ويؤمن إلى جمال التركيب , وهذه كلها مواطن إعجاز في القرآن الكريم .

والإعراب في القرآن الكريم قد شغل العلماء , فألفوا من أجله الكثير من المؤلفات , واختلفوا في إعرابه , ولعل هذا الاختلاف يعود إلى أن "أسلوب القرآن معجز , لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مرامييه ومقاصده , فاحتمل كثيراً من المعاني وكثيراً من الوجوه, كذلك احتفاظ النحاة لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر"⁽²⁾ ويبدو أن مراقبة أواخر الكلم و اهتمام النحاة بالإعراب و انشغالهم به جعل الناظر يظن أن النحو هو الإعراب⁽³⁾.

والحقيقة أن النحاة لم يقصروا النحو على الإعراب . فابن جني يعرف النحو بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره , كالتثنية والجمع والتحضير والتفسير , و الإضافة والنسب والتركيب وغيره ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة"⁽⁴⁾.

ويبدو من تعريف ابن جني أن النحو يشمل الإعراب وغيره من المباحث الصرفية والنحوية , لكن الاهتمام بالإعراب جعله يغلب على الأصل .

-
1. ينظر: نهاية الإيجاز 162.
 2. دراسات لأسلوب القرآن الكريم 14/1.
 3. ينظر: القرآن و أثره في الدراسات النحوية., عبد العال سالم مكرم 265. ومنهج البحث النحوي عند المجراني , البكاء 419.
 4. الخصائص 34/1.

وقد ورد في الأثر , أن رسول الله ﷺ كان يحث على تعلم الإعراب فقد روى عن أبي هريرة انه , قال : " رسول الله ﷺ : أعربوا القرآن فإنه عربي " .

و ذكر السيوطي أحاديث أخرى عن الصحابة رضي الله عنهم في فضل الإعراب , إلا أنه ينبهنا إلى مسألة مهمة هي أن معنى هذه الآثار هو " إرادة البيان والتعبير , لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث , لأنه كان في سلبقتهم لا يحتاجون إلى تعلمه " (1) , واستبعد أن يكون المراد منه الإعراب الصناعي .

إن إبعاد معنى الاصطلاح النحوي للأعراب في الأحاديث الشريفة , لا يقلل من قيمته , لأن الإعراب لغة هو الإيضاح و التبيين , والحث على تعلم إعراب القرآن يفهم منه دراسته وفهم معانيه , وضبط قراءته ومفرداته , ولغته وهو أساس علم الإعراب النحوي (2) .

أما النحو فأعم من الإعراب لأنه يضم الإعراب وغيره من دراسة التركيب اللغوي أي إنه معني بمعاني الجمل أو الأساليب "فوضوح التراكيب وحسن بيانها يرتبط بمفرداتها كما يرتبط بعلاقات تلك المفردات" (3) .

وقد تناول ابن الزملاكي النحو متجاوزا مراقبة أواخر الكلم وجعل اهتمامه في بحث معاني الكلام وأسرار تأليفه ومن ذلك يقول : " فعليك أيها الناظر إلى دقائق الكتاب العزيز وحقائقه بمراعاة الوضع الحقيقي والمجازي ومراعاة الإعرابات والتأليف ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : (فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ) (البقرة: 37) . وقوله تعالى : (وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ أَرْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ) (هود: 42) . ولولا الإعراب لما عرف الفاعل من المفعول" (4) .

1. معتزك الأقران 1/ 133. وينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، الرافي 75.

2. ينظر: معجم الدراسات القرآنية، د. ابتسام الصفار 20.

3. مناهج وآراء في لغة القرآن ، محمد بركات 180.

4. البرهان الكاشف 96.

وهي إشارة لمكانة الإعراب عند ابن الزمكاني , وهو لم يتحرج من تسمية (علم النحو
(علم الإعراب) إذ يقول : " وينظر في الجمل ويعرف فيها مواضع الفصل والوصل ,
ويتصرف في التعريف والتنكير , والتقديم , والتأخير , والحذف , والإضمار , والتكرار وغير
ذلك مما توجهه صناعة علم الإعراب " (1) .

وعدّ ابن الزمكاني (الإعراب) الوجه الآخر لمعاني النحو فأكثر من الإعراب , والتطبيق
النحوي والإستعانة بأقوال أئمة النحو وآرائهم لبيان معنى آية أو شرح بيت شعري , وحكم
الكلمة الإعرابي ضمن التراكيب أو العبارة التي تناولها من خلال فنون البلاغة .

1. المصدر نفسه 199.

الفصل الثالث

أساليب نحوية

الأساليب النحوية

إن دراسة الأساليب في النحو من شأنها أن تجمع ما تفرق من الموضوع النحوي في باب نحوي واحد، كما أنها تعنى بدلالات الجملة، و العلاقات بين المفردات، فتكسب النحو شيئاً من الطرافة قد نعدمها في الدراسة النحوية التقليدية .

والبحث في أساليب الكلام وصور التعبير ودراسة معانيها إنما هو في أساسه من موضوعات الدرس النحوي، فكانت للنحاة الأوائل عنايتهم الفائقة بدراسة معاني الكلام والكشف عن أسرار تأليف العبارة⁽¹⁾. لكننا نجد أن الاهتمام بدراسة الأساليب غالباً ما يدخل ضمن علم البلاغة، ذلك أن عناية النحويين كانت فيما يخدم بحوثهم ونظرياتهم القائمة على أساس العمل. ونظرة إلى المصطلحات البلاغية في علم المعاني نجد أنها هي عينها وردت في كتب النحويين، وقد أدرك البلاغيون هذا الالتقاء، ففرقوا بين وظيفة النحوي وصاحب علم المعاني. فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني⁽²⁾.

إذن مباحث علم المعاني هي مباحث نحوية عليها مسحة بلاغية⁽³⁾، مما جعل الكثير من المحدثين ينحون باللائمة على علماء النحو، لتقصيرهم في بيان العمق الدلالي لمباحث المعاني، حتى جعلوها تتحول بطبيعة البحث التفصيلي إلى علماء البلاغة⁽⁴⁾. وتناول البلاغيون أنواع التراكيب، مما عدهُ النحاة خارج مجال اهتمامهم⁽⁵⁾. ويأتي عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) بنظرية النظم التي تقوم على أساس الجملة من الناحية التركيبية النحوية، فكانت بحوث الإعجاز بعده تتجه اتجاهها نحويًا ويلتقي علم النحو بعلم البلاغة في كثير من المواضع.

1. ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس الأوسي 25.
2. الطراز 17/1، وينظر: عروس الأفراح 245/2
3. ينظر: علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، محمد حسين الصغير 79.
4. ينظر: نحو الفعل، الجوّاري 7، وإحياء النحو 19، ومشكلات النحو بين القديم والجديد (بحث د. كاصد الزبيدي 203 .
5. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان 18.

المبحث الأول

أسلوب الاستفهام

الاستفهام: أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم⁽¹⁾. وقد سماه بعض النحاة بـ(الاستخبار) وعندهم، الاستفهام والاستخبار واحد⁽²⁾.

نقل السيوطي ما حكاه ابن فارس من أن الاستخبار ما سيق أولاً ولم يفهم حق الفهم، وإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً⁽³⁾.

يستنبط عبد القاهر الجرجاني دستوراً مفاده، إن معنى ترتيب أجزاء الكلام في الاستفهام هو نفس معنى ذلك الترتيب في الخبر المنفي أو المثبت "وذاك إن الاستفهام استخبار والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك"⁽⁴⁾.

والحديث عن الاستفهام في (دلائل الإعجاز) للجرجاني ومن تبعه، هو حديث ضمن مباحث التقديم والتأخير، فأدوات الاستفهام "ترتبط بما يليها اسماً كان أو فعلاً، فإذا قلت: (أأنت بنيت هذه الدار) فأنت شاك في الباني لا في البناء.. وتقول: (أقلت شعراً) فتكون مستفهماً عن وجود الشعر"⁽⁵⁾. ومنه قوله تعالى: (قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْثَا يَا ابْنَ أُمَّ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) (الأنبياء: ٦٦-٦٧). فإن السؤال وقع عن الفاعل لا الفعل، وقد ردد الفعل بينه و بين غيره ولم يكن منه تردد في نفس الفعل⁽⁶⁾.

1. ينظر: معترك الأقران 431/1.

2. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 0 150/8

3. ينظر: الصاحبي 151، ومعترك الأقران 431/1، والبرهان في علوم القرآن 0 326/2

4. دلائل الإعجاز 159، وينظر: نهاية الإيجاز 158، والبرهان الكاشف 168.

5. البرهان الكاشف 173، وينظر: دلائل الإعجاز 139، نهاية الإيجاز 158.

6. ينظر: دلائل الإعجاز 140، ونهاية الإيجاز 152، والبرهان الكاشف 170.

أدوات الاستفهام

تستعمل لتأدية هذا الأسلوب اللغوي أدوات ذكرها السيوطي بعد تعريفه للاستفهام وهي: "الهمزة، وهل، وما، ومن، أي، وكم، وكيف، وأين، وأتى، ومتى، وإيان وستأتي في حروف المعجم"⁽¹⁾، أي أنه سيبين كل أداة ضمن حرفها، ويذكر معناها وفائدتها. وتكون لأدوات الاستفهام الصدارة في الكلام شأنها شأن أدوات المعاني الأخرى⁽²⁾.

● **الهمزة:** هي أم الباب، لأنها تدلّ على الاستفهام أصالة قال سيويه "حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره"⁽³⁾، وللاستفهام بها أسلوب متميز في الغالب، لأنها اختصت بأمور، لا نجدتها في غيرها من أدوات الاستفهام التي جمعها السيوطي وهي:

- جواز حذفها⁽⁴⁾، لأنها أم الباب .
- تأتي لطلب التصور والتصديق .
- إنها تدخل على الإثبات، نحو (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا) (يونس: 2)، وعلى النفي، نحو (الْمَرْءُ نَشْرَحُ لَكَ صَدْرَكَ) (الشرح: 1)، ونفيده حينئذ معنيين: أحدهما التذكير والتنبية، والثاني التعجب من الأمر العظيم، كقوله تعالى: (الْمَرْءُ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ) (البقرة: 243)
- تقدمها على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير، نحو قوله تعالى (أَوَكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا) (البقرة: 100). (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى) (الأعراف: 97) وسائر أخواتها متأخر عنه، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: وكيف تكفرون، فأين تذهبون، فأني توفكون⁽⁵⁾.

1. معترك الأقران 432/1.

2. ينظر: المفصل 320، ونهاية الإيجاز 161 .

3. الكتاب 99/1.

4. معترك الأقران 572/1.

5. ينظر: معترك الأقران 572/1 .

○ إنه لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه بخلاف (هل) فإنها لا يترجح عندها نفي ولا إثبات (1).

○ إنها تدخل على الشرط نحو (وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ) (الأنبياء: 34). (أفان مات أو قتل انقلبتم) (آل عمران: 144) خلاف غيرها.

○ تستعمل الهمزة للتعبير عن معانٍ أخرى لا تقوم على أساس من طلب الفهم (2) ومن المعاني التي يخرج إليها الاستفهام بالهمزة:

الإنكار: المعنى في الإنكار على النفي، نحو قوله تعالى: (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا) (الإسراء: 40)، أي لم يفعل ذلك (3). والإنكار هنا في نفس الفعل، وأما إذا قدم الاسم ففيه يتوجه الإنكار إلى الفاعل كقولك لمن انتحل شعراً أنت قلت هذا الشعر كذبت (4). وهذا الإنكار هو (إنكار إبطال) (5)، وهو إنكار وقوع شيء والحق أنه غير واقع. أما قوله تعالى: (قَالَ اتَّعْبُدُونَ مَا تَحْنُونَ) (الصافات: 95) فهو إنكار لأمر واقع وتوبيخ لفاعله عليه (6)، "واكثر ما يقع في أمرٍ ثابت وبخ على فعله" (7) نحو قوله تعالى (اتَّذُفُونَ بَعْلًا وَكَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ) (الصافات: 125)

1. معترك الأقران 574/1، وينظر: التطور النحوي، برجستر آسر 109 .

2. ينظر: معترك الأقران 573/1. والبرهان في علوم القرآن 178/4 .

3. ينظر: معترك الأقران 433/1.

4. نهاية الإيجاز 152، وينظر: دلائل الإعجاز 152، والبرهان الكاشف، 173، والموجز في دلائل

الإعجاز، د. جعفر دك الباب 92

5. معترك الأقران 433/1.

6. ينظر: نهاية الإعجاز 152، والبرهان الكاشف 174 .

7. معترك الأقران 433/1،

وهذا هو (إنكار توييخ). وهذان الإنكاران مختصان بالهمزة (1). ويقع الإنكار في الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام والمعنى فيه على النفي، وما بعده منفي، ولذلك تصحبه (إلا) كما ذكر السيوطي مستشهدا بقوله تعالى: (فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ) (الأحقاف: 35). (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَافِرَ) (سبأ: 17) وعطف عليه المنفي كقوله تعالى: (فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ) (الروم: 29)، أي لا يهدي. وقوله تعالى: (أَنْتُمْ مِنْ لِبَشَرِينَ مِثْلَنَا) (المؤمنون: 47)، أي لا تؤمن (2).

التقرير: وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده (3)، فإذا قلت (أنت فعلت ذلك) كان غرضك أن يقر الفاعل كقوله تعالى حكاية عن قوم نمرود (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْثَا يَا إِبْرَاهِيمُ) (الأنبياء: 62)، فإنهم لم يستفهموه عن كسر الأصنام، بل عن الشخص الكاسر لها، والغرض أن يقر ذلك كان منه لا من غيره (4)، إذن الاستفهام "بالهمزة هنا يفيد تقريراً للفعل بأنه كان وإنكاراً له لم كان وتوييخاً لفاعله" (5).

التنبيه: يرى الرازي أن الاستفهام بمعنى الإنكار حاصلة راجع إلى تنبيه السامع على وجه فساد ذلك الشيء (6)، أما السيوطي فيذكر التنبيه وهو من أقسام الأمر، نحو قوله تعالى: (الَّذِينَ يَلْمِزُونَكَ بِمَا لَا يَصْلَحُ فَالْغُلَّابُ) (الفرقان: 45) أي انظر (7)، وانتبه .

1. ينظر: معترك الأقران 1 / 433، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي 608/3 .

2. ينظر: معترك الأقران 433/1، و مغني اللبيب 26/1.

3. ينظر: البرهان الكاشف 170، ونهاية الإيجاز 152، ودلائل الإعجاز 140، والموجز في دلائل الإعجاز 92.

4. نهاية الإيجاز 152 .

5. المصدر نفسه 154 .

6. معترك الأقران 436/1 .

7. المصدر نفسه.

العتاب: نحو قوله تعالى: (الْمُرْتَابِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ)

(الحديد:16)، ومن أطف ما عاتب الله به خير خلقه⁽¹⁾، بقوله تعالى: (عَفَا اللَّهُ

عَنْكَ لَمْ أَذْنَبْ لَهُمْ) (النوبة:43)، وقد ذكر السيوطي من معاني الاستفهام

المجازية اثنين وثلاثين معنى، مما يدل على سعة المعاني التي يمكن توليدها من هذا

التركيب .

• هل: قال السيوطي: "هل، حرف استفهام يطلب به التصديق دون التصور، و لا يدخل على

منفي ولا شرط، ولا أن، ولا اسم بعده فعل غالبا، ولا عاطف"⁽²⁾

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى معان أخرى أشهرها:-

○ ترد بمعنى (قد)⁽³⁾، وبه فسر قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ

(الإنسان:1) .

○ وتأني بمعنى النفي⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى: (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَان) (الرحمن:60)

○ ومن معانيها التمني، نحو قوله تعالى: (فَهَلْ لَنَا مِن شُعَاعٍ فَيَسْفَعُوا لَنَا) (الأعراف:53)

○ التذكير، وفيه نوع اختصار، نحو قوله تعالى: (هَلْ عَلَّمْنَا مَا فَعَلْنَا يُونُسَ وَأَخِيهِ)

(يوسف:89)

○ نقل السيوطي عن بعضهم أن (هل) تأتي تقريرا كما في قوله تعالى: (هَلْ فِي ذَلِكَ قَسْرٌ

لِلَّذِي حَجَسِ) (الفجر:5). والكلام مع التقرير موجب⁽⁵⁾. وهنا مسألة جديدة بالبحث

وهي: هل تكون (هل) حرف نفي كسائر أدوات النفي؟

1. المصدر نفسه 435/1 .

2. معترك الأقران 252/3 .

3. ينظر: حروف المعاني، الزجاجي 2، ومعاني الحروف، الرماني 102 .

4. ينظر: معترك الأقران 253/3 .

5. ينظر: المصدر نفسه 434/1 .

الذي يبدو راجحا إن معنى النفسي المستفاد من (هل) لا يطابق النفسي بحرف
النفسي، فهو ليس نفيا محضا بل هو مشوب بمعانٍ أخرى كالتعجب، أو الاستنكار، أو غير
ذلك من المعاني⁽¹⁾.

وقد ذكر السيوطي، إن العرب قد توسعت (فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لمعانٍ
أو أشربته تلك المعاني).

● ما: لا تختص (ما) بأسلوب الاستفهام، بل قد ترد موصولة أو موصوفة أو استفهامية بمعنى أي
شيء، وهي "مبهمة تقع على كل شيء"⁽²⁾.

قال السيوطي: "ويسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته وأجناس العلماء و
أنواعهم وصفاتهم نحو، ما هي، ما لونها، ما ولاهم"⁽³⁾، وقوله تعالى: (وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَا
مُوسَى) (طه: 17)، و(وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا
الرَّحْمَنُ) (الفرقان: 60)، ولا يسأل بها عن أعيان أولي العلم"⁽⁴⁾.

فالسؤال بها عن ذات غير الآدميين وصفاتهم، "فالاستفهام في قولك: ما عندك؟ فليس
جواب هذا أن تقول: زيد، وإنما جوابه أن تخبر بما شئت من غير الآدميين، إلا أن
تقول: رجل، فتخرجه إلى باب الأجناس"⁽⁵⁾.

وفسر السيوطي سؤال فرعون في قوله تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ)
(الشعراء: 23)، إنما قاله جهلا، ولهذا أجابه موسى بالصفات. وإذا جُرَّت حذف ألفها⁽⁶⁾
وبقيت الفتحة دليلا عليها فرقا بينها وبين الموصولة، نحو قوله تعالى: (عَمَّ كَتَسَاءُ لُونِ)
(النبأ: 1)، (فِيَرَأْتِ مِنْ دُكْرَاهَا) (النازعات: 43).

1. ينظر: معاني النحو 617/4 .

2. الكتاب 228/4.

3. معترك الأقران 432/1 .

4. معترك الأقران 551/2، ينظر: شرح ابن يعيش 5/4، والكليات، أبو البقاء 336.

5. المقتضب 128/4 .

6. معترك الأقران 551/2، وينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه 270 .

• مَنْ: للسؤال بها عن العاقل تستعمل لتعيين أفراد العقلاء، وإذا خلط العاقل مع غير العاقل استعملت (مَنْ) فيهما كذلك (1). قال تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ) (النور: 45) وقارن ابن الزملكاني بين (مَنْ) و(الهمزة) يشتركان في إفادة الاستفهام عن المفرد، ويفترقان في معنيين هما: إن الهمزة يستفهم بها استفهاما خاصا بخلاف (مَنْ) يستفهم بها استفهاما عاما، وإن (مَنْ) لا تكون إلا استفهاما عن المنسوب إليه، لا عما أفاد الحكم، نحو قوله تعالى: (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) (يس: 78)، بخلاف الهمزة فإنها تأتي في الحالين (2).

يرى السيوطي أن الغالب في استعمال (مَنْ) في العاقل، "عكس ما. ونكتته أن (ما) أكثر وقوعا في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواقعها للكثير، وما قلت للتقليل، للمشكلة" (3).

وذكر السيوطي مواضع تخرج فيها (مَنْ) عن الاستفهام إلى معان أخرى (4) منها:-

- التعظيم، نحو: قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) (البقرة: 255)
 - الإنكار، نحو قوله تعالى: (فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ) (الروم: 29)
 - الترغيب، نحو قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) (البقرة: 245)
- ويحتمل هذا المعنى أن تكون (مَنْ) استفهاما و(ذا) اسم إشارة بمعنى (من هذا؟) (5)

• أي: من الأدوات التي لا تختص بالاستفهام وحده، وإنما تتعداه إلى أبواب أخرى، والذي يعيننا هنا استعمالها استفهامية نحو قوله تعالى: (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا) (النوبة: 124)

1. ينظر: المقتضب 50/2 .
2. ينظر: البرهان الكاشف 169 .
3. معترك الأقران 557/2 .
4. ينظر: معترك الأقران 432، 436/1 .
5. ينظر: معاني النحو 640/4 والتراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر 18 .

وإنما يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما⁽¹⁾، أي بحسب ما تضاف إليه، فإن أُضيفت إلى مكان كانت مكانا وإن أُضيفت إلى زمان كانت زمانا ... أي بحسب ما تضاف إليه .

- **أَيَانُ**: يستفهم بها عن الزمان وتختص (أَيَانُ) للسؤال عن الزمان المستقبل، ومعناها أي حين⁽²⁾ . ونقل السيوطي عن السكاكي أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم - وهذا رأي النحاة⁽³⁾، نحو قوله تعالى: **(يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا)** (النازعات: 42) وعن علي بن عيسى الربعي⁽⁴⁾: إنها تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظم أمره⁽⁵⁾ . وقال الرضي في شرح الكافية: "أَيَانُ مختص بالأمور العظام نحو قوله تعالى: **(أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ)** (الذريات: 12)، ولا يُقال: أَيَانُ نمت"⁽⁶⁾.

أدوات الجواب

إن الاتصال بين الاستفهام وجوابه يعود إلى أساس معنوي، فلا يمكن إدراك المعنى المكتمل إلا عن طريق الإحاطة بطرفي هذا الأسلوب .

• نعم أو لا

تسهم الأدوات (نعم و لا) في إتمام دلالة أسلوب الاستفهام، يقول سيويوه "وأما نَعَمْ فعدة وتصديق . تقول: قد كان كذا، فيقول: نعم"⁽⁷⁾.

1. ينظر: معترك الأقران 617/1.
2. ينظر: غريب القرآن، السجستاني 10.
3. ينظر: شرح الرضي على الكافية 130/2، والكليات 90، ومعترك الأقران 2/1، 554/619.
4. هو علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح أبو الحسن الربعي (ت 420 هـ) من أكابر نحاة بغداد ينظر: تاريخ بغداد 17/12، وأنباه الرواة 297/2 .
5. ينظر: معترك الأقران 617/1 .
6. شرح الرضي على الكافية 130/2. وينظر: الظروف الزمانية في القرآن الكريم، بشير زقلام 101.
7. الكتاب 234/4 .

ويذكر السيوطي (نعم): "حرف جواب، فتكون تصديقا للمخبر، ووعدا للطلب، وإعلاما للمستخبر"⁽¹⁾، ولا تقع جواباً للنفي⁽²⁾. أما (لا) فذكر السيوطي أنها تكون جوابية، لكنها لم تقع في القرآن⁽³⁾.

● بلى: يقول سيويوه "وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي"⁽⁴⁾، أي أنها "لا تكون جوابا إلا بكلام فيه نفي"⁽⁵⁾.

يذكر السيوطي إن (بلى) تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي فتفيد إبطاله، سواء أكان الاستفهام حقيقياً، نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول (بلى)⁽⁶⁾ أو تويخا نحو قوله تعالى: (أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَنَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى) (الزخرف: 80)

● إي: حرف جواب بمعنى (نعم)، إلا أنها لا تقع إلا مع القسم، ونقل السيوطي رأي ابن الحاجب في أنها إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم⁽⁷⁾.

1. معترك الأقران 596/2 .

2. ينظر: حروف المعاني 6.

3. ينظر: معترك الأقران 244/2.

4. الكتاب 234/4.

5. المقتضب 232/2.

6. ينظر: معترك الأقران 639/1.

7. ينظر: معترك الأقران 617/1، والكافية 381/2، والمفصل 310.

المبحث الثاني

أسلوب الشرط

الشرط في اللغة: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه⁽¹⁾، أما في الاصطلاح: فهو أسلوب من أساليب التعبير، أطلق عليه سيويوه ومن تابعه (الجزء) مدخلا ضمنه جملة الشرط والجواب⁽²⁾. ومعناه أن "يقع الشيء لوقوع غيره"⁽³⁾.

فجملة الشرط إذن تتألف من عبارتين لا استقلال لأحدهما عن الأخرى تسمى العبارة الأولى شرطاً، والثانية جواباً أو جزءاً. وربما كان ابن جني في (اللمع) أول من استعمل مصطلح (جواب الشرط) على الجزء الثاني من التركيب⁽⁴⁾.

إن تركيب جملة الشرط هو وحدة نحوية دالة، فيها طرفان ثانيهما متعلق بمقدمة يتضمنها الأول، والعامل الذي ينعقد به طرفاً هذه الوحدة هو الأداة .

ومن هذه الفكرة التامة إنما يعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعاً، لذلك جعل فخر الدين الرازي الشرط وما عطف عليه جملة واحدة بقوله: "انك ترى جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى ثم جعلتا بمجموعهما شرطاً، نحو قوله تعالى: (وَمَنْ يُضِجْ مِنْ بَيْنِهِمْ هَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) (النساء: 100) فالحكم غير متعلق بالهجرة على الانفراد بل بما مع أن يدركه الموت"⁽⁵⁾.

1. لسان العرب، مادة (شرط) 68/8 .

2. ينظر: الكتاب 56/3 .

3. المقتضب 46/2 .

4. ينظر: اللمع 82 .

5. نهاية الإيجاز 167.

أدوات الشرط

للأداة وظيفة مهمة في الجملة، أو في الأسلوب، إذ أن المفهوم الدلالي للأسلوب لا يفهم على حقيقته إلا إذا أُلْتُفِتْ إلى وظيفة هذه الأداة. فالحديث عن الأداة هو حديث عن الأسلوب المقصود . ومن أدوات الشرط التي خصتها كتب الإعجاز بالبحث:-

● إن: إنها أصل أدوات الشرط، لأنها تصلح لكل ضروبه، ولأنها ملازمة لمعناه لا تخرج عنه إلى غيره (1). نحو قوله تعالى: **(إِنْ يَنْهَوُا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ)** (الأنفال: 38).

وذكر ابن الزملاكي أن "مجرى (إِنْ) الشرطية مجرى (لو) ويلزمها واو الحال غالباً" (2) والمقصود بقوله (لو) مثل (إِنْ) الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمرة يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، و(لو) بمعنى (إِنْ) قال به بعض النحويين (3).

والأصل في فرض المحالات كلمة (لو) دون (إِنْ) (4)، وتستعمل (إِنْ) في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها. فـ (لو) لا تطابق (إِنْ)، قال السيوطي: (لو) حرف شرط في الماضي تصرف المضارع إليه بعكس (إِنْ) الشرطية، وهذا أحد وجوه الخلاف بينهما (5). و" (إِنْ) لعقد السببية و المسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ(إِنْ) سابق على الشرط بـ (لو)" (6).

ففي قوله تعالى: **(قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قَنَالًا لَاتَّبِعْنَاكُمْ)** (آل عمران: 167) "نعلم هنا في معنى علمنا، لأن (لو) من القرائن التي تخلص المضارع لمعنى الماضي، إذا كانت حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فإذا كانت بمعنى (إِنْ) الشرطية تخلص المضارع لمعنى الاستقبال" (7).

1. ينظر: الكتاب 1/134، المقتضب 2/46، الهمع 2/57.

2. البرهان الكاشف 192.

3. ينظر: مغني اللبيب 1/264، وأساليب التوكيد 114.

4. ينظر: الكليات 51.

5. ينظر: معترك الأقران 2/253.

6. مغني اللبيب 1/255.

7. البحر المحيط 3/109، وينظر: معترك الأقران 3/372.

• لو: "لو لما كان سيقع لوقوع غيره"⁽¹⁾، هذا الضابط الذي ذكره سيبويه واختاره المحققون⁽²⁾.

وعبارة سيبويه تدلّ على الامتناع الناشئ عن فقد السبب، لا على مطلق الامتناع، أي جواب (لو) ممتنع لامتناع سببه، وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره⁽³⁾. وقد فسروا اللام في (لوقوع) بأنها توقيئية، وبذلك يسلم هذا التعريف من المعارضة⁽⁴⁾. والمشهور في معناها: "امتناع الشيء، لامتناع غيره، ولا يليها إلا الفعل مظهراً أو مضمراً"⁽⁵⁾. وعلى الرغم أنّ (لو) فيها معنى الشرط لكنها لا تعمل لمخالفتها حروف الشرط، وذلك أنها لا ترد الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط⁽⁶⁾.

ويرى ابن الزملاكي أن "قول النحاة في أنها تدلّ على امتناع الثاني، لامتناع الأول، سهو، إذ لا يلزم من انتفاء السبب المعين انتفاء المسبب لجواز أن يخلفه سبب آخر يترتب عليه المسبب إلا إذا لم يكن للمسبب سبب سواه"⁽⁷⁾.

ورأى ابن الزملاكي هذا مستمد من شيخه ابن الحاجب في (الأمل) قال: "أن (لو) معناها عندنا على ما دلّ عليه الدليل، امتناع الثاني كقوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء: 22) فالتعدد منتفٍ، لأجل امتناع الفساد"⁽⁸⁾.

وقال في (الكافية): "أنّ النحاة قالوا، لامتناع الأول، بل هي امتناع الأول لامتناع الثاني، لأن الأول سبب والثاني مسبب"⁽⁹⁾.

-
1. الكتاب 224/4 .
 2. أساليب التوكيد 144
 3. ينظر: شرح الأشموني 37/4 .
 4. ينظر: أساليب التوكيد في القرآن الكريم، المطردي 213، والنحو الوافي 4/ 459 .
 5. معاني الحروف، الرماني 111 .
 6. المصدر نفسه .
 7. البرهان الكاشف 191 .
 8. أمالي ابن الحاجب 309/1 .
 9. الكافية في النحو 390/2 .

وتبدو قناعة ابن الزملكاني برأي شيخه إذ نجده يناقش السبب والمسبب والحكم في (لو) قائلاً: "فهي موضوعة لثبوت الحكم على تقدير ليس بواقع لزم من ذلك أن يكون الفعل الذي تطلبه إذا كان مثبتاً لفظاً سواء كان الأول أو الثاني منفيًا في الوجود، وإن كان منفيًا لفظياً أي يكون ثابتاً في الوجود"⁽¹⁾، وينظر ابن الزملكاني في الآية الكريمة (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مَعْرُضُونَ) (الأَنْفَال: 23)، التقدير: لم يسمعهم ولم يتولوا، وذلك خلاف المراد. والتقدير: أي عدم الفهم، والأعراض فيهم، لا يتوقف على السماع حتى ولو أسمعهم، فهم متولون على كل حال اسمعهم أم لم يسمعهم⁽²⁾.

والقول المروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"⁽³⁾، دل على أنه خاف الله تعالى فعصاه، وذلك خلاف المراد في قول النحاة امتناع الثاني، لامتناع الأول، فأجاب ابن الزملكاني: أنه مدح "صهيب" لما هو مشتمل عليه من الطاعة والعبادة، فكيف يعصه وهو من الخوف متمسك بأمتن سبب ومن طهارة الباطن بأعلى نسب⁽⁴⁾.

وذهب الرازي في تفسيره الكبير إلى أن (لو) ليست حرف امتناع لامتناع بل هي حرف يفيد الربط⁽⁵⁾. لذا قال الزركشي في دلالة (لو): "وقد سلب الإمام فخر الدين الامتناع مطلقاً وجعلها لمجرد الربط"⁽⁶⁾. ويبدو أن هذا الذي سماه ربطاً، هو الذي سماه بعد ذلك "الاستلزام، إذ يفهم من قولنا: أن (لو) تفيد الاستلزام، أنها تقتضي لزوم جوابها لشرطها"⁽⁷⁾ وتابع الرازي الفقهاء في تفسيره لقوله تعالى: (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مَعْرُضُونَ) (الأَنْفَال: 23) ورجح أن (لو) تفيد الاستلزام⁽⁸⁾. وشرع

1. البرهان الكاشف 191 .

2. المصدر نفسه 192 .

3. رواه أبو عبيد في غريب الحديث 394/3 .

4. البرهان الكاشف 192 .

5. ينظر: التفسير الكبير 80/2، 81 .

6. البرهان في علوم القرآن 366/4 .

7. الجنى الداني 289 .

8. ينظر: التفسير الكبير 15/ 144 .

يسرد الدليلين فبدأ بالآية ولجأ إلى التأويل لنفي الدلالة التي ذهب إليها جمهور النحاة⁽¹⁾، ثم استشهد بالخبر المروي، ورجح أن (لو) تفيد مجرد الاستلزام بقوله: "واعلم أن هذا الدليل أحسن إلا إنه على خلاف قول جمهور الأدباء"⁽²⁾ يريد جمهور النحاة.

وتبدو قناعة ابن الناظم في أن "لو" حرف يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره فينبه على أنها تقتضي لزوم شيء لشيء، وكون الملزوم منتفياً ولا يتعرض لنفي اللازم مطلقاً ولا لثبوته، لأنه غير لازم من معناها"⁽³⁾.

والقول أن "لو" لا تفيد الامتناع قول مبالغ فيه، فهي تستعمل فيما لا طمع في تحقيقه أو في المستحيلات"⁽⁴⁾، وردّ ابن هشام على من قال أن (لو) لا تفيد الامتناع بأنه "كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد"⁽⁵⁾. والسيوطي بعد أن يذكر الخلاف في امتناعية (لو) وما قيل فيهما من آراء، ينبه أنها قد تأتي:

○ شرطية في المستقبل، وهي التي يصلح موضعها (إن)⁽⁶⁾ نحو قوله تعالى: (وَلَوْ كَرِهَ

المُشْرِكُونَ) (النوبة: 33) والحق أنها لا تطابق (إن)، فإن شرط (لو) بعيد الوقوع، "الأصل في فرض المحالات كلمة (لو) دون (إن)، لأنها لما لا جزم بوقوعه"⁽⁷⁾.

○ مصدرية: وهي التي تصلح موضعها (أن) المفتوحة وأكثر وقوعها بعد الفعل "ود" نحو قوله تعالى: (وَدَا كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ) (البقرة: 109).

1. التفسير الكبير 15/ 145

2. ينظر: المصدر نفسه.

3. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم 277 .

4. ينظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، المخزومي 62 .

5. مغني اللبيب 1/ 256 .

6. معترك الأقران 2/ 256، وينظر: مغني اللبيب 1/ 264، و الجنى الداني 295.

○ للتمني: "وهي التي يصلح موضعها ليت، نحو قوله تعالى: (فَلَوْ أَنَّ لِلنَّاسِ كَرَهًُا فَنَكَوْنَ

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (الشعراء: 102) ولهذا نصب الفعل في جوابها⁽¹⁾.

○ للتعليل، نحو قوله تعالى: (وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ) (النساء: 135)

والواضح أنّ خلاف النحاة كان في أن (لو) حرف امتناع لامتناع وقد جاءت خلاف هذا المعنى في عدد من آيات الكتاب العزيز وكلام العرب، ويبدو عند استقراء مواضع (لو) إنها تأتي فضلاً عما ذكره السيوطي شرطية غير امتناعية.

● لولا: حرف شرط غير جازم يوجب امتناع الفعل لوقوع الجواب⁽²⁾. تدخل على الجملة

الاسمية ويكون جوابها فعلاً مقروناً باللام إن كان مثبتاً نحو قوله تعالى: (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ

الْمُسَبِّحِينَ *الَّذِينَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) (الصافات: 143-144) ومجرداً منها إن كان

منفياً، نحو قوله تعالى: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا)

(النور: 21)، وإن وليها ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى: (لَوْلَا أَنزَلْنَا كِتَابًا

مُؤْمِنِينَ) (سبأ: 31)

● مهمما: المشهور أنها اسم لا ظرف ولا حرف، وهي عند الخليل مركبة من (ما) الشرطية و (ما) الزائدة، ثم أبدلت الألف (هاء) دفعاً للتكرار⁽³⁾.

ذكرها السيوطي قائلاً: "اسماً يعود الضمير عليها في قوله تعالى: (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ

لِنُسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) (الأعراف: 132)، ونقل عن الزمخشري قوله: "عاد عليها

ضمير به وضمير بها حملاً على اللفظ، وعلى المعنى وهي شرط لما لا يعقل غير الزمان كالأية المذكورة وفيها تأكيد ضمير"⁽⁴⁾.

1. معترك الأقران 257/2.

2. المصدر نفسه.

3. ينظر: الكتاب 60/3، والمقتضب 48/2، ومعترك الأقران 558/2.

4. معترك الأقران 558/2، وينظر: الكشاف 343/1.

● **أما:** حرف شرط وتفصيل وتوكيد⁽¹⁾، أما الشرط فهو نائب عن أداة الشرط وفعله، وأما التفصيل فهو غالب أحوالها. وتفيد التوكيد دائماً، وأغلب ورودها في القرآن الكريم، بأن يأتي بعدها مبتدأ يطلب خبراً نحو قوله تعالى: **(فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً)** (الرعد: 17) والجمله من المبتدأ والخبر مؤكدة بـ (أما) والتأكيد لها ثابت⁽²⁾.

قال ابن الزملاكي في (أما): "لا يغرب عن فهمك إن فيه معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء وفائدته في الكلام أن يكسبه فضل تأكيد. تقول زيد ذاهب، فإذا قصت لا محالة ذاهب قلت: (أما زيد فذاهب)، ولذلك قال سيويه في تفسيره⁽³⁾: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب"⁽⁴⁾.

والواضح اعتماد ابن الزملاكي على رأي الزمخشري في أن (أما) تفيد التوكيد، حيث قال ابن هشام في معاني (أما): "أما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: "فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد... وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط"⁽⁵⁾ وأكد السيوطي في معترك الأقران، كونها شرطاً بدليل لزوم الفاء بعدها أما قوله تعالى: **(فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوْذَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ)** (آل عمران: 106)، فعلى تقدير القول، أي فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف⁽⁶⁾. وتأتي أما لتفصيل الجمل⁽⁷⁾، وهو في غالب أحوالها، نحو قوله تعالى: **(أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ* وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِمَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا)** (الكهف: 79-80)

1. ينظر الكتاب 134/1، 67/2، والمقتضب 71/2، شرح المفصل، ابن يعيش 11/9.

2. ينظر: أساليب التوكيد 247.

3. ينظر: الكتاب 235/4 وعبارة سيويه فيه "وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق" ألا ترى أن (الفاء) لازمة لها أبداً، وينظر: المقتضب 71/2.

4. البرهان الكاشف 195.

5. مغني اللبيب 57/1.

6. ينظر: معترك الأقران 600/1 .

7. ينظر: معاني الحروف 129 .

وقد يترك تكريرها استغناء بأحد القسمين عن الآخرين⁽¹⁾، ونقل السيوطي رأيا هو: " لا يلزم تكريرها خلافا لبعضهم، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول . هذا غير لازم، اللهم إن كان في اللفظي فنعمة . وأما المعنوي فلا يلزم" (2) .

1. معترك الأقران 601/1 .

2. الجنى الداني 482 .

المبحث الثالث

أسلوب التوكيد

التوكيد والتأكيد لغتان، والتوكيد بالواو أفصح من التأكيد⁽¹⁾، وبها جاء القرآن في قوله

تعالى: (وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) (النحل: 91)

وهو في اللغة الأحكام⁽²⁾، وفي الاصطلاح، هو تثبيت الشيء في النفس وتقوية أمره. وفائدته: إزالة الشك عن ذهن المخاطب، فالكلام إذا تأكد تقرر، وصار حقيقة لا مرأى فيها⁽³⁾.

يتخذ التوكيد في العربية أنماطاً مختلفة وأساليب شتى، لكنه دُرس في الكتب النحوية ضمن التوابع، وذلك لاعتماد النحاة على التكرير في التوصل إلى دلالة هذا الأسلوب، التكرير في اللفظ ومعناه، أو في معناه دون لفظه، حتى أن سيبويه جعل التوكيد تكريراً⁽⁴⁾ فالتوكيد: "هو تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ، أو معنى لفظ"⁽⁵⁾. ولا يقتصر التوكيد بإعادة اللفظ ومعناه، وأن كثر في الأعلام فإنه "يصلح في الأفعال والحروف والجمل، وفي كل كلام تريد تأكيده"⁽⁶⁾ وبذلك جاءت دراسة النحاة في التوكيد اللفظي والمعنوي، أما بقية تراكيب التوكيد فقد وردت موزعة ضمن سياقات ومباحث نحوية متفرقة.

ولعل قصر النحاة عنايتهم بالتوكيد في جانب التكرير، فقط، لما لهذا الجانب من صلة بالعامل والتبعية للمعمول، الذي كان له نفوذ لا يقاوم على أساليب تفكيرهم⁽⁷⁾.

1. ينظر: لسان العرب، مادة (أكد)، 1/125.

2. ينظر: مقاييس اللغة، باب الواو والكاف وما يثلثهما 6/138.

3. ينظر: شرح ابن يعيش 3/40.

4. ينظر: الكتاب 3/508.

5. شرح المقدمة المحسبة 2/407.

6. الأصول في النحو 2/19.

7. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 234.

أمّا تراكيب التوكيد الأخرى، فلم تنل عناية كبيرة، أو موازية لفكرة العمل النحوي، ولا نعي بهذا أنهم أغفلوا تلك المواضع، بل تقصوا مواضعها. وما لها من دلالات، بالإشارة إلى ألفاظ تفيد التوكيد حيثما وقعت مثل: أنّ ولام الابتداء ونوني التوكيد، والحروف الزائدة، أو بيان صورٍ إعرابية وتركيبية مختلفة يتضح فيها التوكيد، إلا أنهم درسوها مشتتة ولم يستوعب المعنى العام الذي يهدف إليه أسلوب التوكيد بأكمله .

وقد جاء التوكيد في كتب الإعجاز القرآني، كأحد أساليب النظم في التي جاءت بها لغة التنزيل، فالبلاغة ليست إيجازاً فحسب، فقد تكون في الإطناب، وإطالة النفس في تصوير ما يتطلبه المقام، فيجب " على البليغ في مظان الإيجاز أن يوجز وفي مظان الإشباع أن يشبع وفي مظان الإجمال أن يجمل وفي مظان التفصيل أن يفصل، ولقد كرر الله القصص لقصص الإيضاح والتذكر مرة بعد أخرى" (1).

وعقد صاحب (نظرية النظم) فصلاً في (دلائل الإعجاز) في التوكيد وعلاماته (2) على الرغم من أنه لم يكن يعنى بوضع العنوانات فهو لا يذكر فيه غير فوائده إن وضمير الفصل وضمير القصة ثم فوائده إنما (3). وهو كعادته لا يهتم بدراسة فن معين بقدر ما يهتم إثبات أثر ذلك الفن في النظم . ويتبع الرازي الجرجاني فيضع باباً من كتابه (نهاية الإيجاز) في فوائده (إن وإمّا) فضلاً عن بعض الإشارات إلى التوكيد في مواضع أخرى . وهو في ذلك لا يضيف، لكنه ييؤب ما قاله الجرجاني ويختصره (4)، أما ابن الزمكاني في (البرهان الكاشف) فيعد التوكيد أحد فنون التأليف، ويفرد له فناً (في التأكيد) يبين فيه أقسام التوكيد وأساليبه المتعددة. فضلاً عن ذكره التوكيد في مواضع عديدة من كتابه . ويحدد ابن الزمكاني قسمي التوكيد "قسم ييؤب له في صناعة علم النحو، وهو ضربان: لفظي ومعنوي . والقسم الثاني: الذي لا ييؤب له، وهو كل لفظ تابع للفظ قبله يغيّره لفظاً و يطابقه معنى لتقرير ما سبق، غير تابع له في الإعراب، وهذا يجي ء على وجوه شتى" (5) .

1. البرهان الكاشف 234 .

2. ينظر: دلائل الإعجاز 297 .

3. ينظر: المصدر نفسه 311 .

4. ينظر: نهاية الإيجاز 178، دلائل الإعجاز 297 .

5. البرهان الكاشف 234 .

وهو بذلك يبين أن للتوكيد أساليب متعددة فضلاً عما بوبه النحاة في صناعة علم النحو .
 و السيوطي يعد التوكيد القسم الثاني من الإطناب، مثل الحذف من الإيجاز، "كما
 انقسم الإيجاز إيجاز قصر وإيجاز حذف كذلك انقسم الإطناب إلى بسط وزيادة"⁽¹⁾
 .فالأول: الإطناب بتكثير الجمل والثاني: ويقصد به التوكيد .وهذا ما ذهب إليه ابن جني، إذ
 قال: "إن التوكيد من مقاوم الإسهاب والإطناب، والحذف من مظان الإيجاز والاختصار"⁽²⁾.

جعل السيوطي التوكيد أنواعاً، يصل فيها إلى النوع الحادي والعشرين يخلط فيها بين
 التوكيد الصناعي، الذي تعنى به صناعة علم النحو، وما يلحق به وبين التوكيد الذي يعنى به
 البيانون نحو الإيغال والتكميل، والتعليل وغيرها.⁽³⁾ وهو في ذلك متأثر بما كتبه الزركشي في
 التوكيد، غير أن الزركشي كان أوضح في جمع التوكيد الصناعي من غيره .

أراد به اللفظي والمعنوي، ثم ما يلحق به من تراكيب التوكيد الأخرى وأوجز أدوات التوكيد،
 بمؤكدات الجملة الاسمية، ومؤكدات الجملة الفعلية⁽⁴⁾. وجاء في معترك الأقران: "ويتفاوت التأكيد
 بحسب قوة الإنكار وضعفه كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى، إذ كذبوا في المرة الأولى: (إِنَّا

إِلَيْكُمْ مِّنْ سَلُونِ) (يس:14)

فأكد بأن واسمية الجملة وفي المرة الثانية(مَرَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمِّنْ سَلُونِ) (يس:16)
 فأكد بالقسم، وإن، واللام واسمية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا⁽⁵⁾: (مَا أَنْزَلْنَا
 إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَّا الرِّحْمَانَ مِنْ شَيْءٍ: إِنِ أَنْزَلْنَا إِلَّا تَكْذِبُونَ) (يس:15) لقد ذكرنا إن
 النحاة وضعوا التوكيد في باب التوابع، وذلك لسيطرة فكرة العمل النحوي في تقسيم التوكيد إلى
 لفظي ومعنوي، فشتتوا أساليبه في أبواب متفرقة بحسب عملها على الرغم من أدائها وظيفية
 التوكيد في ذلك الباب النحوي .وفي كتب الإعجاز إشارات أو وقفات لبعض هذه الأساليب
 منها:

1. معترك الأقران 333/1.
2. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جني 478.
3. ينظر: معترك الأقران 334/1-373.
4. ينظر: البرهان في علوم القرآن 385/2.
5. معترك الأقران 334/1، وينظر: الإتيقان 64/2 .

● **التوكيد بالمصدر:** ذكر سيبويه إن من المصادر ما يؤدي وظيفة التوكيد، بعقده "باب لما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله، وذلك قولك هذا عبد الله حقاً، وهذا زيد الحق لا لباطل، وهذا زيد غير ما تقول" (1).

نجد ابن الزمكاني في تقسيمه (2)، الذي أشرنا إليه، بأن هناك من وجوه التوكيد ما لا ييوب له عند النحاة، ومنه التوكيد بالمصدر، نحو: (ضربت زيدا ضرباً) وقوله تعالى: (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دُكًّا دُكًّا) (الفجر: 21).

وتبدو نباهة ابن الزمكاني إلى التوكيد بالمصدر الذي سبق التوكيد اللفظي في هذه الآية، وملاحظة هذا الأسلوب الذي جعل الفعل أكثر توكيدا. وذكر الرضي في شرحه على الكافية "المراد بالتأكيد، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً" (3)، أي إن التوكيد للحدث لا للفعل، "فالذي حصل، هو إعادة معنى الفعل المتحقق في الحدث الذي دلّ عليه المصدر" (4) وقد وافق السيوطي الزركشي في أن تأكيد الفعل بمصدره "هو عوض من تكرار الفعل مرتين" (5)، فهو نوع من توكيد الفعل توكيداً لفظياً بذكر مصدره بدلاً من تكريره بلفظه أو مرادفه (6)، وهذا ليس بسديد ولو كان الأمر كذلك لألغى التوكيد اللفظي. "فالعرب قد تكرر الفعل مرتين إذا أرادت فهذا تعبير وذاك تعبير وكل يؤدي غرضاً ومعنى" (7). فالغرض من المفعول المطلق المؤكد لفعله، إزالة الشك عن المتحدث عنه، أي "رفع توهم المجاز في الفعل" (8) كما يرى السيوطي. وقد أشار ابن عصفور إلى أن التوكيد بالمصدر هو أحد قسمي التوكيد المعنوي

1. الكتاب 378/1 .

2. نظر: البرهان الكاشف 234 .

3. النحو في شروح ديوان الحماسة 144. (رسالة ماجستير) .

4. شرح الرضي على الكافية 122/1.

5. معترك الأقران 340/1، وينظر: البرهان في علوم القرآن 392/2 .

6. ينظر: أساليب التوكيد، الياس ديب 136 .

7. معاني النحو 575/2 .

8. معترك الأقران 340/1.

بقوله: "وذلك إن الإنسان قد يقول: (مات فلان) مجازاً، وإن كان لم يمّت أي كاد يموت، وكذلك: قتلت زيدا. قد يقوله ولم يقتله، أي: بلغت به القتل. فإذا قال مات عمرو موتاً، وقتلت زيداً قتلاً كان الموت والقتل حقيقيين⁽¹⁾. هذا وتوكيد المصدر لفعله ورفع توهم المجاز عنه، فقد ردّ أهل السنة المعتزلة في دعواهم نفي التكليم حقيقة في قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (النساء: 164). والمصدر يؤكد عامله سواء أكان هذا العامل فعلاً أم مصدرًا⁽²⁾، كقوله تعالى: (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جُزْءٌ مِّمَّا كُفِّرُوا بِنِعْمَةٍ وَأَنْزِلُوا سُورًا) (الإسراء: 63)، وقد يؤكد بمصدر فعل آخر، أو اسم عين نيابة عن المصدر نحو قوله تعالى: (وَتَبَيَّنَّا إِلَيْمُ تَبْيِيلًا) (المزمل: 8)، والمصدر تبييلاً، والتبتل مصدر بتل. وقوله تعالى: (وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ أَنْبَاءً) (نوح: 17)، إذ النبات اسم عين⁽³⁾.

وقال في ذلك المبرد: "إعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر، لأن الفعل الذي ظهر في معنى الفعل الذي ينصبه وذلك نحو قولك: أنا أدعك تركاً شديداً وقد تطويت انطواءً، لأن تطويت في معنى انطويت"⁽⁴⁾.

● التوكيد ب(إنّ) و (أنّ): تأتي على وجهين: الأول: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم)⁽⁵⁾.
فائدتها "التأكيد لمضمون الجملة، فإن قول القائل: إن زيدا قائم مناب تكرير الجملة مرتين، أي أن قولك: إن زيدا قائم أوجز من قولك زيد قائم زيد قائم، مع حصول الغرض من التأكيد"⁽⁶⁾.

وخص الرازي (أن) في نهاية الإيجاز بفصل في مواقعها وفوائدها⁽⁷⁾. وقال: "والتحقيق

1. شرح الجمل، ابن عصفور 263/1

2. التراكيب اللغوية 111. وينظر: معترك الأقران 340/1.

3. معترك الأقران 340/1، وينظر: البرهان في علوم القرآن 397/2.

4. المقتضب 73/1، 74.

5. ينظر: المغني 76/1، المفصل 293، والهمع 71/2.

6. شرح المفصل 59/8، وأساليب التوكيد 141.

7. ينظر: نهاية الإيجاز 178.

أنها للتأكيد"⁽¹⁾. قال في موضع آخر "اعلم أنها تجيء إذا ظن المتكلم في الذي وجد انه لا يوجد مثل قولك"⁽²⁾ وذكر ابن الزملاكاني ما قاله الرازي، وذكرها ضمن المؤكدات التي تقرر ما سبق"⁽³⁾. وقال السيوطي: التأكيد والتحقيق، هو الغالب، نحو قوله تعالى: (إِنَّا إِلَيْكُم لَمُنْسَلُونَ) (يس:16)، ونقل عن عبد القاهر قوله: التأكيد بها أقوى من التأكيد باللام قال: وأكثر مواقعها بحسب الجواب لسؤال ظاهر أو مقدر إذا كان للسائل فيه ظن"⁽⁴⁾.

• من أساليب التوكيد (القسم) القسم من الأساليب المعروفة في كلام العرب، وما هو إلا ضرب من التوكيد، لأن الغرض منه توكيد الكلام وتقويته⁽⁵⁾. فالقسم جملة يؤتى بها لتوكيد جملة أخرى، وألفاظ القسم الواردة في تراكيبه وأساليبه على أنواع، منها حروف ومنها أسماء، أو أفعال، أو جمل وما يهمننا هنا ليست دراسة أسلوب القسم، وإنما بصفتها أحد أساليب التوكيد التي بدت منها إشارات في كتب الإعجاز .

فالقسم نوعان⁽⁶⁾، ظاهر أو صريح ويستدل عليه بلفظ من ألفاظ القسم وقد أشار ابن الزملاكاني إليه كأحد وجوه التأكيد، نحو قوله تعالى: (فَلَا أُقْسِمُ بِالْخَنَسِ * الْجَوَاسِرِ الْكُنَسِ *، وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ) (النكوبي: 15-19)، والنوع الثاني من القسم هو المضممر أو غير الصريح وهو ما دلت عليه اللام نحو قوله تعالى: (الْبَلَّوْنَ فِي أَهْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) (آل عمران: 186)، أو ما دلّ عليه المعنى نحو قوله تعالى (وَإِنْ مِنْكُمْ آلَاءٌ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا) (مريم: 71)، وقد أشار الرازي إلى القسم المضممر بذكره فوائد سورة الكوثر في قوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) (الكوثر: 1) إنه صدر الجملة بحرف التوكيد الجاري مجرى القسم⁽⁷⁾.

1. نهاية الإيجاز 181 .

2. المصدر نفسه .

3. ينظر: البرهان الكاشف 235.

4. معتزك الأقران 609/1، وينظر: دلائل الإعجاز 315، والتراكيب النحوية 171.

5. ينظر: الكتاب 104/3 وأساليب القسم، الراوي 119 .

6. ينظر: التراكيب اللغوية 240 . 7. نهاية الإيجاز 190.

• الاعتراض في القسم

قال الرازي: "الاعتراض هو أن يدرج في الكلام ما يتم الغرض دونه"⁽¹⁾، وذكر قوله تعالى: (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) (الواقعة: 76) وسماه ابن الزمكاني: "تتبع العزيمة بأخرى"⁽²⁾، ثم أورد الآية السابقة.

والاعتراض وقوع (لا) قبل فعل القسم، فيقال (لا أقسم) وحيثما أقسم الله في القرآن الكريم ذاكراً فعل القسم (أقسم) جاء بـ (لا) قبله⁽³⁾. وفائدتها توكيد القسم، وذهب الزمخشري إلى أنها للنفي والمقصود بذلك إعظام المقسم به، فكأنه قال أنا لا أعظمه بالقسم فهو معظم بغير القسم. وذكر السيوطي الآية الكريمة (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين أن الاعتراض بين القسم وجوابه، تعظيماً للمقسم به، وتحقيقاً لأجلاله، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها⁽⁴⁾.

• التوكيد بضمير الفصل

ضمير الفصل، ضمير مرفوع منفصل، مطابق لما قبله في الحضور والغيبة و الإفراد والتذكير، يقع ما بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر واشترط الجمهور⁽⁵⁾ أن يكون الأول معرفة والثاني معرفة أو ما قاربها من النكرات في أنه لا يقبل (ال)، نحو (خير) في قوله تعالى: (وَمَا تَقْدَرُوا لَآفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْراً) (المزمل: 20) سمي فصلاً، لأنه يعلم أن ما بعده خبر لا نعت للفظ الواقع قبل الضمير⁽⁶⁾ ويسميه الكوفيون عماداً، وبعضهم سماه دعامة، لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد⁽⁷⁾.

1. المصدر نفسه 146 .
2. البرهان الكاشف 235.
3. ينظر: معاني النحو 547/4 .
4. ينظر: معترك الأقران 372/1 .
5. ينظر: الكتاب 395/2، المقتضب 103/4، 104 وشرح الرضي للكافية 24/2 والمغني 104/2 - 106 .
6. ينظر: التفسير الكبير 24/2، مغني اللبيب 496/2 .
7. ينظر: معاني القرآن 51/1، شرح المفصل 110/3 .

وما يعيننا هنا في استعمال ضمير الفصل في الجملة العربية يوضح أن ما بعده خبر لما قبله وليس صفة، وهذا يعني تأكيد الخبر للمخبر عنه وليس لغيره، ومن هنا نجد أن من أغراض ضمير الفصل هو التوكيد، و الاختصاص الذي يفيد ضمير الفصل إن كان في التركيب مخصص آخر⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: (وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ) (النوبة: 104)، وقد أشار ابن الزمكاني إلى التوكيد بضمير الفصل مستشهدا بقوله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ) (البقرة: 12) وفي التأكيد والتخصيص وذلك إذا عرف الخبر صار المبتدأ معلوما على وجه الوجوب، نحو قولك (زيد المنطلق)، ثم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا فقالوا: (زيد هو المنطلق)، فأثبت انطلاقا مخصوصا بزيد⁽²⁾، قد يأتي ضمير الفصل للدلالة على القصر، فإن "توسط الفصل بينه وبين المسند إليه فلتخصمه به كقولك (زيد هو المنطلق) أو هو افضل من عمرو"⁽³⁾، ومن ذلك و قوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ) (الحشر: 20)، نقل السيوطي أن ذكر ضمير الفصل لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص⁽⁴⁾.

● التوكيد بضمير الشأن

من عادة العرب الفصحاء أنهم أرادوا أن يذكروا أمرا هاما أو غرضا فخما، يستحق توجيه الأسماع إليه، يقدمون له بضمير يفسر دلالته، "يسمى ضمير الشأن يفسر بالحملة بعده، ويكون منفصلا، ومتصلا مستترا، وبارزا بحسب العوامل .. والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة فيلزمه الأفراد والغيبة والقصد بهذا: الإبهام ثم التفسير، تعظيم الأمر وتفخيم الشأن

1. ينظر: التراكيب اللغوية 122.

2. ينظر: البرهان الكاشف 219 .

3. الإيضاح 52/1 .

4. معترك الأقران 187/1 .

فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً⁽¹⁾ والكوفيون يسمونه (ضمير المجهول)، لأنه لم يسبقه المرجع الذي يعود إليه، كما يسمى (ضمير الأمر)، لأنه يرمز للأمر الهام الذي يجيء بعده⁽²⁾.

وقد ذهب عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) إلى أن ضمير الشأن والقصة يفيد التوكيد فضلاً عن التفخيم بقوله: "ليس إعلامك الشيء بغتةً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه و التقديم له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الأعلام، في التأكيد و الأحكام"⁽³⁾ ويدل على صحة ذلك قوله تعالى: (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) (الحج:46)، فإن فيه فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا: "فإن الأبصار لا تعمى"⁽⁴⁾.

وتابع الرازي الجرجاني بقوله: "وكذلك السبيل في كل كلام فيه ضمير قصة كقوله تعال: (إنما لا يفلح الكافرون) (المؤمنون:117)"، فإنه يفيد من القوة في نفي الفلاح ما لا يفيد ه قولنا (إن الكافرين لا يفلحون)⁽⁵⁾.

ثم بين ابن الزملاكاني ما رآه الجرجاني و الرازي وذلك "غير خافٍ أن لضمير الشأن شأنًا جميلاً، وإنما المرعي زيادة أمره مع (إن) وسره أن مضمون ضمير الشأن على إبهام وخفاء عند المخاطب والمحل الذي يحسن فيه (إن) ما يتردد فيه، فأكدت مصاحبة الشرط والجزاء كثيراً وقل عند مفارقتها إياه، إذ المقتضى يكون له من مكنة التصرف إذا قوي ما ليس له إذا ضعف"⁽⁶⁾ وقد عدّه الزركشي ضمن مؤكّدات الجملة الاسمية، وهو ضمير البيان للمذكّر، وضمير القصة للمؤنث، وأشار إلى أنه قد يكون ضمير الشأن

-
1. شرح الرضي على الكافية 27/2، وينظر: شرح ابن يعيش 114/3 .
 2. ينظر: النحو الوافي، عباس حسن 252/1 .
 3. دلائل الإعجاز 153-154 .
 4. دلائل الإعجاز 154 .
 5. نهاية الإيجاز 156 .

6. البرهان الكاشف 158 .

لمجرد التعظيم⁽¹⁾، ذكر السيوطي شروط عمل ضمير الشأن الذي ذكرها النحاة، وفائدته "الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأن يُذكر أولاً مبهما ثم يفسر"⁽²⁾ ومن المحدثين، من ردّ الجرجاني في أن ضمير الشأن يفيد التوكيد إضافة إلى التفخيم وقال: "والذي يبدو لي أن الغرض الرئيسي منه هو التفخيم"⁽³⁾، ويبدو أن إشارة الجرجاني ومن تبعه للتوكيد لا تغفل الغرض الرئيس في التفخيم، والتوكيد غرض آخر فضلا عن التفخيم .

● التوكيد بالقصر (4)

القصر في اللغة معناه، الحبس، نحو قوله تعالى: (حُورٌ مُّقْصِرَاتٌ فِي الْخِيَامِ) (الرحمن: 72)، وهو تخصيص شيء بشيء عن طريق مخصوص،⁽⁵⁾ وهذا التخصيص يفيد التأكيد وتمكين الكلام وتقديره في الذهن⁽⁶⁾، نحو قوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) (آل عمران: من الآية 144) تخصص محمد ﷺ بالرسالة وقصرها عليه، " إذ لم يشعر اللفظ بما هو أخص منه"⁽⁷⁾ .

وقد تناولت كتب الإعجاز والبلاغة موضوع القصر ضمن مباحث علم المعاني بأدواته وملامحه النحوية، فطرق القصر نحوية كالنفي والاستثناء، والعطف، وإنما، وقصر الفاعل على المفعول، وقصر المفعول على الفاعل، فعنوانها يدلّ عليها في وضوح تعلقها بمادة النحو جملة وتفصيلاً⁽⁸⁾ .

-
1. البرهان في علوم القرآن 2/410 .
 2. معترك الأقران 3/468 .
 3. معاني النحو 1/64 .
 4. تكفل البلاغيون بدراسة هذا الباب دراسة وافية، ينظر: الإيضاح للقزويني 118 وما بعدها، وجواهر البلاغة للهاشمي 179 وما بعدها .
 5. ينظر: التعريفات 99 .
 6. ينظر: التراكيب اللغوية 128 .

7. ينظر: البرهان الكاشف 183، ومعتك الأقران 181/1.

8. ينظر: علم المعاني بين الأصل النحوي 84، 85 .

وفي الباب الخامس من (نهاية الإيجاز) أحكم الرازي في تلخيص وتنظيم ما قاله عبد القاهر الجرجاني في مسائل (إنما) وناقش من خلاله الفرق بين القصر بإنما أو بالنفي و الاستثناء أو بالعطف.

أما ابن الزملكاني فقد أخذها ضمن المفردات وناقش كُلا على حدة ولم يخرجها كلاهما مما رده الجرجاني من شواهد وتحليلها .

لكن السيوطي عد "إفادة الحصر واختصاصه" أحد وجوه الإعجاز فناقش تقسيماته وطرقه، وآراء بعض العلماء فيه وكرر ما قال الرازي وابن الزملكاني في بعض المواضع⁽¹⁾.

• طرق القصر

○ ما و إلا: نحو قولهم: (ما هو إلا كذاب) إنما يستعمل في الأمر الذي ينكره المخاطب أو ما ينزل هذه المنزلة⁽²⁾، وقد أسهب ابن الزملكاني في التنبية والتوضيح وشرح الشواهد ليصل إلى ما وصله الجرجاني وكرره الرازي ومنه:-

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا⁽³⁾

والمعنى: أنا الذي قَطَّرَ الفارس، وليس يزعم أنه لم يقطر غيره⁽⁴⁾، وهذا هو الاستثناء المفرغ كما ذكره السيوطي، ولا بد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر وهو مستثنى منه، فالمراد التقدير المعنوي لا الصناعي⁽⁵⁾ جاء في التحرير والتحبير: الاستثناء استثناء ان: لغوي وصناعي⁽⁶⁾، فاللغوي إخراج القليل من الكثير، وقد فرغ النحاة من ذلك، والصناعي هو الذي يفيد إخراج القليل من الكثير معنى زائدا .

1. معتك الأقران 188/1، وينظر: نهاية الإيجاز 182، والبرهان الكاشف 161 .

2. نهاية الإيجاز 182، ودلائل الإعجاز 315 .

3. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي 411/1، البرهان الكاشف 185، التبيان 79، دلائل الإعجاز 320 .

4. البرهان الكاشف 185، والتبيان 79، و دلائل الإعجاز 320 .

5. معترك الأقران 183/1.

6. التحرير والتحبير 333.

○ **إنما**: يعد عبد القاهر الجرجاني خير من فرّق بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ (النفى والاستثناء) من جهة المعنى .

واستهل حديثه عن القصر بقول النحاة، ومنهم أبو علي الفارسي وأبو اسحق الزجاج . وهو أن (ما) هي التي تمنع (إن) من العمل في قوله تعالى: **(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ)** (البقرة: 173)، أن تكون (ما) هي التي تمنع (إن) من العمل ...، لأن "إنما تأتي إثباتاً للمذكور بعدها ونفياً لما سواه"⁽¹⁾.

أوجز الرازي حديث الجرجاني في فوائد (إنما) ومواضع استعمالها، ووجه الفرق في العبارات التي تقرّب منها في فصول عدة . فمن حُسن مواقع (إنما) في الحصر إذا كان الغرض التعريض "فمن شأن إنما أن يضمن الكلام معنى النفي بعد الإثبات"⁽²⁾.

ففي قوله تعالى: **(إِنَّمَا يَنْتَظِرُ أَوْلُو الْأَلْبَابِ)** (الرعد: من الآية 19)، التصريح بامتناع التذكّر فمن لا يعقل وإذا اسقط من الكلام فقيل (يتذكّر أولو الأبواب) كان "مجرد وصف لأولي الأبواب بأنهم يتذكرون ولم يكن فيه معنى نفي التذكير عن من ليس منهم"⁽³⁾.

وقد وضع هذا الرأي في تفسيره الكبير بقوله: "إن كلمة (أن) للإثبات وكلمة (ما) للنفي، فإذا اجتمعا فلا بد وأن يبقيا على أصلهما فيما أن يفيدا ثبوت غير المذكور ونفي المذكور، وهو باطل بالاتفاق، أو ثبوت المذكور، ونفي غير المذكور وهو المطلوب"⁽⁴⁾. وقد تعرّض قول الرازي هذا للنقد، ورّد بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو⁽⁵⁾، "وهو ظاهر الفساد لوجوه منها إن فيه إخراج (ما) النافية عمّا تستحقه من وقوعها صدرأ، ومنها أن فيه الجمع بين

1. ينظر: دلائل الإعجاز 311.

2. نهاية الإيجاز 188، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني 125.

3. نهاية الإيجاز 188.
4. التفسير الكبير 12/5 .
5. ينظر: البحر المحيط 61/1 .

حرف نفي وحرف إثبات بلا فاصل" (1). وذكر ابن هشام إن "هذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست (إن) للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل (إن زيدا قائم) أو نفيًا مثل (أن زيدا ليس بقائم) ومنه (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) (يونس: من الآية 44)، وليست (ما) للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليثما، ولعلما، ولكنما، وكأثما" (2) وذكر الزجاجي: "إن من العرب من يقول (إنما زيدا قائم) فيلغى (ما) وينصب بـ (إن) وكذلك سائر أخواتها" (3).

والجمهور على أن (ما) زائدة كافة، وأنها تفيد الحصر. (4) ويُسند إلى علي بن عيسى الربيعي، رأي في إفادة (إنما) الحصر من ناحية المعنى وهو "لما كانت كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند والمسند إليه ثم اتصلت بها (ما) المزيدة المؤكدة ناسب أن يضمن معنى الحصر، لأن الحصر ليس إلا تأكيد على تأكيد (5) ونسب السيوطي هذا الرأي للسكاكي (6). ورأى أبو حيان أنها لا تفيد الحصر، فإن فهم حصر، فمن سياق الكلام لا منها، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ (ما) (7)، وإنما تفيد الحصر بالمنطوق وقيل بالمفهوم (8)، وبثنية الحصر بـ (إنما) تعتمد على الجمع بين المنطوق والمفهوم، ففي مثل قولنا: (إنما محمد قائم) فإثبات القيام لمحمد جاء من المنطوق ونفي غير القيام جاء من المفهوم .

1. الجنى الداني 382.
2. مغني اللبيب 309/1، وينظر: الأشباه والنظائر 175/4.
3. الجمل، للزجاجي 302 .
4. ينظر: الهمع 144/1، والإتقان 138 /2 .
5. الجنى الداني 382 .
6. ينظر: معترك الأقران 184/1، والإيضاح في علوم البلاغة 121.
7. ينظر: البحر المحيط 61/1 .

4. ينظر: دلائل الإعجاز 320 .

5. ينظر: معترك الأقران 185/1 .

6. المصدر نفسه 189/1 .

المبحث الرابع

أسلوب النفي

النفي لغة: الطرد والإخراج، والطرح وهو إخبار بالسلب، وقد استعملت كلمة النفي و الجحد في القرآن الكريم بمعنى واحد. فالأولى للنفي المادي، والثانية للنفي المعنوي وقد يتشابهان فيقال: نفي الشيء نفيا جحده، ونفي ابنه أي أنكر نسبه إليه⁽¹⁾.

وقد فرّق السيوطي بين النفي و الجحد في معترك الأقران فقال: "والفرق بينه وبين الجحد أن النافي إن كان صادقا سمي كلامه نفيا، ولا يسمى جحدا وإن كان كاذبا سمي نفيا وجحدا أيضا، فكل جحد نفي وليس كل نفي جحدا"⁽²⁾، مثال النفي قوله: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) (الأحزاب: 40)، ومثال الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى، قال تعالى: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ) (النمل: 13)، (وَجَعَدُوا بِهَا وَأَسْنَيْتُنَهَا أَنفُسَهُمْ ظُلْمًا) (النمل: من الآية 14) وأدوات النفي: "لا، ولن، وليس، وما، وأن، ولم، ولما"⁽³⁾.

ولم يذكر ابن الزملاكي في البرهان في علوم القرآن سوى (لا ولن وما) في حين ذكرها السيوطي في معترك الأقران جميعها، وقال "ستأتي في حروف المعجم"⁽⁴⁾، أي عند مناقشته للوجه الخامس والثلاثين، فقد تحدث عن كل أداة وفائدتها وموضعها حسب حروف المعجم، ولم يكن حديثه عنها يبعد عما ذكره النحاة في كل أداة وعند حديثه عن النفي في أقسام الخبر، بين أصل أدوات النفي فقال: "إنّ النفي في الماضي أما أن يكون نفيا واحدا مستمرا، أو نفيا فيه أحكام متعددة وكذلك النفي في المستقبل"⁽⁵⁾.

1. ينظر: لسان العرب، مادة (نفي) 14 / 329.

2. معترك الأقران 425/1.

3. المفصل 309.

4. معترك الأقران 425/1 .

5. المصدر نفسه 426/1 .

قال السيوطي في (الأشباه والنظائر) : " حروف النفي ستة: اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما، واثنان لنفي الحال وهي إن وما و اثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن " (1) .
ويبدو أن ما قصده السيوطي في الحديث عن أدوات النفي هي دلالتها الزمنية . والأداة لا تمثل المحك الأساس في الدلالة على زمنية الجملة بل تُعد قرينة من قرائنها تساعد على تحديد الدلالة الزمنية للجملة .

● لا و لن : (لا) هي أقدم أدوات النفي في العربية، وقد تستعمل (لا) لنفي الأزمنة جميعا إلا الماضي، وإذا راعينا أن (لم) ليست إلا (لا) بزيادة الميم قلنا أن (لا) مستعملة في الجميع (2).
ويرى السيوطي أن تقديم اللام على الميم في (لَمْ) إشارة إلى أن (لا) هي أصل النفي، ولهذا ينفي بها في أثناء الكلام، فيقال: لم يفعل زيد ولا عمرو (3).
و(لن) لنفي (سيفعل) (4)، فهي تدخل على المضارع فتخلصه للاستقبال وتنفيه نفيا مؤكدا (5). وذهب أكثر النحاة إلى أن (لا) مثل (لن) من حيث تخليصها المضارع للاستقبال، و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل (6). ونظر ابن الزمكاني في معناها ومجاريهما، فذهب "إلى أن (لن) و (لا) مع اشتراكهما في النفي مفترقان خصوصية هي إن (لن) تنفي ما قرب و (لا) تنفي ما تبادى زمانه" (7) وعلل ابن الزمكاني ذلك تعليلا صوتيا إذ قال: " إن الألفاظ تشاكل معانيها في القياس و (لا) آخرها ألف والألف يمكن امتداد الصوت به بخلاف النون فإنها وإن طال اللفظ بها لا يبلغ طوله مع (لا) فطابق كل لفظ معناه" (8)، ولذلك أتى بـ (لن) حيث لم يرد به النفي مطلقا،

1. الأشباه والنظائر 213/1.

2. ينظر: التطور النحوي 115.

3. معترك الأقران 426/1.

4. ينظر: الكتاب 117/3، التوطئة، ابو علي الشلوبين 141، والمفصل 307 .

5. ينظر: شرح الرضي على الكافية 218/2 .

6. ينظر: المفصل 200/2، ومع الهوامع 4/2.

7. البرهان الكاشف 193.

8. المصدر نفسه.

بل في الدنيا حيث قال: لن تراني، وب(لا) في قوله تعالى: (لَا تَدْرِكُهُمُ الْبَصَارُ) (الأنعام: من الآية 103) حيث أراد نفي الإدراك على الإطلاق، وهو مغاير للرؤية⁽¹⁾.

ونقل السيوطي عن ابن الزملكاني رأيه هذا، ورأى أنه ذهب فيه مذهباً غريباً وعكس مقالة الزمخشري⁽²⁾. وأجاب ابن الزملكاني عن رأي الزمخشري فقال: "فإن قلت فقد نص فخر خوارزم في مفرقه على أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل. قلت: ذلك مبني على مذهبه في الاعتزال"⁽³⁾. واعتقاده إن الله لا يُرى، فنزعت الاعتزالية واضحة في تفسيره لمعنى (لن)⁽⁴⁾ جاء في الكشاف في قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا) (البقرة: من الآية 24) "فإن قلت ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل إلا أن في (لن) توكيداً وتشديداً. تقول لصاحبك: لا أقيم غداً. فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في أنا مقيم، وإني مقيم"⁽⁵⁾. وهذا التأكيد الذي تفيدته (لن) في النفي يوحي بمعنى التأييد⁽⁶⁾، الذي ذكره ابن هشام، بأن الزمخشري قال به في (الأمموج)⁽⁷⁾، وقال السيوطي: "وإدعى الزمخشري أيضاً أنها لتأييد النفي... ووافق على إفادة التأييد ابن عطية"⁽⁸⁾، لكن من المعاصرين من أثبت أن الزمخشري لم يذكر التأييد بالنص عليه، وما رآه في (الأمموج) ليس فيه نص عليه ومما يثبت ذلك في تفسيره لقوله تعالى: (قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنُ نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا) (المائدة: 24)، قال: "لن ندخلها نفي لدخولهم في المستقبل على وجه التأكيد المؤيس و(أبدًا) تعليق للنفي المؤكد بالدهر المتطاوّل"⁽⁹⁾، ولو كان التأييد من معناها لكان ذكره مناسباً في

1. البرهان الكاشف 194، وينظر: معترك الأقران 252/2 .

2. معترك الأقران 252/2، وينظر: همع الهوامع 4/2، والأشباه والنظائر 79/3 .

3. البرهان الكاشف 193.

4. ينظر: النحو وكتب التفسير 713، ومنهج الزمخشري، الصاوي 108

5. الكشاف 192/1.

6. ينظر: مغني اللبيب 248/1، والبرهان في علوم القرآن 388/4 .

7. الأمموج: هو مختصر المفصل، وضعه الزمخشري نفسه، ينظر: كشف الظنون 1774/1

8. معترك الأقران 251/2 .

9. الكشف 192/1 .

هذه الآية⁽¹⁾. وقد أكد الدكتور رفيدة أن القول بإفادة (لن) التأييد كان ينبغي أن ينسب إلى الطبرسي (ت 548 هـ)،⁽²⁾ وهو صريح فيه⁽³⁾، لا إلى الزمخشري الذي لم يقله صراحة، وهما متعاصران، وقد ألف الطبرسي (مجمع البيان) قبل أن يعرف (الكشاف)⁽⁴⁾.

والحق أن (لا) و(لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، والتأييد وعدمه يؤخذان من دليل خارج⁽⁵⁾ فلو كانت (لن) تفيد تأييد النفي لوقع التعارض بينها وبين كلمة "اليوم" في قوله تعالى: **﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمِ أَنْسِينَا﴾** (مريم: من الآية 26) لأن اليوم محدد ومعين⁽⁶⁾.

ومن المعاصرين من يرى أن الزمخشري كان على حق⁽⁷⁾، في استظهاره لاستعمالات "لن"، وكثرة الشواهد تفيد أن "لن" أفادت التأييد وليس المستقبل القريب⁽⁸⁾.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن (لن) أكد في النفي من (لا)⁽⁹⁾، أما الدكتور إبراهيم السامرائي فيرى، إنها تفيد التأييد، وهو "ما درج عليه المعاصرون من استعمال هذه الأداة إرادة التأييد كقولهم: لم أقل هذا ولن أقوله"⁽¹⁰⁾.

أما الرأي بأن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) لأن آخرها ألف وهو حرف يطول فيه النفس فناسب طول المدة بخلاف (لن)، ملاحظة صحيحة ذكرها ابن الزمكاني وحكاها ابن عصفور، وقال مؤاخذاً: "وما يذهب إليه علماء البيان ويختصون به ينبغي أن لا

1. ينظر: النحو وكتب التفسير 715/1 .

2. تنظر ترجمته: روضات الجنات 357/5 .

3. ينظر: مجمع البيان 1/128 .

4. ينظر: النحو وكتب التفسير 786/2 .

5. البرهان في علوم القرآن 421/2، وجمع الهوامع 4/2 .

6. ينظر: النحو الوافي 281/4 .

7. ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه 256 .

8. التراكيب اللغوية في العربية 347 .

9. من أسرار اللغة إبراهيم أنيس 184 .

10. من بديع لغة التنزيل إبراهيم السامرائي 216.

يحكى مذهباً، لأنهم يبنون على خيالات هذيانية، واستقراءات غير كاملة⁽¹⁾، في حين أننا نجد النفي بـ (لا) أوسع من النفي بـ (لَنْ) وذلك أن (لا) نفيها عام مطلق ينفي جميع الأزمنة، لأنها أقدم أدوات النفي⁽²⁾.

وذكر ابن الزمكاني في مجاري (لا) و(لن) ونقله عنه السيوطي دون تعليق، هو محل (لن) إن استعمالها في المظنون حصوله، ومحل استعمال (لا) المشكوك في حصوله⁽³⁾، وهذا كلام لا يقوم عليه دليل فقد قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يُخْلَقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ) (الحج: من الآية 73) ولم يظن أحد أنهم يتمكنون من خلق ذبابة، وقوله تعالى: (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ) (البقرة: من الآية 255) وهذا ليس مشكوكاً فيه⁽⁴⁾.

● ما النافية

تحدث ابن الزمكاني في مبحث (ما) عن التقديم والتأخير في النفي موجزاً ما فصله عبد القاهر في حديثه عن التقديم والتأخير مشيراً إلى أوجهها مع الاسم والفعل مكرراً شواهد عبد القاهر وأقواله في تحليل هذه الشواهد .

فمن ذلك قوله: "إعلم إن الذي يتعلق به النفي هنا بعد (ما) ما يليها اسماً كان أو فعلاً، ويبقى ما سواه غير متعرض له النفي"⁽⁵⁾، فإذا قلت (ما فعلت) كنت نافية عنك فعلاً لم يثبت إنه مفعول، وكذلك القول: (ما قلت هذا) كنت نافية قولاً لا يجوز أن يكون قد قيل⁽⁶⁾. نحو قوله تعالى: (وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي) (يوسف: الآية 53)، (مَا عَلَّمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ) (يوسف: الآية 51). أما إذا وليها الاسم فقد تنفي ما يليها دون ما بعده فإذا وليها اسم وجب أن يكون متعلق الفعل الواقع بعده غير ما نفي فإذا قلت: (ما أنا قلت هذا) كنت نافية أن تكون أنت

1. ينظر: الأشباه والنظائر 3 / 79 .

2. ينظر: التطور النحوي 115، وينظر معاني النحو 357/3 .

3. ينظر: البرهان الكاشف 193، ومعتك الأقران 2 / 251 .
 4. ينظر: معاني النحو 358/3 .
 5. البرهان الكاشف 138 .
 6. ينظر: البرهان الكاشف 178، والتبيان 75، ودلائل الإعجاز 147 .
- القائل له مع اعترافك بوجوده، وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيدا)، لم تقل ذلك إلا وزيد مضروب وكان قصدك أن تنفي ذلك عن نفسك⁽¹⁾، ومنه قول المتنبي:

فما أنا أسقمتُ جسيمي به وما أنا أضربتُ في القلبِ ناراً⁽²⁾

اعترف بوجود السقم ولكن نفي أن يكون هو الذي جلبه إلى نفسه⁽³⁾

دخول "كل" في حيز النفي

وقد خصه الرازي بفصل "في تقديم حرف السلب على صيغة العموم وتأخيرها عنها"⁽⁴⁾ ويعني بحرف السلب (النفي)، وصيغة العموم (كل) لأنها تعني الشمول والإحاطة.⁽⁵⁾ فدخول (كل) في حيز النفي نحو (ما جاء كل القوم) فالنفي هنا للعموم، وهو لا ينافي إلا ثبات الخاص، وان وضع النفي في حيزها اقتضى نفيًا عامًا⁽⁶⁾، نحو قوله ﷺ لما قال ذو اليمين: أنسيت الصلاة أم قصرت: "كل ذلك لم يكن"⁽⁷⁾، وفي ذلك يظهر الفرق بين الرفع والنصب في بيت أبي النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم اصنع⁽⁸⁾

قال الرازي: "فلو رفعت "كله" كان النفي عاماً واستقام غرض الشاعر في تنزيه نفسه عن الذنوب، ولو نصبته كان النفي نفيًا للعموم وهو لا ينافي إثباته لبعض الذنوب فلا يتم غرضه"⁽⁹⁾، وقد صرح الشلوين وابن مالك بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه⁽¹⁰⁾.

-
1. ينظر: البرهان الكاشف 179 .
 2. ينظر: ديوان المتنبي 94/2 .، ودلائل الإعجاز 148، و البرهان الكاشف 180، والإيضاح في علوم البلاغة 54 .
 3. البرهان الكاشف 180 .
 4. نهاية الإيجاز 159 .
 5. ينظر: الكافية في النحو 337/1 .

6. ينظر: نهاية الإيجاز 159.

7. ينظر: دلائل الإعجاز 74، ومغني اللبيب 1/ 200.

8. ينظر: دلائل الإعجاز 274، والتبيان في علم البيان 56، ومغني اللبيب 1/ 201.

9. نهاية الإيجاز 159. 10. ينظر: مغني اللبيب 1/ 200.

وكان اعتراض الرازي على الجرجاني بقوله: "اعلم أن الشيخ جزم بأن نفي العموم يقتضي خصوص الإثبات فقوله: لم أفعله كله يقتضي أن يكون فاعلاً لبعضه، وليس الأمر كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي خصوص الإثبات"⁽¹⁾، إذ لو وقفنا عند مذهب الجرجاني بقوله "إنا إذا تأملنا إعمال الفعل في (كل) والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد بعضاً كان وبعضاً لم يكن"⁽²⁾، أي أن (كل) إذا وقعت في حيز النفي أفادت ثبوت الفعل لبعض الأفراد، ويشكل على هذا المذهب قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (لقمان: الآية 18). وقوله تعالى: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (البقرة: الآية 276) إذ يقتضي ذلك أن يحب الله تعالى بعض هؤلاء.

و أجاب ابن هشام عن هذا بقوله: "إن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو ههنا موجود، إذ دل الدليل على تحريم الاغتيال والفخر مطلقاً"⁽³⁾، ولو أمعنا النظر في مذهب الرازي واعتراضه على الجرجاني، لو وجدنا في قوله خروجاً من الإشكال عند هذه الآيات أو شبهها فهو يرى كما ذكرنا، إن نفي العموم كما لا يقتضي إثبات العموم، لا يقتضي خصوص الإثبات إلا بدليل الخطاب.

أقول إن الرازي مفسرٌ فلا غرابة أن يستلهم الأساليب القرآنية في بحثه النحوي، وان غلب على أسلوبه كثرة المصطلحات المنطقية .

1. نهاية الإيجاز 159.

2. دلائل الإعجاز 270.

3. مغني اللبيب 1/ 201.

المبحث الخامس

أسلوب النداء

النداء لغة: أن تدعو غيرك ليقبل إليك " واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده " (1) وفي الاصطلاح: ذكر اسم المدعو بعد حرف نائب مناب أدعو أو أنادي " (2) والغرض من نداء هو تنبيه المدعو ليقبل عليك " (3)، وهذا التنبيه يجعله مختصاً من بين غيره للأمر والنهي أو الخير (4)، الموجه إليه من المنادى. وعرف السيوطي النداء فجمع بين معناه الاصطلاحي واللغوي فقال: " هو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب مناب أدعو، ويصحب في الأكثر الأمر والنهي والغالب تقدمه " (5)، نحو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ) (البقرة: من الآية 21)، وقد يتأخر، نحو قوله تعالى: (وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ) (النور: من الآية 31) .

وحروف النداء ثمانية هي: الهمزة ممدودة ومقصورة و (أي) مقصورة وممدودة و (أيا) و (هيا) و (وا) و (يا) (6). غير إننا لا نجد في معترك الأقران، منها سوى (يا)، ذلك أن النداء لم يقع في القرآن الكريم مع كثرة ما وقع إلا ب (يا) (7) لذا لا يذكر السيوطي غير (يا)، فيقول: " يا، حرف لنداء البعيد حقيقية أو حكماً وهي أكثر الحروف استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها (8)، نحو: (يُوسُفُ أَعْزِضْ عَنْ هَذَا) (يوسف: من الآية 29) . ولا ينادي اسم الله، وأيتها إلا بها .

1. شرح الأشموني 2 / 135، ينظر: لسان العرب (مادة ندا) 253/2.
2. شرح اللمحة البدرية، ابن هشام 2/97، وينظر: الكافية 1 / 141.
3. الأصول 1/401.
4. ينظر: الكتاب 2/231-232.
5. معترك الأقران 1/446.
6. ينظر: الكتاب 2/199 وما بعدها، والمقتضب 4 / 233-235، وشرح ابن عقيل 2/255.
7. ينظر: شرح اللمحة البدرية 2/104.
8. معترك الأقران 3/451.

ثم يذكر السيوطي رأي الزمخشري في أن (يا) تفيد التأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي تتلوه معتنى به جداً . وترد للتنبية، فتدخل على الفعل والحرف⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: (أَلَّا يَسْجُدُوا) (النمل: من الآية 25)، (قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) (نيس: 26) .

أما الهمزة فقد ذكر السيوطي "أن أحد وجهيها، أن تكون حرفاً ينادى به القريب"⁽²⁾ وجعل منه الفراء قوله تعالى: (أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ إِنْءَ اللَّيْلِ) (الزمر: من الآية 9) .

على قراءة تخفيف الميم، أي يا صاحب هذه الصفات⁽³⁾، ونقل رأي ابن هشام في هذه القراءة التي تكون فيها الهمزة للنداء، بقوله "ويعبده أنه ليس في التنزيل نداء بغير ياء، ويقربه سلامته من دعوى المجاز إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقة، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من يجعلها للاستفهام: "أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي المخاطب بقوله تعالى: (قُلْ تَمَنَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا) (الزمر: من الآية 8) فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر"⁽⁴⁾ .

وقد بين السيوطي أن النداء قد يصحب الجملة الخبرية فتعقبها جملة الأمر نحو: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ) (فاطر: الآية 15)، وقد تصحبه الجملة الاستفهامية، نحو: (يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ) (مريم: من الآية 42) وقد ترد صورة النداء لغيره مجازاً⁽⁵⁾، كالأعزاء والتحذير، وقد اجتماعاً في قوله تعالى: (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) (الشمس: الآية 13)

1. معترك الأقران 452/3.
2. المصدر نفسه 573/1.
3. المصدر نفسه 574/1.
4. مغنى اللبيب 13/1، ينظر شرح اللمحة البدرية 104/2، والبحر المحيط 418/7، ومعترك الأقران 573/1.
5. معترك الأقران 447/1.

،والاختصاص، كقوله: (مَرَحِمَتُ اللَّهِ وَبَيْنَ كَاتِمَاتِهِ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ) (هود: الآية 73)، والتنبيه كقوله: (أَلَّا يَسْجُدُوا) (النمل: من الآية 25) والتعجب، نحو قوله تعالى: (يَا حَسَنٌ عَلَيَّ الْعِبَادِ) (يس: الآية 30)، والتحسر كقوله تعالى: (يَا لَيْشِيَ كُنْتُ تُرَابًا) (النبأ: الآية 40). وبعد هذا نجد السيوطي لا يخرج النداء عن السياق القرآني والاستشهاد به، وتوضيح النداء من أجله، وذلك بياناً منه في إيضاح وجوه الإعجاز القرآني وهو يختلف عن سابقه الذين ناقشوا الإعجاز من خلال عرض الآيات القرآنية على شواهد الكلام العربي .

● **اللهم:** هي من الألفاظ الملازمة للنداء، فمن الأساليب العالية في نداء لفظ الجلالة أن يقال (اللهم) نحو قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ تُوتِي الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ) (آل عمران: من الآية 26) ولا يستعمل فيه حرف نداء لأن الميم في آخره المشددة عوض عن حرف النداء⁽¹⁾ ذكر الزملكاني إنه من الأسماء المقصود بها نداء الله تعالى لكنه انتقل إلى فائدة بغير النداء، فقال " يجيء حشواً بعد عموم أو إطلاق، حثاً للسامع على حفظ القيد الذي بعده وتنبههاً على فخامة المذكور للتقيد حيث أخرجه في سورة ما يستغفر التارك له كقولك: " أنا لا يقطعني عن زيارتك شيء اللهم إلا أن أموت "⁽²⁾ فخرج بذلك معنى اللهم من النداء إلى التنبيه، وحفظ القيد الذي بعده واستعمله للإفادة والندرة والدلالة على قلة الشيء أو بُعد وقوعه وتحققه وقد لاحظ الزملكاني إن (اللهم) تجيء في هذا الأسلوب مصحوبة بـ " ألا " فقال " فانظر كيف تراه لا يجيء إلا مصحوباً بـ (ألا)⁽³⁾. وشرط ابن الزملكاني هذا غير ثابت فقد تخرج اللهم عن معنى النداء ولا تأتي مصحوبة بـ (ألا) فقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب تقوية وتمكيناً في نفس السامع، وتأكيده لمضمونه، فقولك " اللهم نعم لمن سأل (أزيد قائم؟) هو

1. الجمل 164.

2. البرهان الكاشف 151.

3. المصدر نفسه .

إشهاد الله على الجواب⁽¹⁾ وفيه معنى الدعاء أيضا أو يقال " سأسافر لزيارة أخي اللهم إذا أبي أن يجيء " فتستعمل لقلّة وقوع الشيء إذ بعد تحقّقه⁽²⁾ والظاهر أن اللفظ خرج عن معنى النداء إلى معانٍ أخرى ولم نجد عند النحاة المتقدمين إشارة إلى ذلك غير أنهم اختلفوا في أصل اللهم⁽³⁾ فعند البصريين، أصله (يا الله) والميم بدل من (يا) بدليل أنك إذا أسقطت الميم وجب ذكر (يا)⁽⁴⁾، وذهب الفراء من الكوفيين إلا أن الميم منقطعة من جملة (أنا بخير) فخفف بحذف الهمزة ورد هذا فإنه لو كان الأمر كذلك لما جاز استعماله في المكاره⁽⁵⁾.

و الرازي في تفسيره الكبير نجده يميل إلى رأي الكوفيين في أن اصل (اللهم) (يا لله أتم بخير) ولذا فالميم ليست عوضاً عن حرف النداء⁽⁶⁾.

وذكر السيوطي المذهبين البصري والكوفي في (اللهم) دون أن يثبت رأياً له "المشهور أن معناه يا لله حذف ياء النداء وعوض منها الميم مشددة وفي آخره . وقيل: أصله يا لله أتمنا بخير فركب تركيب حيها"⁽⁷⁾ .

معاني النحو 967/4.

1. ينظر: إلى النحو الوافي 36/4.
2. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 341/1.
3. ينظر: الكتاب 196/2، المقتضب 239/4، الكافية 145/1.
4. ينظر: شرح ابن يعيش 17/2.
5. ينظر: التفسير الكبير 302/8.
6. معترك الأقران 598/1.

الفصل الرابع
الخطوط

مبادئ الخطوط
الخطوط

المبحث الأول

الأفعال

الفعل أهم أجزاء الجملة ، فهو لا يقتصر على الدلالة على الحدث حسب ، ولكنه يحدثنا عن فعل الفاعل ، والجملة التي يكون فيها المسند فعلا ، أكثر الجمل شيوعا في الاستعمال ، قال ابن القطاع: "اعلم إن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام"⁽¹⁾، فهي تعد أساس التعبير في العربية⁽²⁾، لذا سنتناول في هذا المبحث مجموعة من المواضيع التي تخص الفعل مما ذكره أصحاب كتب الإعجاز.

● إضمار الفعل

إضمار الفعل أو حذفه يعد ظاهرة ملحوظة في الجملة الفعلية ، ذلك قد يكون الفعل من الوضوح فتكون الحاجة إلى عدم ذكره أولى ، نحو قوله تعالى: (وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (لقمان: 25)، أي خلقهن الله⁽³⁾. وتدل على الفعل المضمر سياقات التراكيب مما تبينه ملابسات القول ، ويقتضيه الخطاب نحو قوله تعالى: (يُدْخِلْ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (الانسان: 31) والتقدير: "ويعذب الظالمين" لأنه أعد لهم عذابا أليما . وقوله تعالى: (وَأَنذَرْتَهُمْ خَيْرَ الْكُفْرِ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُمُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) (النساء: 171)، والتقدير أي (وأتوا خيرا)⁽⁴⁾.

1. الأفعال ، ابن القطاع 1 / 8.

2. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 207 .

3. شرح الأشموني 28/2 .

4. البرهان الكاشف 233.

ويفسر الخليل إضمار الفعل والنصب في (خيرا) في قوله (وَأَنْتُمْ خَيْرٌ لِّكُمْ) كأنك قلت: أنته ، وادخل فيما هو خير لك "فنصبته ، لأنك قد عرفت إنك إذا قلت له: أنته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال: أنته، فصار بدلا من قوله: إيت خيرا لك" (1).

وعدّ ابن الزمكاني هذا الإضمار في مضان الإيجاز الذي يزيد الكلام أبهة وتفخيم (2). ويبدو إضمار الفعل في أسلوب التحذير الذي يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب ، ويكتفي فيه بذكر ما يراد إلى التحذير منه ، نحو "إياي الشر) و (الطريق الطريق) و (الله الله عباد الله)، تنبيها على أن الزمان متقاصر عن سعة الفعل المضمر وأن الإشتغال بذكره مفضٍ إلى السقوط في المحذور" (3) ومنه قوله تعالى: (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) (الشمس: 13)، منصوب بفعل مضمر ، تقديره: احذروا ناقة الله أو احفظوا) (4).

وفي قوله تعالى: (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْكُمْ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ) (الذريات: 25) "نصب على أنه في معنى الطلب ، وهو مفعول بفعل مضمر ، وموقع الثاني مرفوع لأنه خبر تقديره: عليكم سلام" (5).

وهناك مواضع كثيرة تنصب بوقوعها في سياق فعلي ، أو على إضمار فعل تُرك إظهاره ، وقد عولجت هذه المنصوبات في (الكتاب) معالجة لغوية حسنة ، فلم تنصب هذه الموضوعات لأنها معمولات لأفعال (محذوفة)، كما تراءى ذلك للمتأخرين ، بل لأنها وقعت في سياق فعلي ، غير محمولة على إسناد ، ولا إضافة (6).

1. الكتاب 1/283 .
2. ينظر: البرهان الكاشف 233.
3. البرهان الكاشف 241 .
4. معترك الأقران 2/586 .
5. المصدر نفسه 3/106 .
6. ينظر: في النحو العربي ، نقد وتوجيه 210 .

وناقش ابن الزمكاني في مبحث (تقديم الاسم على الفعل وتأخيره) شواهد تقدم فيها الاسم على الفعل نحو قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ) (النوبة: 6) وفي قوله ﷺ (قُلْ لَوْ أَنزَلْنَا تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَتِي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَنُورًا) (الاسراء: 100)، ورد السبب في هذا التقديم إلى إضمار فعل مفسر بالفعل المذكور فقال: "فإن الفعل المفسر دل على التسلط على المذكور ولكن لا يتعين إلا بعد تقدم إجماله"⁽¹⁾ وإن الشيء إذا أضمر ثم فُسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار⁽²⁾.

ويبدو أن ابن الزمكاني تابع النحويين في تأويلاتهم لظاهر (إضمار الفعل) في تقدير فعل بعد الأداة بما يتناسب وفكرة العمل النحوي التي التزم بها النحاة المتأخرون ، فقدروا ما لم يكن موجودا وحملوا النصوص من التعليقات أكثر مما تحتمل . فهم يرون في قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (الانشقاق: 1)، إن الفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، والتقدير (إذا انشقت السماء انشقت)، وذلك لأن أدوات الشرط لا تليها إلا الجمل الفعلية فالاسم فاعل لفعل محذوف . وكان ينبغي على ابن الزمكاني أن يذكر فضل التقديم لأن الاسم هنا فاعل مقدم – وهو رأي الكوفيين⁽³⁾ – بما يتناسب مع عنوان الموضوع .

ومن المواضع التي تأول فيها النحاة قوله تعالى: (وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ* وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْتَفَعُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ) (النحل: 5-6)، نصب (الأنعام) بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور⁽⁴⁾ ، وتبعهم في ذلك البلاغيون ، في حين لو تمعنا ، نجد أن التقديم في الآية الكريمة جاء نتيجة طبيعية ، لتقديم المفعول ،

1. البرهان الكاشف 214 .

2. ينظر: المصدر نفسه 241 .

3. ينظر: المقتضب 77/2، شرح ابن يعيش 80/1 ، وشرح ابن عقيل 162/1 .

4. ينظر: معاني القرآن وإعرابه 190 / 3 ، ومجمع البيان 139 / 6 .

لينبه على عظيم خلقها وعلى أهمية فائدتها ، وهذا يبدو واضحا من تكرار الضمائر العائدة إليها ، وشحن الآية بصفات من خواصها ، من كل ذلك يظهر جليا أن الآية شديدة الاهتمام بالأنعام لا بعملية الخلق ، فكان من الطبيعي أن تتصدر الكلام حتى يتنبه الناس إلى تلك الفوائد وتبقى في الذهن حاضرة كما هي حاضرة في اللفظ⁽¹⁾. فالألفاظ تبع للمعاني ، وما يعرض للألفاظ من تقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف أو نحو ذلك ليصح بذلك المعنى المطلوب .⁽²⁾

● التعدية بالتضمين

يعرض للكلمات والتراكيب تغيير في دلالاتها الأصلية ، ومن تلك الدلالات الأفعال المتعدية واللازمة وما يحدث لها من ملابسات الأستعمال فيبعد بها كثيرا أو قليلا عن معناها الأساسي ، وذلك راجع إلى حاجة اللغة إلى التوسع . قال ابن جني: "إعلم إن الفعل إذا كان بمعنى آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"⁽³⁾ .

والظاهر من كلام ابن جني أمران ، أولهما: إن التضمين مختص بالأفعال، وثانيهما: إن التضمين مسألة تختص بالمعنى ، إذ جاء الفعل في معنى فعل آخر . والتضمين في الأفعال هو أن يُشْرَبَ فعل من الأفعال معنى فعل آخر لقراءة بينهما ، "وقد يكونان كلاهما متعديين بأنفسهما ، أو يكون أحدهما متعديا بنفسه والآخر بحرف الجر أو يحل حرف أحدهما محل الآخر ، والفرق بين التعدية بنزع الخافض والتعدية بالتضمين هو أن الأولى تحافظ على معنى الفعل والثانية توسعه بعض التوسيع"⁽⁴⁾ .

1. اللغة والنحو ، حسن عون 92 .

2. ينظر: البرهان الكاشف 302 .

3. الخصائص 310/2 .

4. دراسات في فلسفة النحو والصرف ، د. مصطفى جواد 30 .

ونقل السيوطي عن الزمخشري قوله: "من شأنهم أن يضمّنوا الفعل معنى فعل آخر ، فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن"⁽¹⁾.

وقد قرر المجمع اللغوي القاهري قياسية التضمين في الأفعال: "وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدي واللزوم"⁽²⁾.

و(يرى) من الأفعال التي انتقلت من مجالها الدلالي إلى مجال آخر ، وهو مجال التعجب

الذي قد يكون من لوازم الرؤية"⁽³⁾، نحو قوله تعالى: (الْمُرْتَدَّ إِلَى الَّذِي حَاجَّ ابْنَ أَهْبِرَفِي مَرِيحًا) (البقرة: 258)، ذكر ابن الزملاكي: "إن (ألم تر) بمنزلة هل رأيت"⁽⁴⁾ وكذلك رأى الإمام

الرازي في إن (ألم تر) كلمة يوقف بها المخاطب على أمر يعجب به ولفظه لفظ الاستفهام معناه هل رأيت؟⁽⁵⁾. إن الأصل في الفعل (رأى) التعدي بنفسه سواء أكان ذلك في تعديه إلى مفعول

واحد أم مفعولين، وفي ذلك يقول ابن الزملاكي: "فإن قلت: من أين جاء (إلى) و(رأيت) يتعدى بنفسه قلت: لتضمّنه معنى (تنظر) يقال نظر إليه"⁽⁶⁾. وقد ذهب النحاة والمفسرون إلى أن الفعل

(رأى) قد تضمن معنى فعل متعد ب (إلى) أولهم سيبويه، إذ حمل الفعل على معنى (تنبه) إذ قال: "هذه رؤية القلب أي ألم تنبه على هذا وألم يأتك علمه.."⁽⁷⁾ وحمل الفراء (ألم تر) على

معنى (ألم تخبر) قال: " (ألم تر) في عامة القرآن (ألم تخبر) وقد يكون في العربية أما ترى ، أما تعلم"⁽⁸⁾. وقد سبق ابن عباس رضي الله عنه الفراء في هذا المعنى، إذ قال: "ألم تخبر يا محمد في القرآن

.."⁽⁹⁾ ووافقهما ابن قتيبة فيما ذهبوا إليه⁽¹⁰⁾.

1. الأشباه والنظائر 133/1 .

2. النحو الوافي 552/2 .

3. لفعل في القرآن الكريم ، تعديته ولزومه ، الشمسان 162.

4. البرهان الكاشف 88.

5. ينظر: أسرار التنزيل ، الرازي 292 .

6. البرهان الكاشف 88.

7. الكتاب 40/3 .

8. معاني القرآن 270/1 .

9. تنوير المقباس 34 .

10. ينظر: تأويل مشكل القرآن 381 .

وكذا قال الزمخشري في "ألم تر" من رؤية القلب وعُدِّي بـ (إلى) على معنى (ألم ينته علمك إليهم) أو بمعنى لم تنظر إليهم⁽¹⁾. وإلى كلا المعنيين أشار أبوحيان قائلاً: "الرؤية هنا علمية وضُمَّنت معنى ما يتعدى بـ (إلى) كأنه قيل: ألم ينته علمك إلى كذا أو لما كان مرادفاً في المعنى لـ (نظر) عدِّي بـ (إلى) تعدية نظر".⁽²⁾

ومجمل ما تقدم أن الفعل (رأى) من الأفعال المتعدية بنفسها إلى مفعولها ، وقد ورد في التنزيل⁽³⁾ متعدياً بحرف الجر (إلى) وقد انحصرت التضمينات لهذا الفعل بين (تخبر ، وتنبه ، وتعلم ، وينته وتتنظر).

ويبدو أن الأولى من هذه التضمينات هو (تخبر) يعني العلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر⁽⁴⁾ أي لا يقتضي النظر من المقابل كي يعلمه بل يكفي السماع .

وقد يتضمن الفعل معنى فعل آخر في الدلالة الزمنية نحو قوله تعالى: (إذ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَكُمُ كَثِيرًا فَسَلَّمْتُمْ وَلَكِنَّا زَعَمْنَا فِي الْأَمْسِ وَلَكِنِ اللَّهُ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) (الأنفال: 43)، فقد تضمن الفعل المضارع (إذ يُرِيكُمُ) معنى الفعل الماضي (إذ أراه) (عَلَّمَ) في رؤياه ، أي رؤيا الرسول ﷺ. المشركين قليلاً ولو أراه كثيراً لفشل⁽⁵⁾. قال ابن الزمكاني: "وأنت تعلم أن (إذ) لما مضى من الزمان فلا يلائمها المضارع ، وكذا (لو)"⁽⁶⁾ في نحو قوله تعالى: (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُ عَلَيَّ مِنْهُمْ قَالِيسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) (الأنعام: 30).

1. الكشاف 515/1 .
2. النهر الماد 248/2 .
3. ورد الفعل (رأى) متعدياً بنفسه في سورة الأحزاب ، الآية 22. وسورة هود الآية 19 وجاء متعدياً بـ (إلى) في مواضع كثيرة نحو: سورة البقرة الآية 246 ، والآية 208 وسورة النساء ، الآيات 44 ، 49 ، 51 ، 60 ، 77 .
4. المفردات في غريب الحديث ، الراغب الاصبهاني 141 .
5. ينظر: الكشاف 224/2 ، البحر المحيط 502/4 .
6. البرهان الكاشف 88 .

وإذا أمعنت النظر وجدت المضارع مراداً به حكاية حال ماضية نحو: (جاء زيد يضرب عمراً) ولو لا ذلك لم يصح وقوعه حالا. وجاءت الحال في هذه الصورة كالمشاهدة التي لا تتخذها يد النزاع (1).

إذن تضمن الفعل المضارع معنى الفعل الماضي، ليس لأنه مسبوق بـ (إذ) فحسب وإنما لدلالة الفعل المضارع على حكاية حال الماضية، وذلك ما عُرف من خلال التفسير أو سبب النزول.

ومن الأفعال التي ضمنت معنى فعل آخر، نحو قوله تعالى: (الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ النُّبُوتَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ) (النُّبُوتَ: 104)، ”عُدت بـ (عن) لتضمينها معنى العفو والصفح“ (2) والفعل (عفا) متعد (3).

وقوله تعالى: (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُنشَأً مِنْهَا مَثَانِي تَقشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) (الزمر: 23)، أي تميل وتطمئن إلى ذكر الله، ”فإن قيل: كيف يتعدى تلين بـ إلى؟ فالجواب أنه معنى فعلٍ يتعدى بـ إلى، كأنه قال: تسكن قلوبهم إلى ذكر الله“ (4).

1. البرهان الكاشف 89.

2. معترك الأقران 263/1.

3. ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، 665.

4. معترك الأقران 25/2.

● أفعال المقاربة

جُمعت أفعال الرجاء ، وأفعال الشروع ، وأفعال المقاربة تحت اسم أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض ، والسبب في جمع النحاة لها في باب واحد هو ، أنها تدخل على المبتدأ فترفعه اسما لها ، ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهي بذلك تتبع أفعال الكينونة. (1)

وأفعال المقاربة هي: كاد وكرب و أوشك وهلهل ،وقد حظيت (كاد)من بين أفعال المقاربة باهتمام النحاة واللغويين ذلك لأنها جاءت في معاني متعددة ضمن سياق التركيب القرآني،وفي كتب الإعجاز حديث عنها مستخلصا مما رآه النحاة في معناها .
(كاد)من الأفعال الناقصة ومضارعها يكاد من الكود أي القرب، (2)يؤدي في جملة معنى خاصا هو مقارنة حصول الفعل ،”ألا ترى إنك لاتقول:(كاد يزيد يدخل المدينة)إلا وقد شارفها وقرب منها”(3).

وضع الرازي فصلا في قوله تعالى:(إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ)(النور:40)، أوجز رأي الجرجاني وتابعه في معنى (كاد)، وأنها"لقرب الفعل من الوقوع فنفيه نفي لهذا القرب ، ومن المعلوم إن نفي القرب من الوقوع لايدلّ على الوقوع"(4).وقد اختلف في نفي (كاد)، فقيل إن نفيها إثبات للفعل بعد جهد بدليل قوله تعالى:(فَذَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)(البقرة:71).

رأى الجرجاني أن هذه شُبْهة،"فقد جرى في العرف أن يقال: ما كاد يفعل ولم يكد يفعل في فعل قد فعل على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد"(5). وما يراه الجرجاني أن الذبح مستفاد في الآية الكريمة من الفعل (فذبحوها)وأن المعنى في (لم يكد يراها)أن رؤيتها لاتقارب أن تكون فضلا عن أن تكون ، ولو كان (لم يكد)يوجب وجود الفعل لكان

1. ينظر: شرح ابن عقيل 323/1، شرح الأشموني 258/1.وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 187

2. ينظر: لسان العرب (مادة كود)130/13.

3. الجمل 201.

4. نهاية الإيجاز 189 .

5. دلائل الإعجاز 268 .

هذا الكلام محالا جاريا مجرى أن تقول: لم يرها ورآها⁽¹⁾. جاء في المقتضب في قوله عَلَيْكَ:
ظَلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ
مِنْ نُورٍ (النور:40) معناه -والله اعلم-: لم يرها ولم يكد، أي لم يبدن من رؤيتها⁽²⁾، ورأى
الزنجشري إنها مبالغة في لم يرها أي لم يقرب أن يراها فضلا عن أن يراها⁽³⁾، أضاف ابن
الزملكاني فهمه للآية من خلال توضيحه للسياق العام لقوله تعالى: (ظَلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ
بَعْضٍ) (النور:40)، فهي ظلمة البحر وظلمة الموج فوقه وظلمة السحاب فوق الموج إذا
أخرج هذا الواقع يده من الموج مدنيا لها من بصره لم يقارب رؤية يده.. ولو كان يراها لفات
المقصود من الكناية عن تكثير الحجب عن سلوك الحق⁽⁴⁾.

يذكر ابن الزملكاني أقوال النحاة في (كاد)، وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: إنها في
الأثبات نفي وفي النفي اثبات، وقيل: إنها اثبات مع النفي الماضي و مع غيره ، ويرى إن
الصحيح ، إنها كغيرها من الأفعال اثباتا ونفيا⁽⁵⁾. ويبدو أنه استقى أقواله من كافية شيخه
ابن الحاجب ، وردّ الشيخ رضي الدين في شرحه على الكافية على القول الاول ، إنها في
الإثبات نفي، وفي النفي إثبات أنه غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه .

وإن أرادوا اثبات (كاد) دالّ على نفي مضمون خبره ، فهو صحيح ، وأما كون
نفيه اثبات ، فهو افحش غلط فكيف يكون نفي الشيء اثباته ، لأن نفي القرب من
الفعل أبلغ من انتقاء ذلك الفعل ، من نفي الفعل نفسه ، فإن حصلت قرينة قلنا بثبوت
مضمون خبر (كاد) بعد انتفائه كما في قوله تعالى: (فَدَبَّحُوها وَمَا كَادُوا
يَفْعَلُونَ) (البقرة:71) أي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه⁽⁶⁾.

1. ينظر: دلائل الاعجاز 268 .

2. المقتضب 75/3 .

3. الكشاف 391/1 .

4. البرهان الكاشف 154، شرح ابن يعيش 125/7 .

5. البرهان الكاشف 153 ، وينظر: الكافية 301/2 .

6. ينظر: شرح الرضي للكافية 306/2 .

"وذهب قوم منهم ابن جني إلى أن نفي (كاد) يدلّ على وقوع الفعل بعد بطء في الآية ، فإنهم فعلوا بعد بطء"⁽¹⁾ . وقال ابن يعيش في قوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ بِهَا)، قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة لأن (كاد) معناها قارب ، فصار التقدير لم يقارب رؤيتها وهو اختيار الرمخشري والذي شجعه على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله (ظلمات بعضها فوق بعض) ، والذي أراه إن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها⁽²⁾

ويبدو أن قول ابن يعيش يخلو من التكلف في هذه المسألة ، ومما يرجح قوله تعالى دلالة الآية الكريمة: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ) (الزخرف: 52) . وهذا الكلام على لسان فرعون في موسى عليه السلام ولا شك أن موسى كان يبين بدلالة المحاجة المتعددة التي يذكرها القرآن⁽³⁾ . فقد تأتي (كاد) بمعنى فعل فعل بعد عسر واجتهاد .

وقال ابن الزمكاني: "وقضى الكوفيون بزيادة (كاد)"⁽⁴⁾ . ولكنه لم يوضح ذلك ، فزيادة (كاد) رأي ينسب للأخفش⁽⁵⁾ ، في قوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِجُزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى) (طه: 15) ، والجمهور تأولوا الآية على معنى أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية⁽⁶⁾ . ويذكر السيوطي في (معترك الأقران) الآراء التي قيلت في (كاد) ، ويرى أن الصحيح هو "إنها كغيرها ، نفيها نفي وإثباتها اثبات ، فمعنى (كاد) قارب الفعل ولم يفعل ، و(ما كاد يفعل) ما قارب الفعل ، فضلا عن أن يفعل"⁽⁷⁾ .

1. همع الهوامع 132/1 ، وينظر: القرآن وأثره في الدراسات النحوية 156 .

2. شرح ابن يعيش 125-124/7 .

3. ينظر: معاني النحو 71/2 .

4. البرهان الكاشف 154 .

5. ينظر: الكافية 307/2 ، وهمع الهوامع 129/1 .

6. ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز 1420/2 .

7. معترك الأقران 188/2 .

ويعزز رأيه بذكر حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: "كل شيء في القرآن وأن كادوا وكاد ويكاد فإنه لا يكون أبدا"⁽¹⁾ وينتبه السيوطي -مثل غيره- إلى الآيات التي اختلف فيها معنى (كاد) عن المعنى الذي اختاره ، فيردها إلى اسباب وقرائن من خلال التركيب نحو قوله تعالى: (فَذَبِّحُوا بِمِائِطَةِ بَقَرَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَذَبِّحُوا بِهَا حُرُقًا فَذَبِّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)، فهو إخبار من حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا بعداء من ذبحها ، واثبات الفعل إنما فهم من دليل آخر، وهو قوله: فذبحوها .

وأما قوله تعالى: (وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُنَّ إِلَيْهِمْ شِئْنَا قَلِيلًا) (الاسراء: 74) مع إنه رضي الله عنه لم يركن لا قليلا ولا كثيرا فإنه مفهوم من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك. لكن السيوطي في موضع اخر من كتابه يرجع عن رأيه في معنى (كاد) عند تفسيره لقوله تعالى: (يَنْجِعُ عَنْهُُ وَلَا يَكَادُ يُسَيِّغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ مَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ) (ابراهيم: 17) فيقول: "يعني أنه يتكلف جرعه ، وتصعب عليه إساعته ، يعني بلعه ونفي (كاد) يقتضي وقوع الإساعة بعد جهد"⁽²⁾

وذكر الفراء إن العرب قد تجعل (لايكاد) فيما قد فعل وفيما لم يفعل نحو قوله تعالى: (مِنْ مَرَائِهِ جَهَنَّمَ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ * يَنْجِعُ عَنْهُُ وَلَا يَكَادُ يُسَيِّغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ مَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ) (ابراهيم: 16-17)، (فهو يسيعه) وقول رضي الله عنه (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ بِرَأْسِهَا) فهذا عندنا والله اعلم أنه لا يراها ⁽³⁾.

وذكر السيوطي إن (كاد) ترد بمعنى أراد ، ومنه قوله تعالى: (قَبَدًا بَأْوَعِيهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) (يوسف: 76) و: (أَكَادُ أَخِيهَا) وعكسه كقوله تعالى: (جِدَامًا رَأْيُ يَدٍ أَنْ يَنْتَفِضَ) (الكهف: 77) أي يكاد ، فكما وضع يريد موضع يكاد ، وضع أكاد موضع أريد ⁽⁴⁾.

1. المصدر نفسه.

2. المصدر نفسه 390/3 .

3. معاني القرآن 71/2.

4. ينظر: لسان العرب 131/3.

● دلالة الجملة الفعلية

الجملة الفعلية هي ما كان فيها المسند فعلاً دالاً على التجدد والحدوث ، هذا ما ذهب إليه بعض العلماء والبلاغيون والدارسون (1).

فالإخبار بالفعل أكمل وأتم لأن الفعل يفيد التجدد والحدوث ، وإن كان الاسم أعم لأنه يدلّ على الثبات والاستمرار (2)، اعتمد هذا المعنى الرازي وابن الزمكاني متابعين في ذلك رأي عبد القاهر الجرجاني: "أما الفعل فموضعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت شيئاً فشيئاً" (3)، نحو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآنِي تُؤْفَكُونَ) (فاطر:3) "المقصود بتمامه لا يحصل بمجرد كونه معطياً للرزق بل بكونه معطياً للرزق في كل حين وأوان" (4).

وتابع النحويون والمفسرون- ما ذهب إليه البلاغيون (5)- وَعَدَّوا الثبات والتجدد ميزة مفرقة بين الجملة الفعلية والاسمية، ففي قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الفاخر:2) قال الأشموني: "الأصل الحمد لله: أحمدُ أو حمدتُ أو حمداً لله، فحذف الفعل إكتفاءً بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع بقصد الدلالة على الدوام والثبات" (6) وفي قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي كَافِرٌ وَلَقَدْ بَلَغْتَ الْكِبَرَ وَأَمْرٌ أَتَى عَاقِرٍ) قال كذلك اللّهُ يُفَعَّلُ مَا يَشَاءُ (آل عمران:40) "كانت الجملة الأولى فعلية لأن الكبر يتجدد شيئاً فشيئاً ولم يكن وصفاً لازماً وكانت الثانية اسمية لأن كونها عاقراً وصف لازم" (7)

1. ينظر: الكليات 140. والفوائد المشوق 207، ومعاني الأبنية، د. فاضل السامرائي 17.

2. ينظر: نهاية الإيجاز 75.

3. دلائل الإعجاز 123.

4. نهاية الإيجاز 76.

5. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة 175، وشروح التلخيص 31/2.

6. شرح الأشموني 9/1.

7. روح المعاني في تفسير القرآن لكریم والسبع المثاني، الألو سي 49/30.

إن هذا التفريق بين الجملة الفعلية والاسمية لا يصدق على الأنماط كلها⁽¹⁾، وإنما يصدق إذا كان المسند فعلاً مضارعاً ومنه قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقْتَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ) (الشعراء: 78-79)، فأتى بالماضي في خلق لأن خلقه مفروغ منه وأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا⁽²⁾.

فالجملة الفعلية موضوعة لأحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدد سابق أو حاضر وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد بحسب القرائن في سياق الجملة⁽³⁾، ونبه السيوطي الى أن "المراد بالتجدد في الفعل الماضي الحصول، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى"⁽⁴⁾.

وذهب الدكتور ابراهيم السامرائي إلى أنه لا حاجة لمثل هذه الدراسات في النحو العربي.⁽⁵⁾ وأن كنا نعدها من الدراسات الدلالية المكملة للتعبير النحوي، فللكلمة في القرآن الكريم سرها وإجاؤها ، وكل لفظ في سياق الجملة القرآنية وضع موضعه فلا يحسن أن تضع أي لفظ في مكانه وهو من الإعجاز القرآني.

-
1. ينظر: معاني الابنية، 17، والدلالة الزمنية للجملة العربية (رسالة دكتوراه) 31.
 2. ينظر: البرهان الكاشف 142.
 3. ينظر: الكليات 140.
 4. معترك الاقران 495/3.
 5. ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، د. ابراهيم السامرائي 203.

المبحث الثاني الأسماء المنصوبة

أولاً: المفعول به

المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمراً⁽¹⁾ إن اهتمام أصحاب كتب الإعجاز بالموضوعات النحوية ومنها المفعول به يختلف عن اهتمام النحاة القائم على نظرية العامل، فغالباً ما يكون اهتمامهم كالبلاغيين بمعاني النحو كاللتقديم والتأخير والذكر والحذف .

● حذف المفعول به

يحذف المفعول به كما يحذف غيره من الأسماء لأغراض تستدعيه و أهداف يحققها تختلف باختلاف أغراض المنشئ أو المتكلم. وحذفه على ضربين: جلي وخفي على رأي ابن الزملاكي⁽²⁾، أي كما جرت عليه عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً⁽³⁾. وفي حذفه يقول عبد القاهر الجرجاني: "اللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر من الحسن والرونق أعجب وأظهر"⁽⁴⁾، ولعل الرازي أفاد من اهتمام عبد القاهر به فبدأ بحذف المفعولات مبيناً أن الأفعال المتعدية قد يكون لها مفعولات معينة وقد لا يكون ، والذي لا يكون له مفعول معين فحاله كحال غير المتعدي في أنك لا ترى له مفعولاً لفظاً ولا تقديراً⁽⁵⁾ نحو قوله تعالى: (وَإِنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَإِنَّهُ هُوَ آمَاتٌ وَأَحْيَا) (النجم: 43-44) والمعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة" من غير قصد مفعول مراد منه على نحو خصوص أو عموم، وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول⁽⁶⁾.

1. الفصل 34.

2. ينظر: البرهان الكاشف 243.

3. ينظر: معترك الأقران 1/ 309، ومغني اللبيب 2/ 153.

4. دلائل الأعجاز 168.

5. نهاية الإيجاز 171.

6. أمالي ابن الحاجب 251/1.

وفي قوله تعالى: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (الإخلاص:3) فلم يذكر ما يلد ، ولو ذكر لفسد المعنى فالمفعول في مثل هذه التعبيرات غير مراد ولا يصح تقديره ولو كان الفعل متعدياً في الأصل، وفي هذا الإثبات المعاني للفاعلين فيصير الفعل المتعدي كاللازم⁽¹⁾ ومثله في قوله تعالى: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّيْلُ بِنُورِهِمْ فَمَنْ كَرِهَ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) (البقرة:17)، "المفعول الساقط من لا يبصرون من قبيل المتروك المطروح الذي يلتفت إلى إخطاره بالبال لا من قبيل المقدر المنوي كأن الفعل غير متعد أصلاً"⁽²⁾.

● حذف مفعول فعل المشيئة

ذكر كثير من النحويين والبيانين حذف مفعول فعل المشيئة ومنه قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) (الأنعام:35) وقوله (قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) (الأنعام:149)، والتقدير ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم ، ولو شاء أن يهديكم لهداكم، إلا أن البلاغة أن يكون محذوفاً⁽³⁾ لكن الرازي ذكر مجيء فعل المشيئة بعد (لو) وبعد حرف الجزاء محذوفاً وهو ما شرطه بعض النحاة⁽⁴⁾. ذكره الزركشي وتابعه السيوطي⁽⁵⁾.

والصحيح أن الحذف في مفعول فعل المشيئة ورد كثيراً من غير دخول أداة الشرط وذلك نحو قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (آل عمران:6) وقوله (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) (الانفطار:8).

1. ينظر: البرهان الكاشف 243.

2. الكشاف 1/ 155.

3. ينظر: نهاية الإيجاز 173.

4. شرط محمد بن يعقوب ابن النحوية في الحذف دخول أداة الشرط . ينظر: البرهان في علوم القرآن 167/3.

5. ينظر: نهاية الإيجاز 173، والبرهان في علوم القرآن 168/3، ومعتزك الأقران 308/1.

● تقديم المفعول

لا شك في أن بناء النص القرآني لا اعتباطية فيه فهو نسيج محكم ، لكل لفظة في موضعها دلالة وفائدة ، ليست لها لو تغير ذلك الموضع .

وموضوع التقديم والتأخير ، هو أحد أساليب التعبير القرآني ، وتقديم المفعول هو أحد وجوه هذا الأسلوب سنذكره نموذجاً لجمالية هذا الأسلوب

إن العدول عن التعبير الطبيعي للجملة لا بد أن يكون لغرض ، وأهم أغراض تقديم المفعول للجملة لا بد أن يكون لغرض أيضا ، وأهم أغراض تقديم المفعول هو، الاختصاص ، بل هو في عموم مسائل التقديم⁽¹⁾ ومن ذلك قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (الفاتحة:5) والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة⁽²⁾.

وقد وضع ابن الزمكاني هذا المعنى بقوله: "وهذا المعنى لا يكون له إذا تأخر فقلت: (استعين الله) أو (أعبد الله) وسر ذلك أن الفعل إذا ذكر ابتداء فمتعلقاته تحاول أن ينسب إليها وأقدامها مستوية في ذلك لا يتقدم بعضها على بعض إلا بتخصيص المتكلم وليس كذلك فيما إذا ذكر متأخراً فإنه ينقطع جبل الطمع عن المتعلقة عن محاولتها حصوله"⁽³⁾. ومن ثم كان قولك: (أنعمت علي فلك الحمد) أبلغ من قولك (الحمد لك) لأنه لما تقدم اختصاص المخاطب بالإضافة لم يأت المضاف وهو الحمد إلا بعد تعيين (مالك) انقطع عنه اعتراض المنازع"⁽⁴⁾.

وكذلك الأمر في النفي عند تقديم المفعول وتأخيره ، فإذا قلت: ما ضربت زيدا فقدمت الفعل كان المعنى انك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد . وإذا قلت: ما زيدا ضربت ، فقدمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان وظن أن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إياه⁽⁵⁾.

1. ينظر: معاني النحو 509/2.

2. ينظر: الكشاف 48/1، والبرهان 236/3، والبرهان الكاشف 230.

3. البرهان الكاشف 230.
4. المصدر نفسه.
5. ينظر: نهاية الإيجاز 155، ودلائل الإعجاز 148.

وقد أشار الزمخشري إلى التقديم والتأخير المفيد للاختصاص في مواضع مختلفة من الكشاف⁽¹⁾، ونقل السيوطي عن ابن الحاجب "الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المفعول وهم"⁽²⁾ واستدل على هذا الاعتراض بقوله تعالى: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) (الزمر: 11) وقوله تعالى: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) (الزمر: 66). ووافق أبو حيان على اعتراضه هذا ، ويرى أن التقديم هو التقديم هو الاهتمام دون التخصيص وتابع في ذلك رأي سيويه حيث كان كثيراً ما يستشهد به في كتابه (البحر المحيط)⁽³⁾.

والحق أن تقديم المفعول قد يفيد الاختصاص والحصر، بل هو الغالب. ولكن قد يتقدم المفعول لغير الاختصاص ، فقد ذكر الزركشي أن الشيخ أبو حيان فهم أن تقديم المفعول للاختصاص غالب لا لازم⁽⁴⁾.

وأجاب السيوطي "أنه لا يدعي فيها للزوم ، بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب"⁽⁵⁾. وقد فرق السيوطي بين الاختصاص والحصر فقال: "الفرق بينهما إن لحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور" والاختصاص قد يترجح بعض الشيء على بعض ، "ويعرف ذلك بما ابتداء من كلامه، فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وهو الأرجح في غرض المتكلم"⁽⁶⁾.

وقد يتقدم المفعول الثاني على الأول لغرض يقتضيه المقام نحو قوله تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) (الأنعام: 100) "فإذا قدمت الشركاء أفاد أنه ما كان ينبغي أن يكون له لا من الجن ولا من غير الجن ، وإذا أخرت فقلت جعلوا الجن شركاء ، لم يفد ذلك

1. ينظر: الكشاف / مثلاً 200/2، 541/2، 321/3.

2. معترك الأقران 190/1.

3. ينظر: البحر المحيط 24/1 ، وينظر: الكتاب 34/1.

4. ينظر: البرهان 3 / 238.

5. معترك الأقران 190/1.

6. المصدر نفسه.

المقصود ولم يكن فيه شيء أكثر من الأخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن⁽¹⁾ وفي هذه الآية نرى لو لم يكن ذلك التقديم لاختلف المعنى، فكان التقديم لإزالة تلك الشبهة ووضع المعنى موضعه المناسب⁽²⁾.

ثانياً: الحال

قد تأتي الحال مفردة ، أو متعددة، لتبين "هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو: ضربت زيداً قائماً ، أو معنى نحو: زيدٌ في الدار قائماً"⁽³⁾.

ناقش الرازي وابن الزملاكي الحال ضمن موضوع الفصل والوصل واقتران الجملة الحالية بالواو ، أو عدم اقتنائها بها شأنهم في ذلك شأن البلاغيين الذين أحقوا هذا المبحث ضمن باب الفصل والوصل⁽⁴⁾،

وكانت دراسة عبد القاهر أعمق تلك الدراسات ، حيث برز استعانتته بالنحو والنحاة والنظر في الجملة الحالية فهي مرة بالواو على سبيل الوجوب ، وأخرى على سبيل الجواز ، ومرة يجب تركها ، وأخرى يكثر حذفها⁽⁵⁾. وهو يعتمد في معرفة هذه المواضع على النحو حتى نراه⁽⁶⁾ يستعين في الجملة الاسمية المصدرة بالظرف بآراء النحاة مثل سيبويه ، وأبي الحسن الأخفش، وأبي بكر السراج⁽⁶⁾.

أوجز الرازي ما ذكره عبد القاهر ، وبيّن أن الحال في حقيقته خبر يفيد زيادة إثبات الخبر ، ففي القول: (جاءني زيد ركباً) أنك تريد معنى في أخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعل الهيئة في مجيئه هو (الركوب) ثم ذكر أن الحال أما أن يكون مفرداً أو جملة⁽⁷⁾.

1. نهاية الإيجاز 159.

2. الكشاف 41/2.

3. ينظر: المفصل 61، وشرح الحدود النحوية 109، التعريفات 50.

4. ينظر: دلائل الإعجاز 167، ومفتاح العلوم 131، والإيضاح 165.

5. ينظر: دلائل الإعجاز 167.

6. ينظر:دلائل الإعجاز 169 ، وأثر النحاة في البحث البلاغي 381.

7. ينظر:نخبة الإيجاز 169.

وكتب ابن الزمكاني في الحال فصلين:الأول في انقسام الحال والثاني في سر امتناع الواو ولزومها في أخرى⁽¹⁾ لم يخرج فيها عما كتب عبد القاهر و الرازي إلا في بعض المواضع التي اثبت فيها آرائه النحوية .

ففي ذكر علة ترك الواو في الظرف المقدم في الجملة الاسمية كون الظرف متعلقاً بمحذوف تقديره استقر أو مستقر فكأن الظرف هنا متعلق بفعل أو ما يشبه الفعل نحو قولنا (زيدٌ في الدار)⁽²⁾.

فاختار ابن الزمكاني إن يقدر "باسم فاعل مطلقاً وذلك لأن المقدر ينبغي أن يكون هو الذي دلت القرينة على أرادته ، وقد علم أن الظرف إنما يؤذن بحصول غير متعرض لزمان حدوثه فإذا قدر بالفعل لزم إثبات زمان خاص لم يدل عليه دليل"⁽³⁾.

كذلك تقديم حال المجرور عليه، مثاله (مر زيد ضاحكاً بعمرو) يرى ابن الزمكاني أن جعل (ضاحكاً)، حالاً من (عمرو) لا يمجج السمع،⁽⁴⁾ أي أنه اعتمد على ذوقه والمعنى في حين منع سيبويه تقديم حال المجرور عليه وذلك لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل والعامل الباء⁽⁵⁾ .

ويبدو أن ابن الزمكاني اعتمد الذوق والمعنى فقال:(مر زيد ضاحكاً بعمرو)لم تجد إلى عدم قبوله سبيلاً لتعين جعله حالاً من المجرور"⁽⁶⁾.

1. ينظر:البرهان الكاشف 250.

2. ينظر:الأصول في النحو 221/1، ودلائل الأعجاز 179.

3. البرهان الكاشف 256.

4. المصدر نفسه.

5. ينظر: الكتاب 2/ 124، والمقتضب 4/ 171، والبرهان الكاشف 169.

6. البرهان الكاشف 256.

ثالثاً: التمييز

حدّ ابن الحاجب التمييز بـ "ما يرفع به الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة"⁽¹⁾.
وحد الزمخشري التمييز بأنه "رفع الإبهام في الجملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"⁽²⁾.
واعتمد ابن الزمكاني كلام من سبقه في التمييز فقال: "لا يخفى أن القصد به التفرقة بين الأجناس وأنه لإزالة لبس المحتملات كما أن الحال لإزالة لبس الهيئات التي حصل الفعل فيها"⁽³⁾ ويبيّن ابن الزمكاني ما للتمييز من الأعلام بعد الإبهام في المفردات وماله من فخامة في الجمل⁽⁴⁾، فالعدول من تعبير إلى تعي "يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فتحويل الفاعل إلى تمييز في قولك: (اضطرم البيت ناراً) فإنه مؤذن بأن النار عمته من جميع نواحيه، ولست تظفر بهذا المعنى إذا قلت: (اشتعلت النار في البيت)⁽⁵⁾. وفي قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيحاً) (مريم: 4) الفعل فيه مسند إلى الشيء وهو في المعنى لشيء من سببه.

ولست تجد هذا المعنى في قولك (اشتعل شيب الرأس) أو (الشيب في الرأس) لفوات شمول لمعان الرأس وإنه أخذه من جميع جوانبه ونظيره قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَمَى الْمَاءُ عَلَى أُمَّسٍ قَدِ قُدِرَ) (القم: 12) فإنه يفيد أن الأرض قد صارت عيوناً كلها وأن الماء ينفور من كل مكان"⁽⁶⁾ يستطيع الباحث أن يتبين منهج ابن الزمكاني في متابعة عبد القاهر الجرجاني، وهو يصور التقاء النحو بالبلاغة وامتزاجهما بالأمثلة التي أوضح فيها صوراً من الاستعارة التي حسنت بسبب ما توخي فيها من معاني النحو.

1. الكافية 215/1.

2. المفصل 65.

3. البرهان الكاشف 259.

4. ينظر: المصدر نفسه .

5. ينظر: دلائل الأعجاز 80، والكشاف 138/3، والبرهان الكاشف 259، ومعاني النحو 752/2.

6. البرهان الكاشف 260.

المبحث الثالث

التوابع

أولاً: الصفة.

استعمل أصحاب كتب الإعجاز مصطلح الصفة⁽¹⁾، ويقابل مصطلح النعت: "وهو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"⁽²⁾، وذلك "ببيان صفة من صفاته أو بيان صفة من صفات ما تعلق به"⁽³⁾ نحو قوله تعالى: (وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلِيَانَا) (النساء: 75).

أغراض الصفة

أشار الرازي إلى غرض واحد من أغراض مجيء الصفة وهو التخصيص في حين بحث ابن الزملكاني أهم أغراض الصفة والفرق بينها وبين الخبر ، وكذلك فعل السيوطي عند بيانه للصفة كأحد وجوه الإطناب في القرآن الكريم ، وأهم تلك الأغراض:-

- التخصيص: ويأتي لتقليل الاشتراك الحاصل في النكرات إذ "تفيد تقييداً للموصوف تخصيصاً له"⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى: (فَنَحْنُ فِي رُبِّكَ مِنْ مِّنْتِ) (النساء: 92)
- التوضيح: تأتي الصفة للتوضيح في المعارف، أي زيادة البيان⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: (وَمَسْجِدٍ)

النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ) (الأعراف: 158)، وقد رد ابن الزملكاني النحويين في كون

1. مصطلح الصفة عند الكوفيين قد يعني الظرف، أو حرف الجر أو الجار والمجرور ينظر: معاني القرآن للفراء 1/ 119، 245، 322، والمدارس النحوية، ابراهيم السامرائي 127، اما النعت فهو من المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين . ينظر: الدرس النحوي في بغداد ، د . مهدي المخزومي .167

2. الكافية 1/ 301.
3. ينظر: شرح ابن عقيل 2/ 191.
4. نهاية الايجاز 163، و ينظر: البرهان الكاشف 144، ومعتك الاقران 1/ 350.
5. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 301، ومعتك الاقران 1/ 350.
- الصفة للتوضيح في المعارف ، فقال: ”وإني لأراها للتخصيص في أسماء الاجناس يؤيده أن الحقيقة الكلية لو أُريدت باسم الجنس من حيث هي هي كان الوصف لها نسخاً فتعين أن يكون معنياً بها الخاص، ثم الصفة تأتي مبينة لمعاد المتكلم“⁽¹⁾.
- المدح: تأتي الصفة"لمجرد المدح كالأوصاف الجارية على اسم الله ﷻ"⁽²⁾ أي إذا كان الموصوف معلوماً نحو: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (الحس: 24).
 - الذم⁽³⁾: نحو قوله تعالى: (فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) (التحل: 98).
 - التأكيد: نحو "أمس الذاهب وغد الآتي"⁽⁴⁾ وقوله تعالى: (وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ) (التحل: 51) "فإثنين بعده صفة مؤكدة للنهي عن الاشرار"⁽⁵⁾.
 - الإبهام: قد تأتي الصفة"لإبهام الموصوف وتوغيله في الشيع" ⁽⁶⁾ كقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا) (البقرة: 26)
 - تأتي الصفة لشرح حال الموصوف⁽⁷⁾، نحو قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (الفاتحة: 7) و(الَّذِينَ يَرْتُفُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (المؤمنون: 11)
- ونبه ابن الزمكاني إلى أن الصفة"قد تحذف ويكون ثبوت مقصودها أتم كما في قولك"أنت الرجل ، أي: الكامل الرجولية"⁽⁸⁾.

-
1. البرهان الكاشف 145.
2. المصدر نفسه 144. وينظر: معتك الاقران 1/ 350.
3. ينظر: البرهان الكاشف 144، وشرح الرضي على الكافية 1/ 302.
4. البرهان الكاشف 144. وينظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 302، وشرح ابن يعيش 3/ 48.
5. معتك الاقران 1/ 351.

6. البرهان الكاشف 144.

7. المصدر نفسه.

8. البرهان الكاشف 145، ينظر: الكافية 1/303. والخصائص 2/372.

قطع النعت

ظاهرة (القطع) هي قطع النعت عن المنعوت في الاعراب وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً ، نحو: "مررت بزيدٍ الكريمِ، أو الكريمِ"⁽¹⁾.

وعبّر ابن الزمكاني عن هذا النعت دون أن يشير إلى مصطلح القطع فقال: "وقوله ﷺ (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُؤْتُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (البقرة:3)، إن لم يجعل منفصلاً على أنه مبتدأ، ولا متصلاً على أنه خبر مبتدأ مقدر أو مفعولاً باضمار "أعني"، بل جعله صفة للمتقين احتمال التقييد وشرح حال الموصوف والمدح"⁽²⁾.

وأفاد السيوطي في (معترك الأقران) إن "قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من اجرائها. فقال الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها لأن المقام يقتض الاطناب ، فإذا خولف في الاعرابا كان المقصود أكمل، لأن المعاني عند الاختلاف تنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً"⁽³⁾ ومثاله في الذم نحو قوله تعالى (وَأَمِّنَّاكُمْ بِالْحَطَبِ) (المسد:4) من قرأ (حَمَّالَتًا) بالنصب نصب على القطع"⁽⁴⁾.

وذكر الفراء أن العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أن تجدد له وصفاً جديداً غير متبع لأوله⁽⁵⁾. اذن فهذا التعبير يراد به لفت النظر واثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة ، وهي ظاهرة جدية بالالتفات إليها.

1. ينظر: شرح ابن عقيل 2/204.

2. البرهان الكاشف 144.
3. معترك الاقران 354/1. وينظر: البرهان في علوم القرآن 446/2.
4. ينظر: اعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه 225، تيجان البيان للعمري 272.
5. ينظر: معاني القرآن 105/1، ومعاني النحو 187 /3.

عطف الصفات.

اعتاد البيانيون أن يتعرضوا في باب (الفصل والوصل) للعطف بين الجمل ومعرفة مواضعها حيث ترتبط وتنفصل. فالجرجاني الذي يعد المنهل الثمر لكتب الاعجاز بعده، ولا سيما كتابي الرازي وابن الزملاكاني ، اتخذ من الحديث عن عطف المفردات سبيلاً في الحديث عن عطف الجمل⁽¹⁾، ولخص عنه ذلك الرازي في حين نجد ان ابن الزملاكاني على الرغم من متابعتهم في عطف الجمل، إلا إنه افرد فصلاً في (حكم عطف الصفات) عني به بالآيات التي ذكرت فيها صفات الخالق ﷻ.

إن الاصل في الصفات أن لا يعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها وقيامها قيام الموصوف وهذا إن تعددت الصفات وصاحبها واحد، كقوله تعالى: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ) (الحش: 23)، "لأنها صفات وافقت الذات في القدم واللزوم ودوامها بدوام الذات فجرى مجرى الاسماء المترادفة"⁽²⁾.

ويحسن العطف عند تباعد المعاني المختلفة نحو قوله تعالى: (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (الحديد: 3) العطف هنا في رأي ابن الزملاكاني: "لأنها أسماء متضادة المعاني في أصل الوضع فرفع العطف الوهم عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة"⁽³⁾ فاذا تعددت الصفات وصاحبها واحد يقول السيوطي: "إذا تكررت النعوت لواحد فالأحسن أن تباعد معنى الصفات بالعطف"⁽⁴⁾. وقوله تعالى: (النَّابِئُونَ الْعَابِدُونَ الْعَامِدُونَ السَّاجِدُونَ الرَّكَعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُؤُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) (النوبة: 112).

1. ينظر: دلائل الإعجاز 337.

2. البرهان الكاشف 283.

3. المصدر نفسه.

4. معترك الاقران 353/1.

رأى الرازي في تفسيره ، إن هذه الواو للاهتمام والتنبيه في (و الناهون) إذ أن كل ما سبق من صفات عبادات يأتي بها الانسان لنفسه، أما النهي فعبادة متعلقة بالغير وهذا النهي عبادة متعلقة بالغير⁽¹⁾، ورأى ابن الزمكاني إن عطف الناهي على الأمر عطف متضادين لأن النهي منع الفعل وإبقائه على العدم، والأمر يراد به إيجاد الفعل⁽²⁾، وشرط عطف الصفات ان تختلف مدلولاتها⁽³⁾.

إن حكمة ذكر الواو دون ما قبلها من الصفات ما بين الأمر والنهي من التضاد مجيء الواو للتنبيه على رأي الرازي ، وللربط بين الصفتين ، لتباينهما وتنافيها على الرأي الآخر .

وذكر ابن الزمكاني ان هذه الواو في (والناهون) ليس قول من قال: ان هذه واو

الثمانية⁽⁴⁾ و (واو الثمانية) تعني الحاق الواو في الثامن من العدد، نحو قوله تعالى: (سَيَقُولُونَ

ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ كَلِمَتَهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلِمَتُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَكُلٌّ مِنْهُمْ كَلِمَتُهُمْ قَدْ رَبَّيَ اعْلَمُ بَعْدَهُمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرًّا ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا) (الكهف: 22)، ومن ذلك لما ذكر ابواب جهنم ذكرها بغير واو ، لأنها سبعة في

قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمًّا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ

خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (الزمر: 73)، وعللوا ذلك بأن السبع عدد

كامل أي لم يبق بعدها عدد⁽⁵⁾. رأى ابن الزمكاني ان هذه الواو عاطفة في الآية الاولى

اسقطت ثم جاءت في الثامن من شيء من التحقيق والمقاصد المعنوية ، وتابع البصريين في ان

الواو هي (واو الحال) في الآية الثانية وذكر بأنها وردت لتؤذن بأن المجيء كان وقت تفتيح

الابواب⁽⁶⁾، أذ ذهب الكوفيون إلى القول بزيادة هذه الواو⁽⁷⁾.

1. ينظر: التفسير الكبير 205 / 16.

2. ينظر: البرهان الكاشف 284، و ينظر: الكشاف 479/2.

3. ينظر:البحر المحيط 104/5،والكشاف 178/1،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق 1/ 584/3.
4. البرهان الكاشف 284.
5. ينظر:البرهان الكاشف 285، ومغني اللبيب 362/2، والجنى الداني 194.
6. ينظر:البرهان الكاشف 285.
7. ينظر:مجاز القرآن 192/2،والانصاف 456/2،ونحو القرآن (بحث)د. كاصد الزبيدي 243.

لكن ابن الزمكاني لم ينكر ان السبع من العدد المعتر ولكن في موارد اخرى⁽¹⁾، وقد رد ابن هشام أقوال القائلين بواو الثمانية⁽²⁾.

وعُني عدد من الباحثين بهذه الواو ، فأفرد لها الدكتور رشيد العبيدي بحثاً مستقلاً وتضح له بطلان القول بوجودها ، إذ"انه مجرد تلاعب باللفظ ، دون الالتفات إلى المعنى المقصود،وعظم الغرض البلاغي وبلاغة التعبير ، الأمور التي نزل القرآن بها ومن اجلها"⁽³⁾ .

ويرى الدكتور عبد الأمير الورد"إن الكلام على واو الثمانية لا يحتاج إلى هذا كله ، وإنما هي واو يستعملها العربي استجابة لذوقه العددي"⁽⁴⁾.

1. ينظر: البرهان الكاشف 286.
2. ينظر: مغني اللبيب 362/2.
3. واو الثمانية في اللغة العربية 28.
4. الواو في العربية 160، وينظر: البحث النحوي في العراق 268 (رسالة دكتوراه)

ثانياً: العطف

هو تابع يدل على معنى مقصود مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف⁽¹⁾، وفائدة العطف، التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه⁽²⁾.
تناول أصحاب الإعجاز العطف من خلال (الفصل والوصل) الذي عدّه بعضهم من اعظم أركان البلاغة⁽³⁾.

حروف العطف

- **الواو**: ذكر الرازي، وتابعه ابن الزمكاني ان الواو لا تفيد إلا التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه⁽⁴⁾، وهذا مذهب جمهور النحويين⁽⁵⁾.
- **الفاء**: تفيد الترتيب من غير تراخي، أي فائدتها العطف بلا مهلة وعلى إن الثاني بعد الأول⁽⁶⁾.
- **ثم**: تفيد الترتيب بمهلة ، أي أن الثاني بعد الأول وبينهما مهلة⁽⁷⁾، وذكر السيوطي ان (ثم) حرف يقتضي ثلاثة امور: التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة وفي قوله تعالى: (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى) (طه: 82) فإن (ثم) هنا لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم⁽⁸⁾.

1. ينظر: شرح ابن عقيل 2/224، التعريفات 87.
2. ينظر: نهاية الإيجاز 163.
3. ينظر: نهاية الإيجاز 163، والبرهان الكاشف 260.
4. ينظر: المصدران نفسيهما.
5. ينظر: المقتضب 10/1، وحروف المعاني للزجاجي 36، والجنى الدايني 188، ومغني اللبيب 354/2.
6. ينظر: المقتضب 10/1، وحروف المعاني 39، ونهاية الإيجاز 163، والبرهان الكاشف 263.
7. ينظر: حروف المعاني 16، ونهاية الإيجاز 163، والبرهان الكاشف 263.
8. ينظر: معترك الاقران 52/2، ومغني اللبيب 118/1.

● أو: حرف عطف يفيد التردد⁽¹⁾، وذكر السيوطي أنها ترد لمعانٍ، منها الشك من المتكلم، نحو قوله تعالى: (كَمْ لِبَشَرٍ قَالَوا لَبِئْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) (الكهف: 19). والابهام على السامع، نحو (قُلْ مَنْ يُرِزُّكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللهُ وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كُرْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) (سبأ: 24)، والتخيير بين المعطوفين بأن يمتنع الجمع بينهما والاباحة بالأ لا يمتنع الجمع.

وتفيد التفصيل بعد الإجمال، والاضراب ك (بل)⁽²⁾ نحو قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات: 147)، ومطلق الجمع كالواو، والتقريب، ومعنى إلا في الاستثناء⁽³⁾.

وقد نبه السيوطي إلى أن المتقدمين لم يذكروا ل (أو) هذه المعاني، بل قالوا: هي لأحد الشيعين، وذكر ابن هشام إن المعاني المذكورة مستفادة من القرائن⁽⁴⁾.

الملاحظ أن كتب الإعجاز تذكر معاني عدد من أدوات العطف ضمن باب (الفصل والوصل) ولا يهتمها منها في هذا الباب سوى التشريك⁽⁵⁾. فالحديث في هذا الموضوع هو حديث في البلاغة باستعمال أدوات النحو.

لكن السيوطي يختلف عن سابقه فهو يناقش حروف العطف ضمن باب الحرف الذي يبدأ به، شأنه في ذلك شأن المعاجم اللغوية غير أنه يذكر الحرف أو

الكلمة ويكتب ما قيل حولها من الناحية النحوية أو البلاغية وما يؤديه الحرف من معانٍ ضمن سياق الآيات القرآنية .

ومن حروف العطف الواردة في (مشارك القرآن) وهو الوجه الخامس والثلاثون في إعجاز القرآن⁽⁶⁾ عند السيوطي:-

1. ينظر:المقتضب 10/1، ونهاية الایجاز 163، والبرهان الكاشف 263، ومعتك الاقران 612/1.
2. اجاز الكوفيون ان تأتي (أو) بمعنى (بل)ومنع البصريون ذلك . ينظر:الانصاف 478/2 .
3. ينظر:معتك الاقران 612/1.
4. ينظر:مغني اللبيب 118/1، ومعتك الاقران 612/2.
5. نظر:نهایة الایجاز 163،والبرهان الكاشف 263.
6. ينظر:معتك الاقران 514/1.

● أم: حرف عطف ، وهي نوعان، متصلة ومنقطعة⁽¹⁾، والمتصلة قسمان:-

○ أن يتقدم عليها همزة التسوية، نحو (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (البقرة:6)، وتسمى المعادلة⁽²⁾.

○ أن يتقدم عليها همزة يطلب بها وب(أم)التعيين ، نحو: (ثُمَّ آتَيْتُ آزَاجَ مِنَ الضَّالِّينَ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلِ الذَّكْرَيْنِ حَرَمَ أُمَّ الْأَثْنَيْنِ أَمَا اسْتَمَلْتِ عَلَيْهِ أَرْحَامِ الْأَثْنَيْنِ نَبَوْنِي بَعْلَمَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (الأنعام:143)، وسميت متصلة في القسمين ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر.

والنوع الثاني من أنواع (أم) المنقطعة وهي ثلاثة أقسام:-

○ مسبوقه بالخبر المحض نحو: (تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)* أَمْ يَقُولُونَ افْسُدْ أَهْلُ بَلَدِ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ) (السجدة:2-3).

○ ومسبوقه بالهمزة لغير الاستفهام ، نحو: (اللَّهُمَّ ارْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا

شُرِّكَ كَمْ تُرَكِّدُونَ فَلَا تُتْظَرُونَ (الأعراف: 195)، إذ الهمزة في ذلك
للإنكار "فإن ذلك ليس على جهة الاستفهام لأن المستخبر عالم.. وإنما تخرج
الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير" (3).

○ ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: (قُلْ هَلْ يَسْنُوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ
تَسْنُوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (الرعد: 16).

1. ينظر: المقتضب 288/3، ومعترك الأقران 589/1.

2. ينظر: مغني اللبيب 43/1.

3. ينظر: المقتضب 288/3.

ومعنى (أم) المنقطعة (بل) فلا يفارقها الاضراب ، وتقع بين جملتين (1)، "وفترق ابن
مالك في بعض كتبه إجماع النحويين" (2)، فإدعى أنها قد تعطف المفرد محتجاً بما رواه من
قول بعضهم (إنها لأبل ام شاء) (3).

رأى السيوطي إن في قوله نظر، وهو أن المنقطعة بمعنى (بل) والهمزة وقد تتجرد لمعنى
(بل)، فإذا أستعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة (بل) لا تعطف إلا المفردات (4)
ونبه السيوطي إلى أمرين:-

○ قد ترد (أم) محتملة الاتصال والانفصال نحو قوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ
إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ
عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (البقرة: 80)، ذكر الزمخشري ، يجوز في أم أن تكون
معادلة ويجوز أن تكون منقطعة.

○ قد تقع زائدة، نحو قوله تعالى: (أَفَلَا تَبْصُرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ
مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ) (الزخرف: 51-52)، "والتقدير أفلا تبصرون أنا خير" (5)

- حتى: تكون عاطفة بمعنى انتهاء الغاية⁽⁶⁾ نحو (قدم الحجاج حتى المشاة)، ومعنى الغاية أن المعطوف بها يكون آخر الأجزاء،⁽⁷⁾ ورأى الرماني أنها تدلّ على التعظيم والتحقيق⁽⁸⁾. ويقلل السوطي من ورودها عاطفة بإعتماده على الشاهد القرآني قائلاً: "وترد عاطفة، ولا أعلمه، في القرآن، لأن العطف بها قليل جداً، ومن ثم انكره الكوفيون البتة"⁽⁹⁾

1. ينظر: معترك الاقران 599/1، والاشباه والنظائر 74/4.

2. مغني اللبيب 46/1.

3. ينظر: شرح ابن عقيل 231/2.

4. ينظر: الاشباه والنظائر 74/4.

5. معترك الاقران 600/1.

6. ينظر: حروف المعاني 64، والمقتضب 38/2.

7. ينظر: شرح الرضي على الكافية 361/2.

8. معاني الحروف 119. وينظر: الأصول 516/1. 9. معترك الأقران 80/2، وينظر: مغني اللبيب 128.

- بل: حرف إضراب يدخل على المفردات والجمل⁽¹⁾، ذكر السيوطي أن (بل) حرف إضراب إذا تلتها جملة وذكر لها عدة معانٍ في الإضراب، ثم قال: "أما إذا تلاها مفرد فهي حرف عطف ولم يقع في القرآن"⁽²⁾

- لكن: ترد عاطفة إذا تلاها مفردو هي أيضا للاستدراك كما ذكر السيوطي⁽³⁾، نحو قوله تعالى: (لَكِنَّ اللَّهَ يُشْهِدُ بِمَا) (النساء: 166)، و(لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ) (آل عمران: 198)، أما (لا) العاطفة فذكر السيوطي أنها لم تقع في القرآن⁽⁴⁾.

المتتبع لآراء السيوطي في حروف العطف يجد أنه اعتمد على ما قال ابن هشام في مغني اللبيب دون الإشارة إليه. غير أن السيوطي يأخذ من آراء ابن هشام ما يناسب النص القرآني أي ماورد في القرآن الكريم ويتجاوز الشواهد الاخرى .

العطف على اللفظ والمعنى

كتب السيوطي قاعدة في العطف ، ذكر ان الأصل في العطف على اللفظ، "وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف"⁽⁵⁾.

وقد يعطف على المعنى وهذا ما يسميه النحويون العطف على المحل والعطف على التوهم.

وذكر السيوطي ان للعطف على المحل شروطاً هي:-

- إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، فلا يجوز (مررت بزید وعمراً) لأنه لا يجوز (مررت زیداً).
- ان يكون الموضوع بحق الأصالة ، فلا يجوز (هذا الضارب زیداً وأخيه)، لأن الأصل المستوفي لشروط العمل، والأصل إعماله لا إضافته.

1. ينظر:المقتضب 13/1، وشرح ابن يعیش 105/8.

2. معترك الاقران 638/1.

3. المصدر نفسه 248/2.

4. المصدر نفسه 244/2.

5. المصدر نفسه 497/3.

- وجود المحرز ، أي الطالب لذلك المحل⁽¹⁾، نحو قولنا(إن محمداً حاضرٌ وأخوه)، ومعنى ذلك ان الاسم مؤكد والمعطوف غير مؤكد، ومنه قوله تعالى:(**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا**

وَالصَّابِقُونَ) (المائدة:69)، وسبب رفع المعطوف على غير إرادة (أن).

وفي ذلك يقول سيويوه:"(ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهبٌ)، ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما)ولكن تبدئه كما تقول:(ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهب)إذا لم يجعله على (كان)وجعلته غير ذاهب الآن"⁽²⁾.

وعطف التوهم، نحو:(ليس زیداً قائماً ولا قاعداً)بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك. وقد وقع هذا العطف في المجرور⁽³⁾: على توهم دخول اللام في قول زهير:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً اذا كان جائياً⁽⁴⁾

عطف الجملة الفعلية على الاسمية:.

من المسائل التي ذكرها السيوطي في القواعد التي يحتاج اليها المفسر،(عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس)،وتابع في ذلك ابن هشام ملخصاً قوله:"اختلف في جواز

عطف الاسمىة على الفعلية وعكسه، فالجمهور على الجواز، وبعضهم على المنع، ولقد لهج به الرازي في تفسيره كثيراً، ورد به على الحنفية القائلين بتحريم أكل متروك التسمية أخذاً من قوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) (الأنعام: 121)، فقال هي حجة للجواز لا للحرمة وذلك ان الواو ليست عاطفة لتخالف الجملتين الاسمىة

1. المصدر نفسه.

2. المائة، الآي 69.

3. الكتاب 29/1.

4. معترك الأقران 298/3.

5. ينظر: البيت في الكتاب 165/1، 306، والخصائص 353/2، والأنصاف 191/1، المغني 456/2، تخلص الشواهد 512، ومعترك الأقران 498/3.

والفعلية ولا للأستثناف لأن أصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها⁽¹⁾. والرازي في تفسيره الكبير يقيد عطف الجملة الفعلية على الاسمىة وبالعكس بأمرين، هما الضرورة والفائدة، فيقول: عطف الجملة الفعلية على الاسمىة غير جائز، الا للضرورة أو الفائدة⁽³⁾.

وقد وضع هذه الفائدة في موضع آخر إذ قال: "واعلم انه ثبت ان عطف الجملة الاسمىة على الفعلية لا يجوز إلا لفائدة وحكمة، وتلك الفائدة هي: ان صيغة الفعل مشعرة بالتجدد والحدوث حالاً بعدحال، وصيغة الاسم مشعرة بالدوام والثبات والاستمرار"⁽³⁾.

أي: إذا أريد اظهار الفرق بين الجملتين من حيث الثبات وعدمه صح العطف، وهو يستمد هذا القول من عبد القاهر الجرجاني، إذ ذكر الفرق بين صيغتي الفعل والاسم⁽⁴⁾.

ويبدو ان رأي الرازي في المنع لم يلقَ قبولاً لدى عدد من النحاة، إذ نجد ابن

هشام يقول: ان عطف الجملة الاسمىة على الفعلية وبالعكس فيه ثلاث اقوال:

- الجواز مطلقاً.
- المنع مطلقاً.
- الجواز بالواو فقط.

ثم قال: "وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره"⁽⁵⁾، وتابع ابن هشام في رأيه هذا السيوطي⁽⁶⁾، والحق أن الرازي لم يقل بالمنع مطلقاً، بل أجاز العطف للضرورة والفائدة.

-
1. معترك الاقران 499/3، وينظر: مغني اللبيب 485/2.
 2. التفسير الكبير 51/8.
 3. المصدر نفسه 91/15.
 4. ينظر: دلائل الإعجاز 338.
 5. مغني اللبيب 485/2.
 6. ينظر: الاتقان 322/2، ومعترك الاقران 499/3، ومفتاح السعادة 437 /2.

الخاتمة

كان الهدف من إعداد هذه الرسالة هو بيان دور النحو في كتب الإعجاز ومدى استفادة هذه الكتب من النحو، فكانت الدراسة لثلاثة من كتب الإعجاز هي: (نهایة الإیجاز)، و(البرهان الكاشف) و (معتك الأقران)، وتوصلنا في البحث إلى ما يأتي من النتائج:-

- 1- إن نشأة البلاغة العربية مرتبطة بفكرة الإعجاز، فالحديث عن البلاغة حديث عن إعجاز القرآن.
- 2- نظرية النظم التي جاء بها الجرجاني جعلت كتب الإعجاز بعده تتجه إتجاهاً نحوياً، وإن من لحق بعبد القاهر كان عيلاً عليه أو متأثراً به أو مترسماً خطاه.
- 3- كان هدف الرازي في (نهایة الإیجاز) تلخيص كتابي الجرجاني، وهدف ابن الزمكاني هو إعادة ترتيب أبواب (دلائل الإعجاز)، ولكن وجدنا أن كليهما إبتعدا عن عمل الجرجاني، فهل الأول على وضع قواعد منطقية جافة للبلاغة العربية، وتجاوز الثاني التبويب إلى طرح آرائه وثقافته النحوية وبأسلوب متكلف أحياناً.
- 4- يمثل كتاب السيوطي (معتك الأقران) خلاصة جهود من سبقه من كتب إعجاز القرآن، واعتماده الشاهد القرآني وتحليله أحياناً، كان اقرب إلى الحديث عن إعجاز القرآن .
- 5- الفكر النحوي في تلك الكتب كان واضحاً في خدمة الإعجاز فكان السماع يمثل الأول الذي اعتمده كتب الإعجاز من أصول النحو في إثبات الأحكام النحوية ، والاعتماد على الحدود النحوية في تفسير بعض الدلالات.
- 6- إن المعنى هو أساس النحو التركيبي الذي عُنيت به كتب الإعجاز ، فالنحو يضم الأعراب وغيره من دراسة التركيب اللغوي، وهو معني بمعاني الجمل والتراكيب.
- 7- تعنى دراسة الأساليب في النحو بدلالات الجمل والعلاقات بين المفردات فتكسب النحو شيئاً من الطرافة، قد نعدمها في الدراسة النحوية التقليدية.
- 8- كانت دراستنا للأساليب النحوية تبيّن معاني النحو التي تخرج إليها تلك الأساليب من خلال سياق الجمل القرآنية ومن تلك الأساليب الاستفهام ،والشرط، والنفي ، والنداء والتوكيد.
- 9- كانت معالجة الموضوعات النحوية عند أصحاب كتب الإعجاز الثلاثة متناثرة يستعين بها المؤلف في تفسير معنى أو بيان نظم.

10- تميز كل من العلماء الثلاثة بجهد خاص في كتابه، كما كان لك منهم قدرته على مناقشة علماء

العربية الذين وردت آراؤهم من مسائل كتبهم ، فهم إما يتفوقوا مع آراءهم، وإما أن يعرضوا عليها.

11- وأخيراً نقول إن من الإعجاز القرآني: إن كل لفظ وضع موضعه ولا يحسن أن تضع أي لفظ

مكانه.

وحسبي أن أكون قد أعطيت الموضوع ما حقه من العناية والاهتمام والدرس، ليكون بهذه الصورة

التي هو عليها، وإلا فالكمال لله وحده، وحسبي أني قد بذلت فيه ما يرضي

ولله الحمد أولاً وآخراً

المصادر والمراجع

• الكتب:

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشاطبي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى الباي، مصر (د، ت).
- الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، د. محمد عباس ط1، دار الفكر، لبنان 1999م.
- ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه، د. طارق عبد عون الجنابي. بغداد 1974 م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد شريف سكر ومصطفى القصاص، ط1، دار إحياء العلوم، لبنان (د.ت)
- اثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، القاهرة 1975م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة 1379هـ - 1959م.
- أساليب التأكيد في اللغة العربية، إلياس ديب، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1984 م.
- أساليب التوكيد في القرآن الكريم، عبد الرحمن المطردي، ط1، دار الجماهيرية الليبية، 1395 هـ - 1986 م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس الأوسي، مطبعة جامعة بغداد، 1985 م.
- أساليب القسم في اللغة العربية، د. كاظم فتحي الراوي، ط1، بغداد، 1397هـ - 1977م
- أسرار التنزيل وانوار التأويل، فخر الدين الرازي، تحقيق محمود احمد وآخرين، ط1، دار واسط للنشر، بغداد، 1990 م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق فايز ترحيني، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1404 هـ - 1984م.
- الأصول في النحو، أبو بكر السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت 1407هـ - 1987م.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين الرازي، تحقيق علي سامي النشار، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة 1356هـ 1938 م.
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطبي)، دار المعارف، مصر 1391 هـ - 1971م.
- إعجاز القرآن، ابي بكر محمد بن الطيب الباقلائي، تحقيق السيد احمد صقر، القاهرة 1374هـ - 1974م.
- إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة، د. منير سلطان، منشأة المعارف، الإسكندرية 1977م.

- إعجاز القرآن البياني بين النظرية والتطبيق، د. حفني محمد شرف، مطابع الأهرام 1390هـ-1970م.
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ط6، القاهرة 1375هـ-1956م.
- إعراب ثلاثين صورة سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين المعروف بابن خالويه، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان 1407هـ-1987م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط2، مطبعة كوستاتسوماس 1375هـ-1956م.
- الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر بن القطاع، ط1، عالم الكتب، بيروت 1403هـ-1983م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد احمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، مصر 1396هـ-1976م.
- إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين، عبد الرحمن بدوي، دار المعارف 1962م.
- أمالي ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت 1409هـ-1989م.
- الأمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن، د. محمد يوسف الشربجي، ط1 دار المكتبي، دمشق، 1421هـ - 2001م.
- الامام فخر الدين الرازي حياته وآثاره، محمد حسن العماري، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر 1388هـ-1974م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية 1474هـ - 1955م.
- الانصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات الانباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل 1982م.
- الإيضاح في شرح المفصل، جمال الدين عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد 1982م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، ط4، دار النفائس، بيروت 1402هـ-1982م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله المعروف بالخطيب القزويني، تحقيق الشيخ بهيج غزاوي، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت 1408هـ-1988م.
- البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ط1، مطبعة السعادة مصر 1328هـ.

- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مطبعة السعادة مصر، (د، ت).
- البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (د، ت).
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر 1400هـ - 1980م.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين الزملاكاني، تحقيق د. احمد مطلوب و د. خديجة الحديثي، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1394هـ - 1974م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى الحلبي، مصر 1384هـ - 1964م.
- البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، مصر 1981م.
- البلاغة عند الجاحظ، د. احمد مطلوب، دار الحرية للطباعة، 1983م.
- البلاغة عند السكاكي، د. احمد مطلوب، ط1، مطابع دار التضامن، بغداد 1384هـ - 1964م.
- بلاغة القرآن بين التاريخ والفن، د. فتحي احمد عامر، منشأة المعارف الإسكندرية (د، ت).
- البلاغة والنقد بين التاريخ والفن، مصطفى الصاوي الجويني، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975م.
- بيان إعجاز القرآن (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز) 17، 66 الخطابي، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر (د، ت) .
- البيان العربي، بدوي طبانة، ط6، نشر مكتبة الانجلو المصرية 1976م.
- تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1385هـ - 1965م.
- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، مكتبة السلفية، المدينة المنورة (د، ت).
- تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف السهمي، حيدر آباد، (د، ت).
- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة، تحقيق احمد صفر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي (د.ت).
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض 1404هـ - 1984م.
- التبصرة في القراءات، أبو محمد بن أبو طالب القيسي، ط1، معهد المخطوطات العربية، الكويت 1405هـ - 1985م.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، كمال الدين الزملاكاني، تحقيق د. احمد مطلوب و د. خديجة الحديثي، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1964م.

- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع العدواني، تحقيق د. حفني محمد شرف، القاهرة 1383هـ.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، المكتبة العربية، بيروت 1406هـ - 1986م.
- التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، د. وليد قصاب، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة 1405هـ - 1985م.
- تراجم رجال القرنين السادس والسابع، شهاب الدين عبد الله بن اسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي، القاهرة 1366هـ - 1947م.
- التراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد 1408هـ - 1980م.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1980م.
- تطور الجهود اللغوية في ضوء علم اللغة العام، وليد مراد، ط1، دار الرشيد، لبنان، بيروت 1404هـ - 1989م.
- تطور دراسات إعجاز القرآن وأثرها في البلاغة العربية، د. عمر الملة حويش، مطبعة الأمة، بغداد، 1392هـ - 1972م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستر آسر، مطبعة السماح 1990م.
- التعبير الفني في القرآن الكريم، د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين ط1، بيروت، لبنان 1994م.
- التعريفات، أبو الحسن الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد (د-ت).
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، ط2، دار الكتب العلمية، طهران. (د.ت)
- التقديم والتأخير في القرآن، حميد احمد عيسى العامري، بغداد، 1996م.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الجيل بيروت (د.ت).
- التوطئة، عمر بن محمد المعروف بأبي علي الشلوين، تحقيق يوسف احمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة 1393هـ - 1973م.
- تيجان البيان في مشكلات القرآن، محمد أمين بن خير الله الخطيب العمري، تحقيق حسن مظفر الروز، ط1، بغداد 1985م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ط3، مصطفى الباي الحلبي، القاهرة 1388هـ - 1986م.

- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ط2، مطبعة كلنكسيك، 1376هـ - 1957م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. طه محسن، بغداد 1396هـ - 1976م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد احمد الهاشمي، مصر 1379هـ - 1960م.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية (د.ت).
- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط2، دار الشروق 1397هـ - 1977م.
- حجج النبوة، أبو عثمان عمرو بن الجاحظ (رسائل الجاحظ للسندوبي) مصر 1933م.
- حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل، بيروت 1406هـ - 1986م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، مطبعة الموسوعات، مصر (د.ت).
- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، 1388هـ - 1969م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية 1371هـ - 1952م.
- الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر النعمي دمشقي، دمشق (د-ت).
- دراسات في فلسفه النحو والصرف واللغة والرسم، د.مصطفى جواد، مطبعة اسعد، بغداد 1968م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عزيمة، مطبعة السعادة، ط1، مصر، 1973م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ط1، الدكن، 1350هـ.
- الدر اللقيط من البحر المحيط، تاج الدين احمد بن مكتوم، ط1، مطبعة السعادة، مصر 1328هـ.
- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الحرية، بغداد 1395هـ - 1975م.
- دروس في البلاغة وتطورها، د. جميل سعيد، مطبعة المعارف، بغداد 1373هـ - 1954م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. فايز الداية و د. محمد رضوان الداية، ط2، مكتبة سعد الدين، دمشق 1407هـ - 1987م.
- ديوان البحري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، طبعة دار الفكر، مصر (د.ت).
- ديوان بشر ابن أبي خازم الاسدي، تحقيق د. عزة حسن، دمشق 1379هـ - 1961م.
- ديوان الخزيمي، تحقيق علي جواد الطاهر، ومحمد جبارالمعبيد، طبعة دار الكتاب الجديد، بيروت

1971م.

- ديوان الفرزدق، طبعة عبد الله حسين الصاوي، القاهرة (د.ت).
- ديوان المتنبي، تحقيق، مصطفى السقا وآخرين، القاهرة (د.ت).
- ديوان النابغة الذبياني، دار صادر، بيروت (د.ت).
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر 1982م.
- الرسالة الشافية، عبد القاهر الجرجاني (ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز)، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر (د.ت).
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه، د. مازن المبارك، ط1، مطبعة جامعة دمشق

1381هـ – 1963م.

- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي، ط2، 1357هـ.
- السبعة في القراءات، أبو بكر احمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر 1972م.

- السيرة النبوية، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار الفكر، عن طبعة الحلبي (د.ت).

- السيوطي النحوي، د. عدنان محمد سلمان، ط1، دار الرسالة، بغداد 1396هـ – 1976م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العرب، بيروت (د.ت).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة منير، بغداد (د.ت).

- شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، علي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية (د.ت).

- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المعروف بابن الناظم، تحقيق محمد سليم، منشورات ناصر خسرو، بيروت (د.ت).

- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي، تحقيق صاحب جعفر أبو جناح، مطابع آفاق عربية، 1405هـ-1985م.

- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن احمد الفاكهي، تحقيق زكي فهمي الألوسي، دار الكتب للطباعة، جامعة بغداد، بيت الحكمة 1988م.
- شرح ديوان الحماسة، احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون، واحمد امين، القاهرة 1371هـ-1951م.
- شرح طيبة النشر، شهاب الدين ابي بكر احمد بن محمد الجزري، ضبط وتعليق الشيخ أنس مرة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1420هـ - 2000م.
- شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري تحقيق د. هادي نهر، مطبعة جامعة بغداد 1397هـ-1977م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب (د.ت).
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن احمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، ط1، الكويت 1976م.
- شروح التلخيص، طبع بمطبعة عيس البايي الحلبي، مصر 1937م.
- الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، احمد ابن فارس، المكتبة الفلسفية، القاهرة 1328هـ-1910م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، القاهرة 1378هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، دار المعرفة والنشر، بيروت، لبنان (د.ت).
- طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).
- طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، ط1، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة 1392هـ-1972م.
- طبقات النحاة واللغويين، تقي الدين احمد بن محمد ابن قاضي شهبه الاسدي الشافعي، تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف 1974م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى ابن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان (د.ت).
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سلمان حمودة، دار الجامعة الإسكندرية (د.ت).
- الظروف الزمانية في القرآن الكريم، بشير محمد زقلام، ط1، الدار الجماهيرية، ليبيا 1395هـ-1986م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (شروح التلخيص)، بهاء الدين بن احمد بن علي السبكي، مطبعة عيسى البايي الحلبي (د.ت).
- العسكريات، أبو علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، ط1، بغداد 1982م.

- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، محمد حسين علي الصغير، دار الحرية للطباعة، 1983م.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، موفق الدين احمد بن القاسم بن ابي اصيبعة، تحقيق، د. نزار رضا، دار الحياة، بيروت 1965م.
- غريب الحديث، أبو عبيدة القاسم بن سلام، د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت 1396هـ-1976م.
- غريب القرآن المسمي بـ (نزهت القلوب)، أبو بكر محمد بن عزيز الجستاني، ط3، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان 1402هـ-1982م.
- فخر الدين الرازي، فتح الله خليف، دار المعارف، مصر 1389هـ-1969م.
- فخر الدين الرازي بلاغياً، ماهر مهدي هلال، منشورات وزارة الإعلام، بغداد 1397هـ-1977م.
- فخري الدين الرازي حياته وآثاره، حسن العماري، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر، 1388هـ-1977م.
- فخري الدين الرازي مفسراً، د. محسن عبد الحميد، دار الحرية، بغداد 1394هـ-1974م.
- فخري الدين الرازي وآراءه الكلامية، محمد صالح الزركان، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- الفعل زمانه وابنيته، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد 1386هـ، 1966م.
- الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، أبو أوس إبراهيم الشمسان، طبع ذات السلاسل، كويت 1406هـ-1986م.
- فهرس المخطوطات بجامعة الدول العربية، فؤاد السيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1924م.
- الفهرست، محمد بن إسحاق بن المدين، تحقيق رضا تجدد، طهران 1971م.
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين بن محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن القيم إمام الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (د.ت).
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم انيس، ط6، مكتبة الانجلو المصرية 1984م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، ط1، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر 1966م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان 1406هـ-1986م.
- القرآن إعجاز يتعاضم، شاعر عبد الجبار، ط1، مطبعة الحوادث، بغداد 1985م.
- القرآن وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر 1968م.

- القزويني وشروح التلخيص، احمد مطلوب، ط1، مطابع دار التضامن بغداد 1387هـ – 1967م.
- الكافية في النحو، جمال الدين أبي عمرو عثمان المعروف بابن حاجب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان (د.ت).
- الكتاب، أبو البشر عمرو ابن عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- الكتاب والقرآن، محمد شحرور، ط4، بيروت، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 1994م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الاقاويل، جار الله الزمخشري، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفه، استانبول 1961م.
- الكلبيات، لابي البقاء الحسيني الكوفي، ط2، طبعه بولاق (د.ت).
- لسان العرب، ابن منظور جمال الدين الأنصاري، ط1، دار صادر، بيروت 2000م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء (د.ت).
- اللغة والنحو، د. حسن عون، ط1، مطبعة رويال، مصر 1952م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1963م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1402هـ – 1982م.
- مجاز القرآن، أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، علق عليه د. محمد فؤاد سركين، ط2، مكتبته الخانجي، دار الفكر 1390هـ – 1970م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان 1415هـ – 1995م.
- الحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق د. طه جابر الحلواني، ط1، جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامي، السعودية 1399هـ – 1979م.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي ط1، دار الفكر، عمان 1987م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، نشر دار المعارف، مصر 1968م.
- معاني الأبنية، د. فاضل صالح السامرائي، ط1، بغداد 1401هـ – 1981م.
- معاني الحروف. ابي الحسن علي بن عيس الرماني. تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شبلي، دار نهضة،

- مصر للطبع والنشر، القاهرة (د.ت).
- معاني القرآن، الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بـ(الأخفش الأوسط) تحقيق د. فائز فارس ط3 1401هـ – 1981م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء، تحقيق محمد علي النجار ويوسف نجافي، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شليبي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1408 هـ – 1988م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، بيت الحكمة، جامعه بغداد 1989م.
- معتزك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق علي البجاوي 1980م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، ط1، مطبعة السعادة، 1334هـ.
- معجم الدراسات القرآنية، ابتسام الصفار، بيت الحكمة بغداد 1980م.
- معجم مصنفات القرآن، د. إسحاق علي شواخ، ط1، منشورات دار الرفاعي الرياض 1403هـ – 1983م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دمشق 1380هـ – 1960م.
- المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار احمد الهمداني المعتزلي الجزء السادس عشر، تحقيق أمين الخزلي، مصر 1960م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (د.ت).
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زادة، تحقيق د. كمال بكري، وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقامة، القاهرة (د.ت).
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، ط1، مطبعة البايب الحلي 1937م.
- المفردات في غريب الحديث، ابو القاسم الحسين المعروف بالراغب الاصفهاني، طهران (د.ت).
- المفصل في علم العربية، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط2، دار الجليل، بيروت (د.ت).
- مقاييس اللغة، احمد بن زكريا بن فارس، دار الجليل، بيروت، 1420هـ – 1999م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد 1982م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت

(د.ت).

- مقدمة تاريخ ابن خلدون، تحقيق الأستاذ خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر(د.ت).
- مناهج وآراء في لغة القرآن، محمد بركات، دار الفكر، عمان 1984م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط5، 1975م.
- من بديع لغة التنزيل، د. إبراهيم السامرائي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404هـ- 1984م.
- منهج البحث في المثل السائر، د. علي جواد الطاهر، ط2، بغداد 1989م.
- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، د.مصطفى الصاوي الجويني، ط3، مكتبة الدراسات الأدبية دار المعارف، مصر (د. ت).
- الموجز في دلائل الإعجاز، د. جعفر دك الباب، دمشق(د.ت).
- النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، بغداد، 1986م.
- نحو الفعل، د. احمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1974م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط5، دار المعارف، مصر 1975م.
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبد الله رفيدة، ط3، الدار الجماهيرية للطبع والتوزيع، ليبيا 1399هـ-1990م.
- نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني، محمد حنيف فقيهي، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت 1401هـ-1981م.
- نظرية النظم تاريخ وتطور، د. حاتم الضامن، دار الحرية، بغداد 1979م.
- النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى الرماني، (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف مصر 1976م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. محمد بركات، دار الفكر، عمان 1985م.
- النهاية في غريب الحديث والاثر، مجد الدين أبو السعادات محمد ابن الأثير، تحقيق طه احمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، القاهرة 1383هـ - 1963م.
- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، المعارف، استانبول 1955م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو بكر السيوطي، دار المعرفة، بيروت-لبنان(د.ت).
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق هلموت ريتز، ط2، إيران 1381هـ - 1961م.
- واو الثمانية في العربية، د. رشيد العبيدي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1975م.
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة 1984م.

• البحوث

- الإعجاز البياني للقرآن، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) المؤتمر الأول للأعجاز القرآني المعقود بمدينة السلام، بغداد 1990م.
- مشكلات النحويين القديم والجديد، د. كاصد ياسر الزبيدي، مجلة الدراسات اللغوية مج1، ع3، تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث، السعودية 1430هـ – 1999م.
- ملامح الإعجاز في القرآن الكريم، د. محمد حسين علي الصغير، المؤتمر الأول للأعجاز القرآني المعقود بمدينة السلام، بغداد 1990م.
- نحو القرآن في تفصير القدامى وقصور المعاصرين، د. كاصد ياسر الزبيدي، مجلة كلية الآداب، جامعة الموصل 1992م.

• الرسائل الجامعية

- الأسلوبية في كتب إعجاز القرآن، عواطف كنوش، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة البصرة 2000م.
- البحث النحوي في العراق، مكي نومان مظلوم، كلية الآداب، جامعة بغداد 1997م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني، رسالة ماجستير (تحقيق)، عبد المحسن خلوصي الناصري، كلية الآداب جامعة بغداد 1974م.
- الدلالة الزمنية للجمل العربية في القرآن الكريم، نافع علوان بهلول الجبوري، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد 2000م.
- الرازي النحوي من خلال تفسيره، طلال يحيى الطوبجي، كلية الآداب، جامعة الموصل 1986م.
- منهج البحث النحوي عند الجرجاني، محمد كاظم البكاء، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 1981م.
- منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم، كاصد ياسر الزبيدي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1976م.
- النحو في شروح ديوان الحماسة، مكي نومان مظلوم، كلية الآداب، جامعة بغداد 1990م.
- الواو في العربية، دراسة صوتية وصرفية ونحوية، سهيل نجم حاجي العتيبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 1989م.

IN THE NAME OF GOD, MOST GRACIOUS, MOST MERCIFUL.

Praise be to ALLAH who revealed to his servant the book , a miracle that gives evidence to the truth of his prophethood . prayer and peace for our leader and prophet Mohammad, who is supported by this light and who causes people to issue from the depths of darkness to light . prayer and peace for his household and companions al to gether .

If science becomes sublime by its subject . the science of AL- QURAN. Is the most honourable science for its subject is the words of God the majestic. the glorious QURAN is the miracle of the prophet (prayer and peace for him and his household) , the miracle by which the challenge is still standing till God inherits the earth and all that is on it . he is the best inheritor .

This challenge is not confined to the Arabs only . it come as an all encompassing one . it comprises humans and spirits (JINS) as in the words of God .“ say : if the whole of mankind and jinn’s were to gather to produce the like of this QURAN , they could not produce the like there of even if they backed up each other. (AL – Israa , verse 88) the Arabs realized the miracle of the QURAN by their sound Arabian nature, by what God endowed them with sound taste, sensitive feeling, eloquence and rhetoric. The QURAN became the pivot of their thinking and a goal for their writings. Scientists talked abundantly about the miracle of the QURAN and researched about the mystery of the miraculous QURANIC

expression most of their studies dealt with its language , its unique style ,and its unfamiliar versification.

This concern obviously appears in “ the theory of versification” whose most eminent adherent Imam Abdul Qadir Al-Jerjani brought it into existence so as to prove that it is the phase of the miracle in the Glorious QURAN. versification is nothing to him but seeking the grammatical meaning. Out of this came the importance of grammar in revealing the secret of the versification of the QURAN .that is why the books on the miracle paid great attention to grammar.

Especially those that came after the theory of versification in this study we discussed three books about the miracle of the QURAN . they are : “ Nihayet- el- EEJAZ FI DIRAYAT AL – IJAZ " by FAKHR- El – DEEN AL- RAZI (606 A . H) “ AL- BURHAN – el – KASHIF an IJAZ al- QURAN " by Kamal – Il Deen AL- Zamlakani (651 A. H) the grammatical trend is manifest in these two books since they were influenced by “the “ theory of versification " that is one reason why I have chosen them among other books about the miracle.

There are other reasons which will be mentioned whitin this thesis . the third book is “ Mutorak – Al – Aqran Fi I’jaz Al- QURAN (911 A.H) this books represents a comprehensive book covering his predessors views about the miracle aided by the books of interpretation rhetoric and grammar books it made use of grammar in understanding the Quranic Text . by this book our

study becomes more comprehensive and more advantages – if G. d will- As for the references of the study, they are headed by the glorious QURAN, the miracle of Arab Experience and its eternal constitution .

I have been much absorbed in it and meditating on its verses days and months enlightened by searching into the books of the miracle , interpretation , books on grammar , rhetoric ancient and modern the plan of the research included an introduction , four chapters and a conclusion showing a summary of what was written in the research .

The first chapter introduces the three books and their authors it consists of three sections . The first deals with “ Nihayat Al – I’jaz ” , the second deals with “ Al – Burhan al-Kashif ” , and the third deals with (Mutarak-Al-Aqran).

The second chapter is about grammatical thought in the books about the miracle . It included four sections . The first one deals with the principles of grammar, the second deals with the frontiers of grammar , the third deals with ellipsis , the fourth deals with grammar and semantics (meaning) .

The third chapter deals with the different means of exprellion mentioned in the QURAN and studied by grammarians and rhetoricians under the title (grammatical styles) .It is divided into five sections.

The first section deals with the form of interrogation , its derices and the most important implications that it conveys the

second section deals with the form of condition and its devices . the third section deals with the form of emphasis , illustrating the emphatic forms and the inclusion of emphatic devise in a connected study.

The fourth section deals with the form of negation , a study of its devices . the third section is about the form of proclammation and showing its importance .

The fourth chapter deals with the grammatical subject that were recurrent in books about the miracle . It consist of three sections : the first is on verb, the second on noon's in the dative case " those haring the diacritic – al mark Fatha" , the third about the Annexes I following the fourth chapter with a conclusion that includes a summary of the research and most important results, then a list of the references, the research depends on .

I did my best to be sincere to this research and in fact I did my utmost for it because in addition to its being a research in grammar ,it is also a research about the miracle of the Book Allah .I call my God to make my research beneficial and grant it the blessing of satisfaction and acceptance.

Grammar in books on the miracle of the QURAN

“Nihayet AL-EEJAZ”: by Fakhr-el-Deen-AL-Razi (606 A-H).

“AL-Burhan AL-Kashif by Ibn-el-Zamal Kani (651 A-H)

“Mu’terak AL-Aqran: by jalal-el- deen AL-Suyoti.

A Thesis

Submitted to the College of Education for Girls

University of Baghdad

in Partial Fulfillment of the Requirements for the

Degree of Master of Ethics in

Arabic-Language.

By

Nesreen Hamid mun’imAL-Ma’moori

Under the supervision of

DR. Hassan Mendeel AL-uqayli.

1424 A.H

2003 A.D